

دور الاستثمارات الاجنبية
في تمويل مشاريع الصناعة النفطية
حالة دراسية في شركة نفط الشمال

رسالة تقدم بها
عبد الرزاق خضر حسن محمد العبادي

إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل في اختصاص ادارة الاعمال
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور سرمد كوكب الجميل

**The Role of Foreign Investments
In Finance the Oil Industry Projects
Case Study in the Northern Oil Company**

**A Thesis Submitted By
Abdul-Razzaq Khidr Hassan AL-Ebade**

**To
The Council of the College of Administration and Economics
University of Mosul**

**In partial Fulfillment of the Requirements
For the Degree of Master
In
Business Administration**

**Supervised by
Assistant Prof.
Dr. Sarmad Kawkab AL-Jammel**

قرار لجنة المناقشة

نشهد باننا اعضاء لجنة التقويم والمناقشة ، اطلعنا على هذه الرسالة وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ ٢ / ١ / ٢٠٠٦ ونشهد بانها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اختصاص ادارة الاعمال .

د. فائق مشعل قدوري
استاذ مساعد
عضوا

د. موفق احمد علي الياس السيدية
استاذ مساعد
عضوا

د. احمد حسين علي جمعة الهيتي
استاذ
رئيسا

د. سرمد كوكب علي الجميل
استاذ مساعد
عضوا ومشرفا

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الموصل بجلسته المنعقدة في / / ٢٠٠٦ م
وقرر التوصية بمنحه شهادة الماجستير في اختصاص ادارة الاعمال .

عميد الكلية

التوقيع:

الاسم: د. فواز جار الله نايف
استاذ مساعد

مقرر مجلس الكلية

التوقيع:

الاسم: رائد عبد القادر حامد الدباغ
استاذ مساعد

شكر وتقدير

الحمد لله رب العزة والجلال، واسع الكرم عظيم الافضال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ﷺ) وآله وصحبه الطيبين الاطهار.

لا يسعني وانا انجز هذه الرسالة بفضل الله ومّنه عليّ الا ان اتقدم بالشكر والتقدير لاستاذي الدكتور **سرمد كوكب الجميل** المشرف على هذه الرسالة لما تحمله من عناء وبذله من جهد ومتابعة في تقديم النصح والارشاد حتى آلت الرسالة الى ما هي عليه الان.

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى الاستاذ **عبد العزيز مصطفى** والاستاذ **رائد الدباغ** والدكتور **احمد الهيتي** والدكتور **نظام محمد شكر** لما ابدوه من نصح وارشاد ومساعدة.

كما اتقدم بخالص تقديري وشكري الى الدكتور **سرمد غانم صالح** رئيس قسم ادارة الاعمال لتحمله مسؤولية متابعة طلبة القسم جميعهم خلال مرحلة انجاز الرسالة، ولا يفوتني ان اشكر الأساتذة جميعاً في كلية الادارة والاقتصاد الذين لولا وجودهم لما وُجدت كلية الادارة والاقتصاد.

ولا يفوتني ان اتقدم بجزيل الشكر الى موظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد وموظفي المكتبة المركزية واخص منهم موظفي قسم المطبوعات الحكومية والمنظمات الدولية.

وتقديري الخالص الى كل من قدم لي يد العون في شركة نفط الشمال واخص منهم بالذكر الاستاذ **قاسم عبد الستار ابراهيم** مدير قسم التخطيط ودراسات المشاريع والاستاذ **غانم بولص** والسيد **علي دعبول** من الهيئة المالية في الشركة.

واخيراً اتوجه بجزيل شكري وتقديري وامنتاني لمن آزرني وكان خير عون لي افراد عائلتي. وختاماً اسال الله العفو والمغفرة لي ولوالديّ ولمن ذكرتهم والتمس العذر ممن فاتني ان اذكره في هذه السطور الضيقة.

والحمد والشكر لله

الباحث

المخلص

جاءت هذه الدراسة محاولةً منا لتناول احد اهم المشكلات التي تواجهها صناعة النفط في العراق وهي ضعف دور الموازنة العامة للدولة في تمويل المشاريع النفطية التطويرية لزيادة مستوى الطاقة الانتاجية لمواجهة متطلبات الاحتياجات المالية الكبيرة التي يحتاجها العراق في هذه المرحلة بالذات والمتمثلة بالمتطلبات المالية لاعادة الاعمار واعادة تأهيل البنى التحتية للاقتصاد العراقي ومواجهة نفقات البرامج الاقتصادية المختلفة، ولذلك فقد تم تأشير عدد من الاهداف التي تسعى اليها الدراسة وهي : تحديد الخيارات التمويلية للمشاريع النفطية التطويرية للصناعة النفطية في العراق والحالة الدراسية تحديداً وهي شركة نفط الشمال والمتمثلة بخيارات التمويل الحكومي والتمويل بالقروض الخارجية والتمويل عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر . وهنا نتضح اهمية الموضوع عن طريق تحديد الخيار الانسب للتمويل ووضعه امام متخذي القرار وتقديم ما امكن عرضه من الايجابيات والسلبيات التي ينطوي عليها كل خيار تمويلي .

ولغرض تحقيق الاهداف الرئيسية للدراسة فقد تم وضع عدد من الفرضيات يمكن عرضها

بالاتي :

ان تقييم الدور التمويلي للاستثمار الاجنبي المباشر في صناعة النفط في العراق يتيح لمتخذ القرار في هذه الصناعة بديلاً تمويلياً اضافياً يمكن اختياره عند تقييم المنافع المتحققة من الاخذ به، وان خيار التمويل الحكومي والتمويل بالقروض غير مناسبين في الوقت الراهن . وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج المتعلقة بالحالة الدراسية التي دعمت فرضية البحث وقادت للتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المرتبطة بموضوع الدراسة .

المقدمة

إذا كانت التعاملات المالية بين الدول تقودها الحكومات فانها اليوم تقودها الشركات، وإذا كانت التكنولوجيا حكراً لحكومة ما فانها اليوم حكر لهذه الشركة او تلك، انها مجموعة من التحولات شهدها العالم، فخلقت بيئات جديدة للاعمال سماتها تختلف عن بيئات الاعمال في العقود الثلاثة الماضية، واذا كانت القروض هي الاداة المناسبة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فانها لم تعد الافضل اليوم. وبرز الاستثمار الاجنبي المباشر شكلاً تمويلياً تسهم به الشركات متعددة القومية متخطية الحدود من خلال شركات واتفاقات بين الشركة الام من جهة والدولة المعنية او ربما شركة اعمال في تلك الدولة من جهة اخرى، وهذه سمة عالم الأعمال المعاصر، بحيث دخل الاستثمار الاجنبي المباشر كل دول العالم باستثناء العراق والصومال وبعض الدول المغرقة في الحروب او الفقر.

ان الحال الراهنة التي تمر بها صناعة النفط في العراق والمتمثلة بضعف الدور الذي تلعبه الحكومة في قدرتها على تمويل مشاريع صناعة النفط في العراق يجعل من عملية الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر الذي يجلب معه المال والتكنولوجيا امراً في غاية الاهمية وفي هذه المرحلة بالذات لاستعمال الايرادات النفطية المتأتية من هذه المشاريع في بناء اقتصاد قد اخذت منه السنين الماضية مأخذاً لا يخفى على أحد.

منهجية البحث

أولاً : أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من خلال تناوله للدور الذي من الممكن أن يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر في تنفيذ مشاريع الصناعة النفطية في العراق عموماً وشركة نفط الشمال تحديداً، فموازنة الحكومة شبه عاجزة عن تمويل هذه المشاريع لعدم إمتلاكها رأس المال المطلوب ولا التكنولوجيا المتقدمة بينما يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بامتلاكه هذين العنصرين اللازمين لمشاريع صناعة النفط. أن الحاجة الماسة إلى العوائد النفطية التي يمكن أن تولدها هذه المشاريع يعطي للبحث أهميته للدور الذي يمكن ان تؤديه هذه العوائد في تمويل مشاريع اعادة الأعمار ومشاريع التنمية الاقتصادية المختلفة.

مما سبق يمكن القول ان طرح الموضوع للمناقشة في هذا الوقت تحديداً سيكون رافداً مهماً لجهات عديدة منها ادارات الشركات والوزارات المعنية والسلطة التشريعية والحكومة والمجتمع عموماً للتعرف على:

- 1- طبيعة الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه نمطاً تمويلياً يمكن ان تستعين به الشركات والحكومة وجهات عديدة.
- 2- التعرف على الدور التمويلي للاستثمار الاجنبي المباشر لشركة هي من أهم المرتكزات التي يركز عليها الاقتصاد العراقي.
- 3- ان رسم سيناريو من هذا القبيل يمكن ان يعطي صورة واضحة لمتخذ القرار ودون المساس بالثوابت الوطنية.

٤- ان تحليل الوضع المالي للشركة يعد من أهم الجوانب التي تسهم في فهم حجم العمل المطلوب من الشركة تقديمه وبالتالي رسم صورة كاملة يمكن ان تغني متخذ القرار.

ثانياً : مشكلة البحث

لقد تطورت في السنوات الاخيرة ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل كبير جداً في العالمين المتقدم والنامي على حد سواء، وفي الوقت الذي كانت فيه حكومات الدول المضيفة تؤم الاستثمارات المباشرة فيها لاسيما في عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بهدف بناء صناعات وشركات وطنية، ويتوجيه من تلك الحكومات نفسها انقلبت الصورة رأساً على عقب وبات الترحيب بالاستثمار الاجنبي المباشر هو الشكل الافضل، وبالتأكيد لم يثبات ذلك من فراغ وانما بسبب فشل العديد من الحكومات والشركات العامة في امتلاك القاعدة التي تمكن من امتلاك القوة التنافسية في الاقتصاد المعاصر نتيجة ظهور التكنولوجيا عاملاً مهماً احتكرته الشركات العالمية. وبذلك يتضح الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه احد اهم الخيارات التمويلية للاستثمار المحلي في المدى المنظور فهو ليس الخيار الامثل والوحيد.

يعاني العراق من انهيار كامل في نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما زال الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة إلى فلسفة جديدة تذلل من الصعوبات التي تعترض طريق الشركات العراقية العامة والخاصة لتجنب الاخطار التي تواجهها، فقطاع الاعمال الحكومي والخاص يعاني من جملة مشاكل مستعصية في الهياكل والنظم والملكية والاداء.. الخ، واذا كانت شركات النفط العراقية مستمرة في عملها فانها تعمل على انقراض عمر يزيد على ثلاثة عقود وتعمل على انقراض حصار قاتل منذ سنة ١٩٩٠ وآليات مضطربة قانونياً وادارياً وهذا ما اوضحته الدراسة في جانبها التوصيفي، ترى ماهي الخيارات التي تواجهها الشركات النفطية في العراق بوصفها من اهم الشركات المساهمة في الدخل القومي للبلاد؟

يتناول البحث احد اهم مرتكزات الصناعة النفطية في العراق كحالة دراسية ليضع امامها عدداً من الخيارات التمويلية ، والاهم من ذلك تضع الدراسة امام متخذ القرار في القطاع النفطي عموماً وشركة نفط الشمال خصوصاً تقييماً دقيقاً للدور التمويلي للاستثمار الاجنبي المباشر والذي يعد احد اهم الخيارات المطروحة امام الصناعة النفطية العراقية.

ثالثاً : اهداف البحث

يهدف البحث الى ما يلي:

- ١- التعريف بالدور التمويلي للاستثمار الاجنبي المباشر والذي طرحته الادبيات المالية، فعلى الرغم من ان الاستثمار الاجنبي المباشر يدرس بوصفه ظاهرة استثمارية الا انه في المقابل يعد مصدراً تمويلياً يسهم به الاجنبي وله تقيمه والياته.
- ٢- ان من الامور المهمة التي ركز عليها البحث ما تمثل بربط الاستثمار الاجنبي المباشر بالتكنولوجيا، فركز البحث على تقييم هذا الجانب.
- ٣- اعتمد البحث منهج الحالة الدراسية وبالتالي كان لا بد من التعريف بشركة نفط الشمال كحالة دراسية لاسيما وانها من الشركات الكبيرة الحجم على وفق كل المعايير المعتمدة في تحديد حجم المنظمات.

- ٤- سعى البحث الى تقييم الحالة الدراسية والوقوف على تشخيص دقيق لها من حيث الوضع التشغيلي والاستراتيجي باتجاه دعم العملية الاستثمارية نحو المزيد من الانتاج.
- ٥- صياغة عدد من الخيارات التمويلية لتمويل انشطة الشركة الاستثمارية.
- ٦- الوقوف عند خيار الاستثمار الاجنبي المباشر لتمويل مشاريع تطوير الحقول النفطية في الشركة وتقييم هذا الخيار وتحديد ملامح العمل المستقبلي لمساعدة متخذ القرار في بناء قراراته وصياغتها.

رابعاً : فرضيات البحث

ولغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم وضع الفرضيات التالية:

- ١- تتعدد الخيارات التمويلية للشركات النفطية في العراق ما بين التمويل الحكومي والتمويل بالقروض والتمويل عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر.
- ٢- تفرض خصوصية الشركات النفطية في العراق عرضاً وتقيماً لكل البدائل التمويلية المتاحة.
- ٣- ان تقييم الدور التمويلي للاستثمار الاجنبي المباشر في صناعة النفط في العراق يتيح لمتخذ القرار في هذه الصناعة بديلاً تمويلياً اضافياً يمكن اختياره من خلال تقييم المنافع المتحققة من الاخذ به.

خامساً : منهج البحث

بهدف الوصول الى التخمينات الواردة فقد تم الاعتماد على منهج الحالة الدراسية كحالة تطبيقية وهي شركة نفط الشمال، ومن خلالها تم التركيز على بعض المؤشرات المالية (التشغيلية والاستثمارية) من خلال استخدام مجموعة من اساليب الرياضيات المالية من نسب مالية لتكوين مجموعة من المؤشرات المالية التي ساعدت على التعرف على الوضع التمويلي لحالتنا الدراسية وتم استخدام طريقة صافي القيمة الحالية من خلال اليات الخصم للتوصل الى النتائج التي تعطي تصوراً عن مدى امكانية جذب المستثمر الاجنبي واحتساب حجم التدفقات النقدية المستقبلية التي ستحصل عليها الحكومة (الشركة).

وعليه فقد تم تفريع البحث الى الفقرات الآتية : تناول الفصل الاول الجانب النظري للدراسة في ثلاثة مباحث ركز الاول على المفاهيم النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر وركز المبحث الثاني على الدور التمويلي الذي يتصف به الاستثمار الاجنبي المباشر واعتنى الثالث في تقديم وصف للبيئة الاستثمارية التي تعمل فيها صناعة النفط.

وتناول الفصل الثاني الحالة الدراسية وقد تم تقسيمه الى مبحثين، فالمبحث الاول عرض نبذة توصيفية للصناعة النفطية في العراق وركز المبحث الثاني على توصيف الحالة الدراسية تحليلاً ومناقشة.

ثم جاء الفصل الثالث ليعرض الخيارات المتاحة امام شركة نفط الشمال لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في المبحث الاول من الفصل مع التركيز على خيار الاستثمار الاجنبي المباشر، وجاء المبحث الثاني ليعرض الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها من خلال البحث.

سادساً : مصادر البحث

كانت المصادر المعتمدة في اعداد هذا البحث كالآتي:

- ١- الكتب والمنشورات والدوريات الصادرة عن الامم المتحدة والندوات والمؤتمرات.
- ٢- شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وما اتاحته عبر مواقعها من تقارير ودراسات وبيانات دعمت البحث.
- ٣- البيانات الختامية والتقارير المالية السنوية لشركة نفط الشمال.

جدول (٣٤) الإيرادات السنوية المتوقعة من مشاريع الخطة العشرية في شركة نفط الشمال على وفق المستوى التمويلي ١٥ مليار دولار بالاحتمالات السعرية

١٠-١٠٠ دولار / برميل

50 دولار/برميل			40 دولار/برميل			30 دولار/برميل			20 دولار/برميل			10 دولار/برميل			الإنتاج المتوقع الف ب/ي	السنة
القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)		
1327.2727	1377.3585	1460	1061.8182	1101.8868	1168	796.3636	826.4151	876	530.9091	550.9434	584	265.4545	275.4717	292	80	2006
2413.2231	2598.7896	2920	1930.5785	2079.0317	2336	1447.9339	1559.2738	1752	965.2893	1039.5158	1168	482.6446	519.7579	584	160	2007
3290.7588	3677.5325	4380	2632.6071	2942.0260	3504	1974.4553	2206.5195	2628	1316.3035	1471.0130	1752	658.1518	735.5065	876	240	2008
3988.7986	4625.8270	5840	3191.0389	3700.6616	4672	2393.2791	2775.4962	3504	1595.5194	1850.3308	2336	797.7597	925.1654	1168	320	2009
4532.7257	5454.9847	7300	3626.1805	4363.9877	5840	2719.6354	3272.9908	4380	1813.0903	2181.9939	2920	906.5451	1090.9969	1460	400	2010
4944.7916	6175.4543	8760	3955.8333	4940.3635	7008	2966.8750	3705.2726	5256	1977.9167	2470.1817	3504	988.9583	1235.0909	1752	480	2011
5244.4760	6796.8837	10220	4195.5808	5437.5070	8176	3146.6856	4078.1302	6132	2097.7904	2718.7535	4088	1048.8952	1359.3767	2044	560	2012
5448.8062	7328.1765	11680	4359.0450	5862.5412	9344	3269.2837	4396.9059	7008	2179.5225	2931.2706	4672	1089.7612	1465.6353	2336	640	2013
5572.6427	7777.5458	13140	4458.1142	6222.0366	10512	3343.5856	4666.5275	7884	2229.0571	3111.0183	5256	1114.5285	1555.5092	2628	720	2014
5628.9320	8152.5637	14600	4503.1456	6522.0510	11680	3377.3592	4891.5382	8760	2251.5728	3261.0255	5840	1125.7864	1630.5127	2920	800	2015
42392.4275	53965.1163	80300	33913.9420	43172.0930	64240	25435.4565	32379.0698	48180	16956.9710	21586.0465	32120	8478.4855	10793.0233	16060	4400	المجموع

100 دولار/برميل			90 دولار/برميل			80 دولار/برميل			70 دولار/برميل			60 دولار/برميل			الإنتاج المتوقع الف ب/ي	السنة
القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$ مليون)		
2654.5455	2754.7170	2920	2389.0909	2479.2453	2628	2123.6364	2203.7736	2336	1858.1818	1928.3019	2044	1592.7273	1652.8302	1752	80	2006
4826.4463	5197.5792	5840	4343.8017	4677.8213	5256	3861.1570	4158.0634	4672	3378.5124	3638.3054	4088	2895.8678	3118.5475	3504	160	2007
6581.5177	7355.0649	8760	5923.3659	6619.5584	7884	5265.2141	5884.0519	7008	4607.0624	5148.5454	6132	3948.9106	4413.0390	5256	240	2008
7977.5972	9251.6540	11680	7179.8374	8326.4886	10512	6382.0777	7401.3232	9344	5584.3180	6476.1578	8176	4786.5583	5550.9924	7008	320	2009
9065.4513	10909.9693	14600	8158.9062	9818.9724	13140	7252.3611	8727.9755	11680	6345.8159	7636.9785	10220	5439.2708	6545.9816	8760	400	2010
9889.5833	12350.9087	17520	8900.6249	11115.8178	15768	7911.6666	9880.7269	14016	6922.7083	8645.6361	12264	5933.7500	7410.5452	10512	480	2011
10488.9519	13593.7674	20440	9440.0567	12234.3907	18396	8391.1615	10875.0139	16352	7342.2664	9515.6372	14308	6293.3712	8156.2604	12264	560	2012
10897.6124	14656.3530	23360	9807.8512	13190.7177	21024	8718.0899	11725.0824	18688	7628.3287	10259.4471	16352	6538.5674	8793.8118	14016	640	2013
11145.2854	15555.0916	26280	10030.7569	13999.5825	23652	8916.2283	12444.0733	21024	7801.6998	10888.5641	18396	6687.1712	9333.0550	15768	720	2014
11257.8641	16305.1275	29200	10132.0776	14674.6147	26280	9006.2912	13044.1020	23360	7880.5048	11413.5892	20440	6754.7184	9783.0765	17520	800	2015
84784.8549	107930.2326	160600	76306.3694	97137.2093	144540	67827.8839	86344.1861	128480	59349.3984	75551.1628	112420	50870.9130	64758.1396	96360	4400	المجموع

المصدر : من اعداد الباحث

جدول (٣٥) الإيرادات السنوية المتوقعة من مشاريع الخطة العشرية في شركة نفط الشمال على وفق المستوى التمويلي ٣٠ مليار دولار بالاحتمالات السعرية

١٠-١٠٠ دولار / برميل

50 دولار/برميل			40 دولار/برميل			30 دولار/برميل			20 دولار/برميل			10 دولار/برميل			الإنتاج المتوقع الف ب/ي	السنة
القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) مليون	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) مليون	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) مليون	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) مليون	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) مليون		
2488.6364	2582.5472	2737.5	1990.9091	2066.0377	2190	1493.1818	1549.5283	1642.5	995.4545	1033.0189	1095	497.7273	516.5094	547.5	150	2006
4524.7934	4872.7305	5475	3619.8347	3898.1844	4380	2714.8760	2923.6383	3285	1809.9174	1949.0922	2190	904.9587	974.5461	1095	300	2007
6170.1728	6895.3734	8212.5	4936.1382	5516.2987	6570	3702.1037	4137.2240	4927.5	2468.0691	2758.1493	3285	1234.0346	1379.0747	1642.5	450	2008
7478.9973	8673.4256	10950	5983.1979	6938.7405	8760	4487.3984	5204.0554	6570	2991.5989	3469.3702	4380	1495.7995	1734.6851	2190	600	2009
8498.8606	10228.0962	13687.5	6799.0885	8182.4770	10950	5099.3164	6136.8577	8212.5	3399.5442	4091.2385	5475	1699.7721	2045.6192	2737.5	750	2010
9271.4843	11578.9769	16425	7417.1874	9263.1815	13140	5562.8906	6947.3861	9855	3708.5937	4631.5908	6570	1854.2969	2315.7954	3285	900	2011
9833.3924	12744.1569	19162.5	7866.7140	10195.3256	15330	5900.0355	7646.4942	11497.5	3933.3570	5097.6628	7665	1966.6785	2548.8314	3832.5	1050	2012
10216.5116	13740.3309	21900	8173.2093	10992.2647	17520	6129.9070	8244.1986	13140	4086.6047	5496.1324	8760	2043.3023	2748.0662	4380	1200	2013
10448.7051	14582.8984	24637.5	8358.9641	11666.3187	19710	6269.2230	8749.7390	14782.5	4179.4820	5833.1594	9855	2089.7410	2916.5797	4927.5	1350	2014
10554.2475	15286.0570	27375	8443.3980	12228.8456	21900	6332.5485	9171.6342	16425	4221.6990	6114.4228	10950	2110.8495	3057.2114	5475	1500	2015
79485.8015	101184.593 1	150562.5	63588.6412	80947.6744	120450	47691.4809	60710.7558	90337.5	31794.3206	40473.8372	60225	15897.1603	20236.9186	30112.5	8250	المجموع

100 دولار/برميل			90 دولار/برميل			80 دولار/برميل			70 دولار/برميل			60 دولار/برميل			الإنتاج المتوقع الف ب/ي	السنة
القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) (مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) (مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) (مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) (مليون)	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %10	القيمة الحالية للإيراد السنوي بمعدل خصم %6	الإيراد السنوي المتوقع (\$) (مليون)		
4977.2727	5165.0943	5475	4479.5455	4648.5849	4927.5	3981.8182	4132.0755	4380	3484.0909	3615.5660	3832.5	2986.3636	3099.0566	3285	150	2006
9049.5868	9745.4610	10950	8144.6281	8770.9149	9855	7239.6694	7796.3688	8760	6334.7107	6821.8227	7665	5429.7521	5847.2766	6570	300	2007
12340.3456	13790.7467	16425	11106.3110	12411.6721	14782.5	9872.2765	11032.5974	13140	8638.2419	9653.5227	11497.5	7404.2074	8274.4480	9855	450	2008
14957.9947	17346.8512	21900	13462.1952	15612.1661	19710	11966.3957	13877.4810	17520	10470.5963	12142.7959	15330	8974.7968	10408.1107	13140	600	2009
16997.7212	20456.1925	27375	15297.9491	18410.5732	24637.5	13598.1770	16364.9540	21900	11898.4049	14319.3347	19162.5	10198.6327	12273.7155	16425	750	2010
18542.9686	23157.9538	32850	16688.6717	20842.1584	29565	14834.3749	18526.3630	26280	12980.0780	16210.5676	22995	11125.7812	13894.7723	19710	900	2011
19666.7849	25488.3139	38325	17700.1064	22939.4825	34492.5	15733.4279	20390.6511	30660	13766.7494	17841.8197	26827.5	11800.0709	15292.9883	22995	1050	2012
20433.0233	27480.6619	43800	18389.7209	24732.5957	39420	16346.4186	21984.5295	35040	14303.1163	19236.4633	30660	12259.8140	16488.3971	26280	1200	2013
20897.4101	29165.7968	49275	18807.6691	26249.2171	44347.5	16717.9281	23332.6374	39420	14628.1871	20416.0578	34492.5	12538.4461	17499.4781	29565	1350	2014
21108.4951	30572.1140	54750	18997.6456	27514.9026	49275	16886.7961	24457.6912	43800	14775.9466	21400.4798	38325	12665.0971	18343.2684	32850	1500	2015
158971.6030	202369.1861	301125	143074.4427	182132.2675	271012.5	127177.2824	161895.3489	240900	111280.1221	141658.4303	210787.5	95382.9618	121421.5117	180675	8250	المجموع

المصدر : من اعداد الباحث

جدول (٣٦) حصة شركة نفط الشمال (الحكومة) والمستثمر الأجنبي من القيم الحالية للإيرادات المتوقعة من مشاريع الخطة العشرية وفق المستوى التمويلي ١٥ مليار دولار

حصة المستثمر الاجنبي من القيمة الحالية للإيرادات %46.4		حصة شركة نفط الشمال من القيمة الحالية للإيرادات %53.6		القيمة الحالية للإيرادات السنوية		السعر المتوقع دولار/برميل
عند معدل خصم %10	عند معدل خصم %6	عند معدل خصم %10	عند معدل خصم %6	عند معدل خصم %10	عند معدل خصم %6	
3934.017272	5007.96281	4544.468228	5785.060489	8478.4855	10793.0233	10
7868.034544	10015.92558	9088.936456	11570.12092	16956.971	21586.0465	20
11802.05182	15023.88839	13633.40468	17355.18141	25435.4565	32379.0698	30
15736.06909	20031.85115	18177.87291	23140.24185	33913.942	43172.093	40
19670.08636	25039.81396	22722.34114	28925.30234	42392.4275	53965.1163	50
23604.10363	30047.77677	27266.80937	34710.36283	50870.913	64758.1396	60
27538.12086	35055.73954	31811.27754	40495.42326	59349.3984	75551.1628	70
31472.13813	40063.70235	36355.74577	46280.48375	67827.8839	86344.1861	80
35406.1554	45071.66512	40900.214	52065.54418	76306.3694	97137.2093	90
39340.17267	50079.62793	45444.68223	57850.60467	84784.8549	107930.2326	100

المصدر : من اعداد الباحث

جدول (٣٧) حصة شركة نفط الشمال (الحكومة) والمستثمر الاجنبي من القيم الحالية للايرادات المتوقعة

من مشاريع الخطة العشرية وفق المستوى التمويلي ٣٠ مليار دولار

حصة المستثمر الاجنبي من القيمة الحالية للايرادات 46.4%		حصة شركة نفط الشمال من القيمة الحالية للايرادات 53.6%		القيمة الحالية للايرادات السنوية		السعر المتوقع دولار/برميل
عند معدل خصم 10%	عند معدل خصم 6%	عند معدل خصم 10%	عند معدل خصم 6%	عند معدل خصم 10%	عند معدل خصم 6%	
7376.282379	9389.93023	8520.877921	10846.98837	15897.1603	20236.9186	10
14752.56476	18779.86046	17041.75584	21693.97674	31794.3206	40473.8372	20
22128.84714	28169.79069	25562.63376	32540.96511	47691.4809	60710.7558	30
29505.12952	37559.72092	34083.51168	43387.95348	63588.6412	80947.6744	40
36881.4119	46949.6512	42604.3896	54234.9419	79485.8015	101184.5931	50
44257.69428	56339.58143	51125.26752	65081.93027	95382.9618	121421.5117	60
51633.97665	65729.51166	59646.14545	75928.91864	111280.1221	141658.4303	70
59010.25903	75119.44189	68167.02337	86775.90701	127177.2824	161895.3489	80
66386.54141	84509.37212	76687.90129	97622.89538	143074.4427	182132.2675	90
73762.82379	93899.30235	85208.77921	108469.8837	158971.603	202369.1861	100

المصدر : من اعداد الباحث

جدول (٣٨) صافي القيم الحالية NPV لمجموع الايرادات السنوية المتوقعة من مشاريع الخطة العشرية في شركة نفط الشمال للمستثمر الاجنبي على وفق المستويين التمويليين ١٥ و ٣٠ مليار دولار (مليون دولار)

المستوى التمويلي 30 مليار دولار		المستوى التمويلي 15 مليار دولار		السعر المتوقع (دولار/برميل)
بمعدل خصم 0.1	بمعدل خصم 0.06	بمعدل خصم 0.1	بمعدل خصم 0.06	
- 22623.7176	- 20610.0698	-11065.9827	-9992.0372	10
- 15247.4352	- 11220.1395	-7131.9655	-4984.0744	20
- 7871.1529	- 1830.2093	-3197.9482	23.8884	30
- 494.8705	7559.7209	736.0691	5031.8512	40
6881.4119	16949.6512	4670.0864	10039.8140	50
14257.6943	26339.5814	8604.1036	15047.7768	60
21633.9767	35729.5117	12538.1209	20055.7395	70
29010.2590	45119.4419	16472.1381	25063.7024	80
36386.5414	54509.3721	20406.1554	30071.6651	90
43762.8238	63899.3024	24340.1727	35079.6279	100

المصدر : من اعداد الباحث

الفصل الأول

دراسة نظرية في المفاهيم العامة للاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة النفطية

تمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment من أهم الظواهر الاقتصادية السياسية الاجتماعية التي رافقت ونتجت عن ظاهرتي العولمة والانفتاح الاقتصادي في العالم. ولقد شكلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعة النفطية ومنذ اوائل القرن الماضي اكبر حجم للأموال المستثمرة بالمقارنة مع بقية القطاعات الصناعية ، ولهذا فقد تناول هذا الفصل في اولى خطواته المفاهيم النظرية العامة للاستثمار الأجنبي المباشر للتعريف بأهم ما يرتبط به من مفاهيم نظرية. وبما ان الشركات متعددة القومية Transnational Corporations هي القنوات الرئيسية التي تمر من خلالها هذه الاستثمارات فقد اصبح امراً ملحاً ان يتناول الفصل في طياته توضيحاً للمفاهيم التي عُدت بانها أهم ما يرتبط بمثل هذا النوع من الشركات.

ان عدم قدرة معظم البلدان النفطية النامية على تمويل المشاريع النفطية التطويرية يعد من أهم المعوقات التي تقف بوجه تنفيذ هذه المشاريع العملاقة فضلاً عن تدني مستوى الخبرة التقنية التي تتطلبها مثل هذه المشاريع، وهنا فقد اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الدور الاساس في تقديم التمويل المناسب من خلال القنوات التي يمر من خلالها وهي الشركات النفطية العالمية للقيام بتنفيذ هذه المشاريع. وعليه فقد جاء هذا الفصل مخصصاً لتناول ما ورد من المفاهيم في اعلاه من خلال ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : المفاهيم العامة للاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه مصدراً تمويلياً.

المبحث الثالث : السمات المالية لبيئة الصناعة النفطية.

المبحث الأول المفاهيم العامة للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : مفهوم الاستثمار وأنواعه

١ - مفهوم الاستثمار

الاستثمار في اللغة من النَّمَر، والنَّمْر هي انواع الاموال (الرازي، ١٩٨٣ : ٨٦)، و (يستثمر) معناها ينمي او يزيد والنماء عادة يكون في الاموال سواء كانت في صورتها النهائية النقدية ام المالية ام التجارية، ام في صورها الاخرى المختلفة التي عرفها الإنسان عبر التاريخ والحضارات سواء كانت في شكل عقارات ام منقولات، كما تأخذ اشكالاً مادية كثيرة في العصر الحديث لا تخفى على انسان، فضلاً عن الصورة المعنوية الاخرى والمتمثلة في حقوق الملكية الفكرية والادبية وحقوق الاختراع والتأليف وغيرها من الحقوق المعنوية (الشركة العربية لمصائد الاسماك، ١٩٩٧ : ١٧٥). ويستمد مفهوم الاستثمار اصوله من علم الاقتصاد فهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من اهمها : الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض (رمضان، ١٩٩٨ : ١٣).

ويعرف المليون الاستثمار بانه توظيف للاموال في موجود واحد او اكثر والتي تمسك لفترة زمنية مستقبلية معينة (3 : Jones, 2000). وعرف ايضاً بانه توظيف الاموال في موجودات مادية ومالية متنوعة لغرض تحقيق عائد معين من وراء ذلك (الجميل، ٢٠٠٢ : ٢٥٤).

ويلاحظ ان استعمال اللفظ Investment باللغة الانكليزية بصيغة المفرد فان ذلك يعني التعاريف المشار اليها في اعلاه أما اذا تم استعمال اللفظ Investments أي بصيغة الجمع فان ذلك يعني دراسة موضوع الاستثمار (رمضان، ١٩٩٨ : ١٣)، فحقل الاستثمار Investments لذلك يتضمن دراسة عملية الاستثمار Investment (3 : Jones, 2000).

٢ - انواع الاستثمار

لقد قسم الاستثمار تقسيمات عديدة على اساس الاجل او المعيار الجغرافي او على اساس الموجود محل الاستثمار او الخصائص المادية او الوظيفة الاقتصادية (رمضان، ١٩٩٨ : ٣٥) و (سليمان، ٢٠٠٤ : ١١). وبشكل عام يقسم الاستثمار إلى نوعين رئيسيين هما (5 - 1 : Dunning & Dilyard, 1999).

- الاستثمار المباشر Direct Investment ويكون في الموجودات الرأسمالية أو الملموسة.
- الاستثمار المالي Financial Investment ويكون في الموجودات المالية، ويسمى الاستثمار غير المباشر Indirect Investment او المحفظي Portfolio Investment.
ان قدرة المستثمر على تنفيذ الاستثمار ورقابته تعكس فيما اذا كان الاستثمار مباشراً ام محفظياً، فالاستثمار المباشر يتمثل هنا بالملكية والرقابة وتحقيق العائد على الاستثمار لا من جهة الاسهام المالي وحسب بل من جهة نقل الموجودات غير الملموسة

كالتكنولوجيا. أما الاستثمار المحفظي فيكون فيه المستثمر ممولاً و/ أو مالكاً للاستثمار بأكمله أو لجزء منه، كالاستثمار في الاسهم والسندات المالية وغيرها من الموجودات المالية (Wilkins, 1999 : 55 – 56) و (الجميل، ٢٠٠٢ : ٢٥٤ – ٢٥٥).

٣- تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

لغرض تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر ، فلا يتعدى مفهوم الاستثمار ما ورد في الفقرات السابقة اعلاه، اما الاجنبي Foreign فيقصد به كل ما هو غير وطني ، وتصنف القوانين ذلك فبالرغم من انه استثمار مقيم وفي دولة مضيضة الا ان ملكيته اجنبية وتؤول لفرد اجنبي او لشركة غير وطنية لذا فهو استثمار اجنبي وتختلف انواعه واماده بحسب نوع الاستثمار الاجنبي (الجميل، ٢٠٠٢ : ٢٥٤). ويشير McRae إلى ان الاستثمار الاجنبي يكون مباشراً حينما يكون للشركة استثمارات في الخارج تمنحها رقابة ادارية على المشروع الاجنبي المستثمر فيه (McRae, 1996 : 107).

كما وعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه عملية تدفق القروض من شركة ام إلى شركة تابعة في الخارج او شراء ملكية في شركة اخرى على ان لا تقل نسبة التملك في الخارج عن ١٠% (Pugel & Lindert, 2000 : 628) و (Wilkins, 1999 : 57) و (Carbaugh, 2000 : 312) و (Griffin & Pustay, 1998 : 104). وتضيف Parker بان الاستثمار الاجنبي المباشر يتمثل ايضاً بعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وكذلك حيازة الاسهم (Parker, 1998 : 264)، وعرف كذلك بانه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في ادارتها (Griffin & Pustay, 1998 : 104). بناءً على ذلك يكون الاستثمار الاجنبي مباشراً عندما يتصف بوجود علاقة طويلة الامد مع وجود رقابة ادارية يمارسها كيان اقتصادي متوطن (المستثمر الاجنبي المباشر او الشركة الام) في اقتصاد بلد مضيف.

٤- الاستثمار الاجنبي المحفظي

قد تأخذ الاستثمارات الاجنبية شكلاً من أشكال المحافظ الاستثمارية وليست استثماراً مباشراً بالموجودات الثابتة، فالاستثمار الاجنبي المحفظي يشير إلى عمليات الاستثمار في الخارج من دون وجود اية رقابة على عمليات ادارة هذه الاستثمارات (Gup, 1987 : 215)، وفي مجال المحافظ الاستثمارية لا يمثل المستثمر أي سيطرة على امواله المستثمرة في مشروع ما، الا ان هناك عدداً من الخصائص التي تشجع على الاستثمار في الاوراق المالية (المحافظ الاستثمارية) اكثر من الاستثمار المباشر وان بعضاً من ايجابيات المحافظ الاستثمارية تتضمن (جواد، ٢٠٠٢ : ٢٨) :

أ- بيئة نظامية مشجعة.

ب- رقابة حكومية على الاوراق المالية وعمليات تداولها.

ج- امكانية التنويع الاستثماري.

د- كلفة منخفضة نسبياً.

فمثلاً نجد ان تداول الاوراق المالية في الولايات المتحدة واليابان واوروبا هي عمليات استثمارية منظمة وتخضع لتعليمات الحكومة التي تقلل من المخاطر وتوسع من معطيات الحماية تجاه أي عمل غير قانوني، كما يستطيع المستثمر الاجنبي تنويع محفظته الاستثمارية بسهولة دون ان يتحمل تكاليفاً اضافية.

وياخذ الاستثمار الاجنبي المحفظي الاشكال الاربعة الآتية (93 : Mistry, 2002) :

أ- اصدار سندات.

ب- الاقراض التجاري المصرفي.

ج- الاستثمارات في الملكية.

د- بند الموازنات لتسوية الاختلافات في تسجيل التدفقات المالية في أ - ج اعلاه.

ومن خلال ذلك يمكن القول ان أهم ما يميز الاستثمار المباشر عن المحفظي هو الرقابة على ادارة أنشطة الشركة المستثمر فيها، كما ان هناك فروقات جوهرية تتعلق بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك تسهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في نقل المهارات والخبرات الادارية والفنية التي يعجز عن تقديمها الاستثمار الاجنبي المحفظي بوصفه استثماراً في اوراق مالية عبر سوق الاوراق المالية وغالباً ما تكون فترة الاستثمار المحفظي اقصر نسبياً من فترة الاستثمار المباشر.

ثانياً : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر ونظرياته

ترتبط دراسة دوافع الشركات متعددة القومية للاستثمار خارج اوطانها الام بدراسة النظريات التي تناولت اسباب ظهور الاستثمار الاجنبي المباشر، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ان هذه النظريات انما جاءت لتوضيح الاسباب التي تدفع بالشركات لتدويل انشطتها، لقد تحددت الفترة التي ظهر خلالها مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، فقد كان يطلق عليه بالاستثمار الدولي إلى ان جاءت سنة ١٩٣٠ ورد اول ذكر للاستثمار المباشر والذي لم يفصل بين مفهوم الاستثمار المباشر والاستثمار المحفظي (الجميل، ٢٠٠٣ : ٦٠). ولغاية سنة ١٩٦٠ كانت نظرية الاستثمارات المباشرة اساساً هي نظرية الاستثمارات الرأسمالية المحفظية او غير المباشرة (1 : Dinning & Dilyard, 1999). أما التحديد الدقيق للمفهومين سابق الذكر فيعود إلى Arther Bloomfield الذي اطلق مفهوم الاستثمار الاجنبي المحفظي في سنة ١٩٦٨ ويميز ابعاده (الجميل، ٢٠٠٣ : ٦٠).

أما فيما يتعلق بنظريات الاستثمار الاجنبي المباشر فلم يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر والمحفظي في عهد النظرية الكلاسيكية كما مر ذكره حتى سنة ١٩٦٨، فبنيت النظرية الكلاسيكية على قواعد المبادئ المالية واساسياتها. ففي اطار هذه النظرية، تمت رؤية الاستثمار الاجنبي المباشر على انه نتيجة لرغبة الشركة في الحصول على اعلى عائد لاستثمار رأس المال، فنقوم هذه النظرية على اساس ان الاسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض فضلاً عن ان اسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول لاسيما المتخلفة منها. ومن ثم فالنظرية التقليدية (الكلاسيكية) تشرح تدفق رأس المال

على انه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لاخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها الشركة على اعلى عائد (عبد السلام، ٢٠٠٢ : ٤٥). كانت هذه النظرية كافية في السابق لتفسير الاستثمار الخارجي عندما كان الاستثمار الخارجي اساساً استثماراً غير مباشر أي انها كانت كافية لتفسير ظاهرة الاستثمار الخارجي غير المباشر، ولكن الصورة تغيرت اليوم كثيراً واصبح حجم الاستثمار المباشر كبيراً جداً.

ثم جاءت نظريات الاستثمار الاجنبي الحديثة، فالنظريات الاحتكارية بحثت عن الاجابة لظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي تستأثر فيه شركة ما بوضع او تمتلك ميزة الشيء الذي يدفعها او يمكنها من الاستثمار في الخارج.

وتضم النظريات الاحتكارية ثلاث نظريات هي نظرية الشركة الأولى في الميدان ونظرية الاحتكار ونظرية الاستثمار الاجنبي كرد فعل لنشاط المنافس.

والى جانب النظريات الاحتكارية اعلاه فهناك نظرية دورة حياة السلعة، إذ تستخدم هذه النظرية اطار دورة حياة السلعة المعروف بوصفه مدخل لتفسير التجارة والاستثمار الخارجيين، ففي النظرية المحلية لدورة حياة السلعة تمر السلعة بعدة مراحل من اول ظهورها إلى ان تبدأ في الاختفاء وتنفوت مبيعاتها صعوداً ونزولاً مع تلك المراحل. أما هنا فيفترض ان السلعة تمر في دورة حياتها بالانتاج المحلي ثم التصدير ثم الاستثمار الخارجي ثم التدهور (احمد، ٢٠٠١ : ٨٤ - ٨٧). الا ان اكثر النظريات التي لاقت قبولاً في تفسيرها للاستثمار الاجنبي هي النظرية الانتقائية لـ (Griffin John H. Dunning) (107 : Pustay, 1998 &، فهذه النظرية تؤكد على عناصر متعددة فهناك المتغيرات المتعلقة بالقطر (الاجنبي) وتلك المتعلقة بالشركة ومجموعة اخرى اسماها عناصر الاستيطان Internalization وهذه العناصر تحدد في النهاية اي شكل يتخذه استغلال الشركة لسوق القطر الاجنبي (احمد، ٢٠٠١ : ٨٧). وتبعاً للنظرية الانتقائية لدننج Dunning's Eclectic Theory فان الاستثمار الاجنبي المباشر يظهر عندما تتحقق ثلاثة شروط للشركة (108 - 107 : Griffin & Pustay, 1998) :

أ- **ميزة تملكها الشركة** : فالشركة هنا تمتلك احدي المزايا التنافسية الفريدة والتي تمكنها من تجنب المنافسة مع الشركات الاجنبية في الوطن الام للشركة الاجنبية والتوجه إلى الاستثمار في الخارج كامتلاك العلامة التجارية او امتلاك تكنولوجيا خاصة بالشركة وغيرها.

ب- **ميزة الموقع** : فالتمركز في موقع اجنبي يجب ان يكون اكثر ربحية من العمل في موقع محلي.

ج- **ميزة التدويل (الاستيطان)** : فالشركة تحقق منفعة اكبر من خلال قيامها بالانشطة الاجنبية بنفسها بدلاً من اسنادها إلى شركة اجنبية.

١- الاسباب التي تدفع بالشركات للاستثمار في الخارج

هناك اربعة اسباب رئيسة تدفع الشركات إلى الاستثمار الاجنبي المباشر
(6 - 5 : ESCWA, 2000) :

أ- استثمار اجنبي يبحث عن الموارد

يعد هذا الاستثمار من اكثر الانواع انتشاراً في الدول النامية، وقد عد هذا الشكل من الاستثمار كاقدم أشكال الاستثمار، كالتقيب عن النفط وغيره من المواد الخام.

ب- استثمار يبحث عن الكفاءة

في العصر الحديث اصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفاءة احدى أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصادات اخرى.

ج- استثمار يبحث عن الخدمات

في السنوات الاخيرة اصبح هذا الشكل من الاستثمار من أهم أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر، بعد ان انتهجت العديد من البلدان النامية برامج الاصلاح الاقتصادي، حيث اتصفت الاستثمارات هنا بتقديم الخدمات المالية كالتأمين والتمويل لبعض أنشطة الاستثمار الاجنبي المباشر فضلاً عن تقديم الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.

د- استثمارات تبحث عن السوق

يتجه هذا النوع من الاستثمار إلى البلدان النامية ذات الاسواق الكبيرة، ويعد هذا الاستثمار بديلاً عن عمليات التصدير من قبل الدولة الام، وان لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة اخرى كالعمالة الماهرة فانه يعد عاملاً ضعيفاً في جذب الاستثمارات، بالاضافة إلى الحاجة لوجود قوة شرائية عالية لدى البلدان المضيفة لتتمكن الشركة الاجنبية من توزيع انتاجها في الاقتصاد المحلي.

وترتبط دوافع الشركات للاستثمار في الخارج بالمحددات التي تضعها البلدان المضيفة، ويوضح الشكل (١) محددات البلدان المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر.

الشكل (١) محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المضيفة

محددات البلدان المضيفة	محفزات الاستثمار الاجنبي المباشر مصنفة على اساس محفزات الشركات متعددة القومية	المحددات الاقتصادية الاساسية في البلدان المضيفة
١- اطر سياسات التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر * الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. * القواعد المتعلقة بدخول المستثمر والعمليات التشغيلية. * معايير التعامل مع فروع الشركات الاجنبية. * هيكل السوق (وخصوصاً سياسات المنافسة والاندماج والتملك). * اتفاقيات الاستثمار والتجارة الدولية. * سياسة الخصخصة. * السياسة الضريبية.	أ- البحث عن السوق * حجم السوق ودخل الفرد. * نمو السوق. * امكانية الدخول إلى الاسواق الاقليمية والدولية. * تفضيلات المستهلك في البلد المضيف. * هيكل السوق.	٢- المحددات الاقتصادية
٣- التسهيلات التجارية لقطاعات الاعمال. * ترويج الاستثمار (كتقديم خدمات للمستثمر). * محفزات الاستثمار. * تكاليف الخلافات القانونية (التمثلة بالفساد والكفاءة الادارية). * الانفتاح الاجتماعي (كالمدارس التي تقدم التعليم بلغتين). * خدمات ما بعد الاستثمار.	ب- البحث عن الموارد * المواد الاولية. * العمالة غير الماهرة ذات الكلف المنخفضة. * العمالة الماهرة. * الموجودات التقنية، الابداع، وغيرها. * البنى التحتية (موانئ، طرق مصادر الطاقة الكهربائية والاتصالات).	
	ج - البحث عن الكفاءة * كلف الموارد والموجودات في ب اعلاه لزيادة الانتاجية. * كلف المدخلات الاخرى، كلف النقل والاتصالات وكلف المنتجات الوسيطة الاخرى. * عضو البلد المضيف في اتفاقيات التكامل الاقليمي التي تفضي إلى تأسيس اتحادات وشبكات مشتركة للتجارة.	

المصدر :

- 1- UNCTAD, World Investment Report, UN, New York and Geneva, 1998, p. 91.
- 2- UNCTAD, International Investment Agreements : Flexibility for Development UN, New York and Geneva, 2000, p. 7.

٢- أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان المضيفة

تعكس المزايا التي يحققها الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان المضيفة أهمية هذا النوع من الاستثمار. ويتعدى اسهام الاستثمار الاجنبي المباشر كثيراً توفير التمويل فقط لنمو الدول المضيفة (الدخيل، ٢٠٠٤ : ١) - كما سيتم تبياناه بشكل اكثر تفصيلاً ضمن المبحث الثاني - وتسعى العديد من البلدان إلى جذب الاستثمارات الاجنبية لاسيما المباشرة منها ولعل ذلك يعود إلى سبب بسيط وهو انه - وفي الغالب - تفوق المنافع المتحققة من هذه الاستثمارات التكاليف التي تتحملها البلدان المضيفة لها (سليمان، ٢٠٠٤ : ١٩). ويمكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان ينعف الاقتصاد المضيف بطرائق عديدة من خلال استعمال الموارد المتوفرة بشكل اكثر كفاءة او من خلال استعمال الموارد المعطلة، وتؤكد العديد من الادبيات المالية والاقتصادية على المنافع التي يمكن للدولة المضيفة ان تحققها من الاستثمار الاجنبي المباشر سواء منها الملموسة ام غير الملموسة والمباشرة وغير المباشرة، ومنها نمو الدخل القومي ونمو رأس المال الثابت المتراكم واثر التدفقات للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وكذلك الاثار الكبيرة في الميزان التجاري (الجميل، ٢٠٠٣ : ٧١). ولقد ساعد الاستثمار الاجنبي المباشر على نقل التكنولوجيات بين الدول وشملت عمليات نقل التكنولوجيا مثلاً تقديم منتجات جديدة، تطوير اساليب الانتاج، نقل الخبرات والمهارات، وفضل جوانب نقل التكنولوجيا هو نقل الخبرات الادارية (جواد، ٢٠٠٢ : ٣٢) ان القضية التي مازالت محور نقاش ومفاوضات مستمرة هي مسألة التلوث ومحاولة نقل التكنولوجيا الملوثة إلى الدول النامية بعد ان باتت هذه القضية تمثل الشغل الشاغل لمعظم المنظمات الدولية، وقد برز اتجاه جديد خلال السنوات الاخيرة يدعو إلى تبني مشاريع المعالجة البيئية، وقد استطاعت شركات متعددة القومية وخلال فترة وجيزة ان تؤسس لها فروعاً واستثمارات اجنبية مباشرة متخصصة بالمعالجة البيئية - (UNCTAD, 1999 : 289) (312). ومن هنا فقد تمكنت تلك الشركات متعددة القومية ان تصدر التكنولوجيا الملوثة إلى الدول النامية من جهة وان تدخل من جهة اخرى لتنظيف البيئة من تلك التكنولوجيا غير النظيفة (الجميل، ٢٠٠٣ : ٧١). وبافتراض ان البلدان المضيفة تؤكد على المزايا المقدمة من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر وتتجنب المزايا السلبية المرافقة له، فان الاستثمار الاجنبي المباشر في هذا المجال يحرك التنمية وينشر التكنولوجيا من خلال نقل أنشطة الشركات المتعدية القومية. كذلك فان هنالك جوانباً سلبية لما يخلقه هذا الاستثمار من تهديد ويولده من صراع في الدول المضيفة، فقد عملت الاستثمارات الاجنبية على جذب المهارات والطاقات والقدرات المحلية واغرثها للعمل معها من خلال المحفزات المادية والمالية التي تقدمها لذوي العقول والكفاءات اكثر مما تقدمه الشركات والمنظمات المحلية، كما انتقدت هذه الاستثمارات كونها تصدر للمجتمعات المضيفة انماطاً سلوكية وثقافات لا تتماشى مع ثقافة البلدان المضيفة، كما إن عملية الاستثمار الاجنبي استغلها سياسياً كل من المستثمر والمستقبل للاستثمار والكثير من الدول انتقدت ورفضت سياسة جنوب أفريقيا للتمييز العنصري مما حدا بالامم المتحدة لتبني فعل ينطوي على عدم تشجيع المعنيين من الاستثمار في ذلك البلد، كما ان العديد من الدول حرمت من الاستثمار

الاجنبي مثل كوريا الشمالية وفيتنام بقوة من الدول المتقدمة صناعيا كاليابان وايطاليا والولايات المتحدة (جواد، ٢٠٠٢ : ٣٢ - ٣٣).

ان وجود مثل هذه المساوئ التي يحملها الاستثمار الاجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة لا يمنع الاخيرة من ان تقدم العديد من الحوافز لجذب هذه الاستثمارات على امل تقليص هذا المساوئ إلى ابعد حد ممكن وتعظيم الاستفادة من المزايا التي يقدمها الاستثمار الاجنبي المباشر.

٣- محفزات الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك عدة محفزات تعتمد على الدول في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وزيادة تدفقاته، ولكن بداية ما المقصود بالمحفزات. يقصد بالمحفزات اي منفعة اقتصادية يمكن قياسها تمنحها الحكومة لشركة او مجموعة شركات بهدف تشجيعهم لتبني وتحقيق سياسات واستراتيجيات معينة (الجميل، ٢٠٠٢ : ٢٨٥).

وبحسب تصنيف الامم المتحدة لحوافز الاستثمار الاجنبي المباشر تقسم هذه الحوافز إلى (UNCTAD, 1996 : 3 - 6) :

أ- حوافز المالية العامة Fiscal Incentives

والهدف العام لهذه المحفزات هو تقليل العبء الضريبي المفروض على المستثمر الاجنبي، وتقسم الحوافز الضريبية بالاعتماد على وعاء الضريبة إلى :

* **قاعدة الضريبة** : تخفيض معدل الضرائب على دخل الشركات، السماحات الضريبية على الخسائر من خلال اجراء المقاصات مع الارباح المتحققة لاحقاً.

* **قاعدة الاستثمار الرأسمالي** : كتعجيل احتساب كلف الاندثارات للاستثمار واعادة الاستثمار.

* **قاعدة العمالة** : كوجود اعمالات ضريبية على اشتراكات الضمان الاجتماعي، والخصومات (السماحات) من الارباح الخاضعة للضريبة على أساس عدد الافراد او على أساس أية مصروفات مرتبطة بالعمالة.

* **قاعدة القيمة المضافة** : إعفاءات على ضريبة الدخل بالاعتماد على حجم المخرجات الصافية.

* **قاعدة المبيعات** : إعفاءات ضريبية لدخل الشركات على اساس رقم المبيعات الكلي.

* **قاعدة الاستيراد** : كتقديم إعفاءات ضريبية على استيراد السلع الرأسمالية أو المعدات والمواد الاولية واية مدخلات مرتبطة بعمليات الانتاج.

* **قاعدة التصدير** : كمنح إعفاءات ضريبية على الصادرات، والمعالجات الضريبية التفضيلية فيما يتعلق بالدخل المتحقق من الصادرات الاخرى.

ب- الحوافز المالية Financial Incentives

كالدعم النقدي للشركات بشكل مباشر لتمويل الاستثمارات الاجنبية الجديدة أو لتمويل عمليات معينة، وتقديم رأس المال أو تحمل كلف تشغيلية معينة. وكذلك التأمين على موجودات وانشطة الشركات الاجنبية المستثمرة بأسعار تفضيلية، وتقديم مساعدات تتضمن كلف الانتاج أو التسويق والمشاركة في رأس المال لتمويل المشاريع التي تواجه خطر استثمارياً عالياً.

ج- المحفزات الاخرى

وتهدف إلى زيادة ربحية الشركات العاملة من خلال وسائل غير مالية، كالتعليم الحكومي وبنية تحتية ملائمة والمساعدة في تقديم دراسات الاستثمار وجدوى الاستثمار.

ثالثاً : الشركات متعددة القومية

تعد الشركات متعددة القومية مسؤولة عن معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد المعاصر، الامر الذي يدعو إلى تناول هذا المفهوم بشيء من التفصيل لتوضيح العناصر الاساسية المرتبطة بهذا النوع من النشاط الاقتصادي.

تاريخياً هناك من يبالغ في قدم هذه الظاهرة الاقتصادية إذ يشير Baker إلى ان هذه الشركات ليست ظاهرة حديثة بل تمتد جذورها إلى ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد عندما وجد التجار السومريون بان الوكلاء الاجانب Foreign Representative هم خير منفذ للتعامل لتسويق منتجاتهم وايصالها إلى البلدان البعيدة (Baker, 1990 : 388). ويشير شوقي ناجي جواد إلى ان هذه الشركات نشأت في دول حوض البحر المتوسط بما فيها ايطاليا في القرن الرابع عشر، بينما نشأت الشركات البريطانية بين القرن السابع عشر والثامن عشر، وفي القرن التاسع عشر قام بعض الصناعيين من اوربا واليابان والولايات المتحدة بانشاء مشروعات متعددة الجنسيات في بعض البلدان في مجال الصناعة والتوزيع، والتي شملت صناعة مكائن الخياطة Singer وصناعة الادوية Bayer وصناعة كهربائية ومحركات Mitsubishi وصناعة غذائية (فواكه) (جواد، ٢٠٠٢ : ٣٣). وتعد شركة الهند الشرقية البريطانية الاصل هي خير مثال للظاهرة التي عملت في الشرق الاوسط في ظل الاحتلال البريطاني من سنة ١٦٠٠ حتى سنة ١٨٥٨ (Baker, 1990 : 338).

ولقد ازداد دور هذه الشركات في الانتاج العالمي إلى درجة ملحوظة بعد الحرب العالمية الثانية والى درجة اكبر من ذلك في السبعينيات من القرن الماضي، فقد دخلت هذه الشركات مرحلة جديدة، إذ ازدادت أهمية عملياتها الخارجية بشكل واسع جدا وخطير مقارنة بعملياتها المحلية، فقد واصلت هذه الشركات العملاقة توسيع انشطتها في الخارج بمعدلات واسعة مقارنة بدرجات توسعها في بلدان الموطن (نوري، ١٩٩٩ : ١٥٠ - ١٥١).

١- تعريف الشركات متعددة القومية وتصانيفها

في مجال تسمية الشركات القائمة بالاستثمار الاجنبي المباشر، ذهب بعض الكتاب إلى استعمال اصطلاح (الشركات دولية النشاط او الشركات الدولية International Corporation) بينما اطلق فريق ثان اصطلاح (الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations)، بل ان البعض الاخر استعمل لفظ (الشركات عابرة القارات) او (متعدية القومية Transnational Corporations) وهناك فريق رابع استعمل عبارة (الشركات فوق القومية Supernational Corporations)، وعبر فريق خامس عن المعنى نفسه باستعمال اصطلاح (الشركات العالمية Global Corporations)، كما ان من الكتاب من بالغ في استعمال العبارات الدالة على المعنى نفسه إذ عبر عنها بعبارة (الشركات الكونية Cosmocorps) (حاتم، ١٩٨٦ : ٥١).

وتذهب منشورات الامم المتحدة إلى استعمال اصطلاح الشركات متعددة القومية (الجنسية Transnational Corporations) (TNCs) وهو الاصطلاح المستخدم في هذه الدراسة.

والشركات متعددة القومية هي الشركات التي تدير وتراقب أنشطة فروعها الانتاجية في بلدين على الاقل (Yarbrough & Yorbrough, 1991 : 393).

وبحسب تعريف الامم المتحدة للشركات المتعدية القومية فهي الشركات التي تكون لديها رقابة على الموجودات المستخدمة في عملية انتاج السلع والخدمات (World Investment Report, 1999 : 5).

وهناك تصانيف متعددة للاصطلاحات المارة الذكر في اعلاه استعملت للتعريف بهذه الاصطلاحات (الجميل، ٢٠٠٢ : ٥٣ - ٥٤) :

اولاً : الشركة الدولية

ويقصد بها الشركة التي تتطوي عملياتها على أنشطة اعمال عبر حدود دولتها وقد تكون في دولتين او اكثر، ومعاييرها وممارساتها الادارية تكون من قاعدتها في الدولة الام، انها اتحاد منسق ومتعاون تستطيع بموجبه الشركة الام نقل المعرفة والخبرة إلى الاسواق الاجنبية.

ثانياً : الشركة الاجنبية

وهي الشركة التي تمتلك او تدير بصورة مباشرة او تمارس (بصورة غير مباشرة) نشاطاً استثمارياً سواء في مجال الانتاج ام التسويق ام الخدمات خارج الدولة الام وذلك بغض النظر عن عدد الدول المضيفة التي تقع في دائرتها الانشطة المذكورة.

ثالثاً : الشركة متعددة الجنسيات

تعرف بانها اتحاد لامركزي للموجودات والالتزامات، والذي يسمح للعمليات الاجنبية للاستجابة للتباينات المحلية، انها شركة قاعدتها في دولة وعملياتها في دولة اخرى.

رابعاً : الشركة متعددة الجنسية

وهي الشركة التي تتسم بالتكامل الشبكي لكل الفروع المنتشرة في مناطق العالم دولاً وإقليم عبر تخطي الحدود، وتحقق الشركة التوازن في كل فروعها من خلال الاستجابة المحلية للكفاءة وفق معطيات الشركة الام للحصول على تنافسية عالية وعالمية ومرونة تنظيمية وقدرة عالية على التعلم والابداع.

خامساً : الشركة العالمية

وهي الشركة التي لا ترتبط بتقاليد دولة معينة، فتقاليدها وممارساتها تستمد من كل العالم بحكم عملياتها المنتشرة، فهي لا تعرف بانتمائها لدولة معينة وانما تعرف بمنتجاتها الواسعة الانتشار، وتتمركز حول محور تكون فيه كل الموجودات وتتخذ عنده القرارات وتصاغ فيه الاستراتيجيات وتنتشر انشطتها في العديد من دول العالم.

فالشركة العالمية اوسع نشاطاً من الشركة الدولية، فهي وحدة اقتصادية ذات شخصية معنوية مستقلة، لا ملاكز ولا قلب ولا جسد واحد لها، فهي شبكة مكونة من عناصر متعددة ومتكاملة موزعة على كل انحاء العالم، فهي تقتصر من بنك سويسري وتقيم مركزاً للبحوث والتطوير في المانيا وتشتري الآلات وقطع الغيار من كوريا وتقيم مصانع في الصين وتضع استراتيجية التسويق في مصر قبل ان تبيع في بريطانيا، وتمتلك رساميل مختلطة الجنسية في بولونيا والمغرب والمكسيك، وتقوم بنقل مصانع من امريكا إلى افريقيا الاقل تكلفة لتنتج سلعا تبيعها في كندا واستراليا (ابو قحف، ٢٠٠٠ : ٥٤).

وبناءً على ذلك تكون هذه الاصطلاحات حول الشركات القائمة بانشطة الاستثمار الاجنبي المباشر تعبيراً لمفهوم واحد وليس هناك فروق جوهرية فيما بينها سوى ان حجم اعمال الشركة العالمية وسعة انتشارها اوسع من الشركة الدولية او المتعددة والمتعدية القومية (الجنسية). وهناك من اكد على ان الشركات العالمية في اغلب الحالات لن تلغي وجود الشركات المتعددة الجنسيات او الشركات الدولية، كما انه لا يمنع ان تكون الشركة العالمية شركة متعددة الجنسيات (ابو قحف، ٢٠٠٠ : ٥٣-٥٤).

وهناك من اشار بالقول ان الشركة الدولية لها قاعدة هي موطنها ومحور اعمالها والشركة متعددة الجنسية تتخذ اكثر من موطن أما الشركة العالمية فلا موطن لها من حيث التوجه والنظرة لاعمالها وتلك مرحلة متقدمة، ويتم تجاهل هذه الفروقات هنا ويتم التعامل مع هذه المصطلحات كمترادفات احياناً (احمد، ٢٠٠١ : ٢٠).

٢- درجة تعدي القومية Degree of Transnationality

يعرف تعدي القومية Transnationality بانه المدى الذي تمارس فيه الشركات انشطتها في الخارج (World Investment Report, 1998 : 43). ويمكن ان تقاس درجة دخول الشركات في المجال الدولي للاعمال حسب مؤشر الامم المتحدة لتعدي القومية من خلال ثلاث نسب وهي الموجودات الاجنبية/مجموع الموجودات، المبيعات الاجنبية/مجموع المبيعات

والعمالة الاجنبية/مجموع العمالة المستخدمة. وقد صم هذا المؤشر ليعطي موجزاً مبسطاً لموقع الشركات وترتيبها مع بعضها، وكذلك للدولة وللصناعة. وكقاعدة اساسية لهذا المؤشر فانه يشير إلى العلاقة بين الانشطة الاجنبية والوطنية لشركة معينة، وبالتالي يمكن وصف الشركة بانها عالية التدويل اذا كانت نسبة الانشطة الاجنبية مرتفعة قياساً باجمالي الانشطة الخاصة بالشركة، ان كل نسبة من النسب المذكورة اعلاه تشكل بعداً من الابعاد الثلاثة فيكون المؤشر ثلاثي الابعاد وفقاً لما يلي (الجميل : ٢٠٠٠ : ٧٢) :

$$\begin{aligned}
 A &= \text{فاذا افترضنا مجموع الموجودات للشركة} \\
 AF &= \text{مجموع الموجودات الاجنبية} \\
 S &= \text{مجموع مبيعات الشركة} \\
 SF &= \text{مجموع المبيعات الاجنبية} \\
 E &= \text{مجموع العمالة لدى الشركة} \\
 EF &= \text{مجموع العمالة الاجنبية} \\
 A_i &= \text{تؤشر الموجودات الاجنبية} \\
 S_i &= \text{تؤشر المبيعات الاجنبية} \\
 E_i &= \text{تؤشر العمالة الاجنبية}
 \end{aligned}$$

وتقاس درجة تعدي القومية حسب مؤشر تعدي القومية TNI حسب المعادلة التالية :

$$TNI = [A_i + S_i + E_i/3]$$

وعلى سبيل المثال بلغ مؤشر تعدي القومية لبعض الشركات نسبة مرتفعة جداً فمثلاً بلغت النسبة لشركة Nestle SA السويسرية ٩٣,٢% في عام ١٩٩٨ وهذا يعني ان ٩٣,٢% من أنشطة الشركة المذكورة هي أنشطة اجنبية (الجميل، ٢٠٠٢ : ١٠٩).

ويرتبط مؤشر تعدي القومية بمؤشر اخر هو مؤشر الانتشار الجغرافي او الشبكي للشركات المتعدية للقومية ليضمان اوجهاً مختلفة لتخطي القومية. ان أهمية الموجودات والمبيعات والعمالة الاجنبية المقاسة بمؤشر تعدي القومية تتكامل من خلال مدى التنوع الجغرافي المقاس بمؤشر الانتشار الشبكي (World Investment Report, 1998 : 43) وبافتراض ان عدد الدول الاجنبية التي تضم فروعاً للشركة = n وان عدد الدول التي من الممكن ان تكون للشركة فروعاً فيها = n* فان (الجميل، ٢٠٠٠ : ٧٢) :

$$NSI = \text{مؤشر الانتشار الشبكي}$$

$$n/n^* = NSI$$

ولما كان عدد الدول في العالم = 178 دولة فان :

$$n/178 = NSI$$

لذا فان مؤشر الانتشار متعدي القومية Transnational Spread Index يأخذ النموذجين سابقى الذكر وكما يلي :

مؤشر انتشار الموجودات = ASI

$$AF/A \times (n/178) = A_i \times NSI$$

ويقصد به :

$$\text{مؤشر الانتشار الشبكي} \times \frac{\text{الموجودات الاجنبية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times \frac{\text{عدد الدول التي تضم فروعاً للشركة}}{\text{عدد الدول التي يمكن الانتشار فيها}}$$

مؤشر انتشار المبيعات = SSI

$$SF/S \times (n/178) = S_i \times NSI$$

$$\text{مؤشر الانتشار الشبكي} \times \frac{\text{المبيعات الاجنبية}}{\text{مجموع المبيعات}} = \frac{\text{عدد الدول التي تضم فروعاً للشركة}}{\text{عدد الدول التي يمكن الانتشار فيها}} \times \frac{\text{المبيعات الاجنبية}}{\text{مجموع المبيعات}}$$

أما المؤشر الثالث فهو مؤشر انتشار العمالة

$$EF/E \times (n/178) = E_i \times NSI$$

$$\text{مؤشر الانتشار الشبكي} \times \frac{\text{العمالة الاجنبية}}{\text{مجموع العمالة}} = \frac{\text{عدد الدول التي تضم فروعاً للشركة}}{\text{عدد الدول التي يمكن الانتشار فيها}} \times \frac{\text{العمالة الاجنبية}}{\text{مجموع العمالة}}$$

وهناك مؤشر اخر لقياس درجة تعدي القومية وهو مؤشر انتشار الانشطة متعدي القومية ويستند على حاصل ضرب مؤشر تعدي القومية \times مؤشر الانتشار الشبكي (World Investment Report, 1998 : 43).

٣- السمات الاساسية للشركات متعدي القومية

تتسم الشركات متعدي القومية بانها شركات تمتد عبر العالم وتنتشر في كل مراكزه واطرافه، ولهذا يمكن الوقوف على أهم سمات هذه الشركات بالاتي (الجميل، ٢٠٠٢ : ٥٦ - ٥٧) :

- * انها شركات يمكن ان تسحب مواردها من كل العالم، ولهذا تدعي بان العالم كله وطنها.
- * ان هذه الشركات استطاعت ان تسجل حضوراً عالمياً من خلال منتجاتها السلعية والخدمية وعلاماتها التجارية، ولهذا فان حضور الشركة يعد عالمياً ليس بوجود الشركة وانما عبر اسماء وعناوين منتجاتها.
- * تعمل الشركات متعدي القومية عبر شبكات لفروع وتوابع منتشرة في مختلف انحاء العالم، وترتبط هذه الفروع مع الام بعلاقات تنظيمية ومالية معقدة.

* تتبنى مثل هذه الشركات نماذج ادارية عالمية، وايضاً تكون استراتيجيتها عالمية، وان بيئتها عالمية.

* يطلق على هذه الشركات بانها متخطية للحدود، وبهذا فليس لها حدود داخلية او خارجية.
* تستعمل هذه الشركات وتستغل التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية بشكل كبير جداً ولهذا فقد اصبح احد أهم سماتها.

المبحث الثاني الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدراً تموالياً

أولاً : مفهوم التمويل ومصادره وطرائقه

١ - مفهوم التمويل

يرتبط مفهوم التمويل بالقرارات المالية التي تتخذها الشركة والتي تتمثل بقرارات الاستثمار والتمويل ومقسوم الأرباح، فهي ثلاثة مبادئ أساسية تبنى عليها عملية تمويل الشركة سواء أكانت ملكيتها تعود للقطاع الخاص أم إلى الحكومة، وفي أي قطاع من العمليات كالتصنيع، تجارة المفرد أو الخدمات ويستخدم بالشكل الذي يحافظ على استثمارات الشركة مستقبلاً في النمو والنجاح (4 - 3 : Damodaran, 2001). ومن هنا يرتبط مبدأ التمويل بالمبدأين الآخرين ارتباطاً وثيقاً.

ولغرض تمويل موجودات الشركة (الاستثمار) فالشركة يمكنها أن توفر هذه الأموال من مصدرين رئيسيين، أولاً يمكنها الاقتراض من البنك أو مقرضين آخرين ويطلق على هذا النوع من التمويل بالدين Debt، وثانياً يمكنها أن تحصل على التمويل من المالك أو المالكين لهذه الشركة ويسمى هذا النوع من التمويل بالملكية Equity.

ويتجسد مبدأ التمويل في مزج الدين بالملكية المختارين لتمويل الاستثمارات والذين سيعظمان من قيمة هذه الاستثمارات التي نفذت من خلال تحقيق الـ Hurdle Rate والذي يعني العائد الأدنى المقبول للاستثمار في المشروع (4 : Damodaran, 1997).

٢ - مصادر التمويل

بالرغم من أن الفرق بين الدين والملكية غالباً ما يتكون في ضوء السندات والأسهم، إلا أن جذوره تكمن في طبيعة التدفقات النقدية لكل نوع تمويلي منهما. فالفرق الأول هو أن الحق للدائنين في الحصول على التدفقات النقدية قبل حصول حملة الأسهم عليها والفرق الثاني هو النتيجة المنطقية للاستحقاقات التعاقدية إذ يكون للدين الأولوية في الحصول على هذه التدفقات والمتمثلة بالفائدة أو موجودات الشركة في حالة عجزها عن تسديد ما بذمتها من التزامات، وثالثاً فالقوانين الضريبية تعد سعر الفائدة المدفوع على القروض كتكلفة تحسم من الأرباح قبل الضريبة على عكس تكلفة التمويل بالأسهم، وأخيراً فالمستثمرون بالأسهم مفضلون على المقرضين الذين يحصلون على الأولوية في التدفقات النقدية بحصولهم على حق إدارة الشركة بشكل كلي أو جزئي والرقابة عليها (390 - 389 : Damodaran, 1997).

أذن تتمثل مصادر الأموال في الشركات من المصدرين الرئيسيين رأس المال والأسهم (الملكية) ورأس المال المقترض (الدين)، فضلاً عن وجود مصادر أخرى مثل الائتمان الممنوح من الموردين والقروض قصيرة الأجل (غزال، ٢٠٠٠ : ١٤٨).

فالدين هو اية وسيلة للتمويل تعطي الاولوية للدائنين في الحصول على التدفقات النقدية للشركة واعفاءً ضريبياً تحصل عليه الشركة وله عمر محدد وله الاولوية في الحصول على التدفقات او على الموجودات في حال افلاس الشركة. أما الملكية فهي وسيلة للتمويل والتي لها الحق في الحصول على المتبقي من التدفقات النقدية للشركة، ولا تتميز باية ميزة ضريبية لصالح الشركة ولها اجل غير محدود وليس لحاملي الاسهم الحق في الحصول على موجودات الشركة في حال الافلاس (Damodaran, 1997 : 391).

ولكل وسيلة من وسيلتي التمويل كلفاً تتحملها الشركة، فكلفة الدين هي العائد الذي يطلبه مقرضو الشركة مقابل ما يقدمونه من قروض أما كلفة الملكية فهي العائد الذي يطلبه المستثمرون على استثماراتهم (Ross & Others, 1996 : 311 – 315). ويطلق على كلا الكلفتين بكلفة رأس المال (غزال، ٢٠٠٠ : ١٤٧). ويوضح الشكل (٢) الفروقات الرئيسية بين الدين والملكية.

الشكل (٢) الفروقات الرئيسية بين الدين والملكية

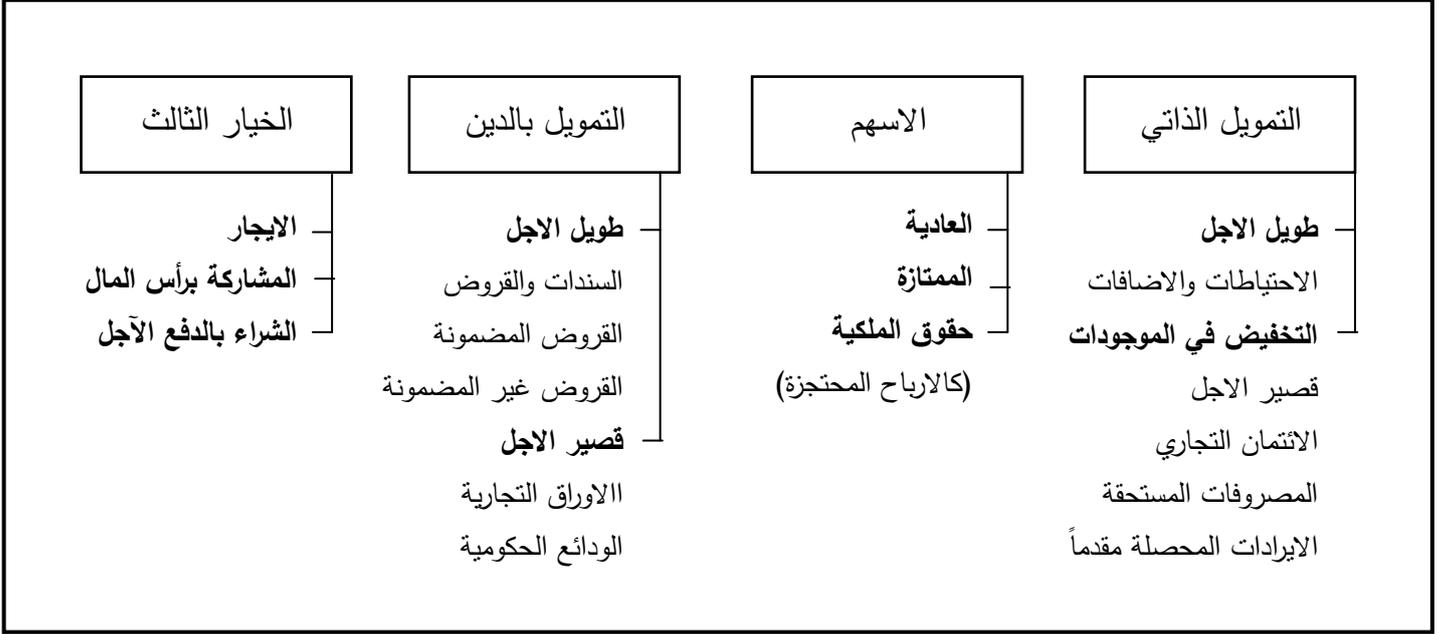
حقوق مالية ثابتة	حقوق مالية غير ثابتة
اعفاء ضريبي	لا تتمتع باعفاء ضريبي
اسبقية عالية في التدفقات عند حلول المشاكل المالية	اسبقية متدنية عند حصول المشاكل المالية
تاريخ استحقاق ثابت ومحدد	اجل غير محدد
ليس هناك سيطرة وادارة	الرقابة والادارة
الاوراق المالية الهجينة	
الدين	الملكية

المصدر : Aswath Damodaran, Corporate Finance, Theory and Practice, 1997, p. 391.

٣- طرائق التمويل

يمكن تقسيم الطرائق التي يتم بموجبها تمويل عمليات الاستثمار بشكل عام إلى التمويل الداخلي والتمويل الخارجي فالتمويل الداخلي يتسم بوجود السيطرة الادارية التي يملكها اصحاب المشروع او الشركة ولا يتطلب اجراءات معقدة بالمقارنة مع التمويل الخارجي (Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2004 : 7) ويبين الشكل (٣) الخيارات المتوفرة امام الشركات لتمويل المشاريع.

الشكل (٣) خيارات تمويل المشاريع



المصدر :

United Nations Economic and social commission for Asia and the Pacific promotion of Energy Efficiency in Industry and Financing of Investments, United Nations, 2004, p. 8.

ثانياً : الاستثمار الاجنبي المباشر مصدراً للتمويل

يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً متزايداً في التنمية الاقتصادية، فقد ارتفعت تدفقات هذا الاستثمار إلى العالم النامي إلى اربعة امثال مستواها في الفترة الممتدة بين ١٩٨٥ - ١٩٨٠ و ١٩٩٢ - ١٩٩٣، إذ ازدادت من متوسط سنوي قدره ١٣,٦ مليار دولار إلى ٥١,٨ مليار دولار (بيرغسمان وشين، ١٩٩٥ : ٦)، ووصل مجموع التدفقات إلى البلدان النامية من الاستثمار الاجنبي المباشر عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٨ مليار دولار وهي تمثل ١٥,٩% من مجموع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تلك السنة (Mistry, 2002 : 137)، وفي عام ٢٠٠٣ كان مجموع ما استقبلته البلدان النامية من هذه التدفقات هو ١٧٢,٠٣٣ مليار دولار (World Investment Report, 2004 : 367 - 370). وعلى الرغم من الانخفاض الحاصل في مجموع هذه التدفقات عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ الا ان نسبتها تمثلت ٣٠,٧% من المجموع الكلي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تلك السنة، وهذا انما جاء نتيجة تسابق البلدان النامية في تحسين مناخها الاستثماري لجذب رؤوس الاموال الاجنبية. وفيما تتزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، تاخذ الاشكال الاخرى لتدفق رؤوس الاموال إلى العالم النامي في التناقص كالمعونات التي كانت تعد مصدراً تمويلياً مهماً خلال الستينيات من القرن الماضي، وكذلك بدأت القروض التجارية بالانخفاض ايضاً والتي كانت تمثل

مصدراً تمويلياً رئيساً في السبعينيات (بيرغسمان وشين، ١٩٩٥ : ٦) و (عبد السلام، ٢٠٠٢ : ١٠٣)، فبدأت في السبعينيات أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وتحولت إلى ظاهرة عالمية فريدة شملت كافة البلدان النامية والمتطورة وحتى النفطية منها وبلداناً اشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق وبلداناً رأسمالية في مقدمتها الولايات المتحدة (نوري، ١٩٩٩ : ١٤٤). وعلى الرغم من أهمية الاستثمار في الأوراق المالية التي ازدهرت في الثمانينيات فإن هذا النوع من الاستثمار يتسم بالتقلب وينطوي على مخاطر عديدة (بيرغسمان وشين، ١٩٩٥ : ٦) فالاستثمار الاجنبي غير المباشر في البورصات العالمية انخفضت اهميته بعد منتصف التسعينيات فهو مصدر غير مستقر ويتضمن قدراً من الخطورة كما حدث بالمكسيك ودول شرق اسيا خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ (عبد السلام، ٢٠٠٢ : ١٠٨)، فضلاً عن ان البلدان النامية تتصف بمشكلة الندرة النسبية في الموارد المالية ومشكلة كفاءة استخدام وتوزيع هذه الموارد، فمسوغات الاستثمارات الاجنبية المباشرة تبقى قائمة (الشمري، ١٩٩٨ : ٥٣).

وفيما يخص الدول العربية فإن الترابط بينها لتكون مجموعة اقليمية اكثر تماسكاً سيوفر لها المزيد من مصادر التمويل الاستثماري المشترك بشرط تحقيق المزيد من المرونة في اسواق رأس المال واسواق العمل في هذه الدول مع ضرورة تأسيس قاعدة على المستويين المؤسسي والاكاديمي (السامرائي، ١٩٩٨ : ٤٤).

ثالثاً : الاهمية التمويلية للاستثمار الاجنبي المباشر

لقد اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر مصدراً تمويلياً متزايد الاهمية للبلدان النامية منذ منتصف عام ١٩٨٠ واصبح اسهامه في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان اكبر من المصادر التمويلية الاخرى، فالاستثمار الاجنبي المباشر يوجه نحو الاستثمار الفعلي للموارد الانتاجية بينما توجه القروض المصرفية التي تحصل عليها حكومات البلدان النامية نحو المصاريف الاستهلاكية بدلاً من الاستثمارية، فضلاً عن ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا الجديدة والخبرة الانتاجية غير المتاحة للاقتصاد المضيف (Melvin, 2000 : 120 – 122).

ويشير Mistry إلى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد المصدر الاهم للتمويل الخارجي للاستثمارات في البلدان النامية منذ عام ١٩٩٤ (Mistry, 2002:88) ولقد اصبحت الغالبية العظمى للبلدان تميز الدور المهم الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية، والذي اصبح المصدر الاكثر اهمية للتمويل الخارجي للبلدان النامية منذ عام ١٩٩٠ (The OPEC Fund for International Development, 2003 : 356)، ويؤكد اخرون على ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو المصدر الاهم لرأس المال الذي يسهل من عمليات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فهو يقدم التكنولوجيا الجديدة والاساليب الحديثة للادارة ويوفر التمويل المطلوب لدخول الاسواق، وهذا يسهم بشكل فاعل في زيادة الانتاجية في البلدان المضيفة ويقود إلى تحسين جودة الانتاج المحلي من خلال زيادة درجة المنافسة محلياً ودولياً

وينعكس ذلك على زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات (4 : Abdel-Rahman, 2002)، كما اشار تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩ بان الاستثمار الاجنبي المباشر هو المصدر التمويلي الاكثر ثباتاً بوصفه مصدراً تمويلياً طويلاً الامد وهو اقل عرضة للتقلبات وهذا ما يجعله وسيلة مكملة للمصادر المحلية لتمويل الاستثمار (World Investment Report, 1999 : 161).

رابعاً : المصادر المالية للاستثمار الاجنبي المباشر

ان الاساس التمويلي للاستثمار الاجنبي المباشر يتحدد باحد العناصر التالية او كلها (عبد الحسن، ١٩٩٨ : ٨) :

- ١- اقامة موجود جديد من قبل الشركة الام في البلد المضيف لصالح شركة فرعية تابعة لها (تشبيد موجود جديد او شراء موجود قائم).
 - ٢- اعادة استثمار ارباح الشركة الفرعية في البلد المضيف نفسه.
 - ٣- قروض صافية قصيرة وطويلة الاجل من الشركة الام للشركة الفرعية.
- وتستعمل غالبية الشركات متعددة القومية وكذلك فروعها العاملة خارج الدولة الام ما يتوفر من اموال محلية لتلبية احتياجاتها الاساسية لرأس المال العامل، ويمكن القول ان الاعتماد على الاموال المحلية له مزايا عدة تنعكس من خلال خفض مخاطر التمويل الخارجي وكلفة رأس المال وكذلك خفض انعكاسات المخاطر السياسية على الشركة المعنية، وان أهم مصدر محلي لتمويل رأس المال هو البنوك التجارية المحلية، فإلى جانب القروض التي توفرها هناك الائتمان المقدم من قبلها لقاء سعر فائدة مناسب، ومن انواع هذا الائتمان السحب على المكشوف، ومثل هذه المصادر تسمى بالمصادر قصيرة الاجل كما ان هناك اشكالاً ائتمانية تكون متوسطة وطويلة الاجل (جواد، ٢٠٠٢ : ٣١٣).
- ويشكل عام فالاستثمار الاجنبي المباشر له ثلاثة مكونات هي (World Investment Report, 2003 : 231 - 232) :

- ١- رأس المال الممتلك Equity Capital : أي شراء المستثمر الاجنبي المباشر لحصص (اسهم) في شركة موجودة في بلد اخر غير البلد الذي ينتمي اليه.
 - ٢- الارباح المعاد استثمارها Reinvested Earnings : أي حصص المستثمر المباشر في المشاركة في نسبة الارباح غير الموزعة كمقسوم ارباح من قبل الشركات التابعة او الارباح غير المحولة إلى المستثمر مباشرة كالارباح المحتجزة من قبل الشركات التابعة لاعادة استثمارها.
 - ٣- القروض البنينية Intra-company Loans : والتي تشير إلى عمليات الاقتراض والاقتراض طويل الاجل بين المستثمرين المباشرين (الشركات الام والشركات التابعة).
- ومن خلال هذا العرض للدور التمويلي للاستثمار الاجنبي المباشر يمكن القول انه مصدر التمويل الخارجي الاكثر قبولاً ان لم نقل الوحيد، لانه على عكس الاشكال الاخرى لرأس المال، فان الاستثمار الاجنبي المباشر يتميز عن غيره من مصادر التمويل بخلق التكنولوجيا

الحديثة وخلق وظائف جديدة ومعارف ادارية وتشجيع الدخول في سوق التصدير وهو شيء الدول النامية بحاجة ماسة له، وهو يمثل أهمية كبرى للمستثمر والبلد المضيف، فالفوائد المتوقعة للمستثمر تتمثل بالدخول إلى الاسواق الخارجية والاقتراب من الموارد الطبيعية كالنفط، أما بالنسبة للدول النامية فالاستثمار الاجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل المشاريع العملاقة التي تعجز الميزانيات الحكومية عن تمويلها مثل مشاريع تطوير حقول النفط في العراق، فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية وحتى السياسية اذا ما أحسنت ادارته.

المبحث الثالث السمات المالية لبيئة الصناعة النفطية

تمهيد

تناول المبحث الحالي عدداً من السمات المالية لبيئة الصناعة النفطية والتي تؤدي دوراً مهماً في التأثير في القرار الاستثماري في هذه الصناعة، فابتدأ المبحث بأهمية النفط في الاقتصاد العالمي ووصفاً بسيطاً للطبيعة المالية لهذه الصناعة، ثم التطرق إلى أهم المؤشرات التي يركز عليها القرار الاستثماري في الصناعة النفطية والمتمثلة بمؤشرات الاحتياطي النفطي والانتاج والطلب والاستهلاك العالمي للنفط الخام وأسعار بيع النفط الخام، فهذه المؤشرات الخمسة تشكل أساساً رصيناً للقرار الاستثماري، فكلها سمات لا يمكن ان يتجاهلها المستثمر في هذه الصناعة أياً كان وطنياً ام اجنبياً، وبالتالي فهي سمات تمارس دورها في البيئة المالية لهذه الصناعة من اجل صنع قرار استثماري رشيد.

أولاً : نشأة النفط وأهميته

ان لفظة النفط او البترول تعبير لاتيني الاصل وهو مكون من مقطعين، Petra ويعني الصخر و Oleum ويعني الزيت، وبهذا يعني اللفظ ككل زيت الصخر (عبد الله، ٢٠٠١ : ١٣).

ويشير مصطلح البترول إلى السوائل (الزيوت) والغازات التي تكونت بشكل طبيعي والتي تحتوي على المركبات الهيدروكربونية (العضوية)، وربما يحتوي البترول أيضاً على مكونات لاعضوية كالكبريت والاكسجين و/او ذرات النتروجين الممتزجة بالكربون والهيدروجين (3 : Society of Petroleum Engineers, 2004 a)، وان احدث زيت صخري منتج حالياً يرجع تكوينه تقديراً إلى مدة لا تقل عن عشرة ملايين سنة، أما اقدم زيت خام فقد يرجع إلى خمسمائة مليون سنة (مصطفى، ١٩٧٥ : ١).

والبترول هو مصدر الطاقة الاساس في العالم والعامل الرئيس في استمرار تطور اقتصادات العالم، وهو المتغير الاساسي للتخطيط المستقبلي الذي تجتهد الحكومات وقطاعات الاعمال في اجراء التقييمات الواضحة للكميات المتاحة من النفط الخام مستقبلاً والكميات المتوقعة انتاجها واستهلاكها ضمن اطار زمني معين (1 : Society of Petroleum Engineers, 2004 a).

وتظهر أهمية النفط في فروع متعددة من فروع الصناعات التحويلية الكيماوية والبتروكيماوية حتى ان الاخيرة استمدت اسمها منه والتي اصبحت بحكم التقدم التقني تستعمل في كافة مقومات الحياة العامة لرخص موادها الخام (النفط والغاز الطبيعي) وتنوع منتجاتها ورخص اثمانها وشيوع استعمالها وسرعة انتشارها وبالتالي ارتفاع قيمتها المضافة (السماك، ١٩٨٧ : ١١)، فاصبحت صناعات تحويل الخامات الهيدروكربونية (نفط وغاز) إلى منتجات وقودية وبتروكيماوية هي بمثابة جذور القطاع الصناعي عموماً، وما

ينفق في مجال تطويرها حالياً ومستقبلاً يمثل أعلى نسبة للاستثمار ضمن القطاع الصناعي (أوبك، ١٩٨٢ : ١٦)، فلا يمكن اغفال دور النفط والصناعة النفطية وتأثيرهما متزايد الأهمية في مختلف القطاعات الاقتصادية صناعياً وتجارياً وقطاع النقل وغيرها (World Energy Conference, 1983 : 5 – 6).

ولهذا فقد اوجد النفط والصناعة النفطية اسواقاً جديدة لهذه المادة الحيوية فزاد الطلب عليه وامعنت الدول الصناعية وشركاتها النفطية في السيطرة على مكامنه وعلى عمليات مراحل الصناعة النفطية (السماك وباشا، ١٩٧٩ : ١٥)، فاخذت الصناعة النفطية ابعاداً سياسية واقتصادية عالمية لم تاخذها صناعة اخرى ، فهو محور الصراع الدائر في العالم باعتبار ان السيطرة على النفط مقياس لتقدم الامم وازدهارها. وفي ذلك يعبر اقتصاديون غربيون بالقول "يجب ان لا يقع الغربيون في الخطأ الحيوي، خطأ اعتبار الاوبك العدو اللدود الذي جلب عليهم كل المشاكل حين رفعت اسعار النفط بطريقة مفاجئة والقت بنظامنا الاقتصادي بحالة من الفوضى، فينبغي ان يكون التعاون وليس الصراع هو المفتاح الرئيس للعلاقات مع بلدان الاوبك" (كامبل وآخرون ، بلا تاريخ : ٥ - ٦).

ثانياً : مراحل الصناعة النفطية

تعني الصناعة النفطية مجموعة الفعاليات والانشطة والعمليات الانتاجية المرتبطة باستغلال الثروة النفطية ابتداءً من عمليات الكشف والتحري والتنقيب مروراً بعمليات الاستخراج والنقل حتى وصول سلعة النفط إلى المستهلك النهائي (الهيئي، ٢٠٠٠ : ٢٠). ان مراحل هذه الصناعة تعد حلقات مرتبطة لانتاج وتصنيع النفط الخام وجعله جاهزاً للاستهلاك المباشر. ويمكن ايجاز العمليات التي تمر بها الصناعة النفطية بالمراحل الاربعة الآتية (عبد الله، ٢٠٠١ : ١٦ - ٢٤) :

١- مرحلة الاستطلاع والاستكشاف Exploration Stage

وتشتمل هذه المرحلة على عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي المعقدة للمناطق المختلفة وتحليل الطبقات الصخرية لغرض تحديد المنطقة التي ستجري بها نشاطات البحث لتحصل الشركات بعدها على العقود التي تخولها حق التنقيب عن النفط في المناطق المحددة، وتستعمل في هذا المجال طرائقاً فنية معينة لهذا الغرض.

٢- مرحلة التنقيب والحفر Drilling Stage

بعد ان يفرغ الجيولوجيون والجيوفيزيقيون من تحديد مكان يحتمل وجود النفط فيه تبدأ الخطوة التالية بالحصول على ترخيص بالقيام بعملية الحفر وتشتمل عملية الحفر على عمليتي الاعداد Moving والتي تتضمن كل النشاطات الخاصة بتنظيف المكان وتسويته وشق الطرق اللازمة لنقل الاجهزة والمعدات إلى الموقع المعين، وعملية الاعداد هذه هامة واساسية ومكلفة قد لا نقل نفقاتها في اغلب الاحيان عن نفقات الحفر نفسها. والعملية الثانية هي الحفر Drilling

وقد تقوم بالحفر أما الشركة المنتجة نفسها عن طريق عمالها ومستخدميها او قد تعهد بها إلى شركات اخرى متخصصة بالحفر وذلك بموجب عقد بين الشركتين. هذا وتتطوي عمليات الحفر بطرائقها المختلفة على مخاطر كبرى من حيث احتياجها إلى انفاق مبالغ كبيرة قد تكون نتيجتها بئراً جافة غير منتجة. وتتوقف تكاليف الحفر على عمق البئر ونوع الصخور التي تخترقها. ولا تتجاوز فرص نجاح الحفر عادة عشرة في المائة، وتتنصر تكلفة هذا النشاط في صيانة الاجهزة والمعدات والمهمات المستعملة فيها، فضلاً عن تكلفة تشغيلها واستهلاكها واجور العاملين بها.

٣- مرحلة الانتاج (الاستخراج) والنقل **Production & Transportation**

تشتمل هذه لمرحلة على جميع العمليات من وقت استخراج النفط الخام حتى شحنه، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى العمليات الفرعية الآتية :

أ- دفع الزيت **Oil Lifting**

وتشتمل على كل العمليات التي تتم لا يصال النفط الخام من باطن الارض إلى سطحها. ويتم دفع النفط عادة باحدى الطرائق الآتية :

* **الدفع بطريقة طبيعية Natural Flow** : عندما يكون الضغط داخل المكنم كافياً لدفع النفط تلقائياً، ويعود السبب في ذلك إلى وجود الغاز الطبيعي في هذه الآبار مذاباً بالنفط بكميات كبيرة بفعل الضغط، وهكذا عندما يخف الضغط ينفصل الغاز عن النفط الخام حيث ان كثافته اقل ويعمل على دفع النفط الخام معه إلى الاعلى.

* **الدفع بواسطة المضخات Oil Pumps** : بتركيب مضخات على البئر لدفع النفط إلى الاعلى.

* **الدفع بواسطة الغاز Gas Injection** : عن طريق حقن كميات من الغاز تحت ضغط عال في المكنم مما يحدث ضغطاً على مادة النفط الخام ودفعها إلى اعلى البئر، وتستخدم هذه الطريقة عندما تكون هناك كميات كبيرة من الغاز مستخرجة من آبار مجاورة يمكن اعادة حقنها في البئر.

* **الدفع بواسطة الماء Water Injection** : ويكون ذلك بحقن كميات كبيرة من الماء في البئر او الحقل مما يولد ضغطاً يدفع النفط إلى اعلى البئر.

ب- النقل والتخزين **Pipeline & Storage**

ويشتمل على انتقال النفط الخام من الآبار حتى محطات التكرير او الشحن وذلك عن طريق خطوط أنابيب او ناقلات او ما شابه ذلك او تخزين هذا الزيت في المستودعات ليتم دفعه بالمضخات في خطوط الانابيب الموصلة إلى محطة الشحن.

٤- مرحلة التكرير **Refining Stage**

تعد صناعة التكرير من الصناعات الاستراتيجية على المستوى العالمي، والمصدر الرئيس والحيوي لانتاج انواع مختلفة من المنتجات النفطية اللازمة لتوليد الطاقة التي تسهم في دفع عملية التنمية في شتى المجالات وهي احدى الحلقات الاكثر أهمية في الصناعة النفطية (البترو، ١٩٩٩ أ : ٣٠). فلا بد من تكرير النفط الخام فليس من الممكن استعماله بالصورة التي يوجد بها في باطن الارض حتى نحصل منه على المشتقات البترولية العديدة التي تحتاج لها الحياة العصرية. ويقصد بالتكرير اعادة ترتيب الجزيئات المكونة من الهيدروجين والكربون لتكوين مجموعات تختلف عن تلك الموجودة في النفط الخام ويتم ذلك بتسخين النفط ومعالجته بطرائق مختلفة. وتتسم صناعة تكرير النفط بانها واحدة من فروع الصناعات التحويلية (الكيميائية والبتروكيمياوية) التي تخضع لاقتصاديات الانتاج الواسع وتتطلب استثماراً عالياً وخبرة فنية متقدمة فضلاً عن اعتبارات اقتصادية وفنية اخرى، فقد اخذت معامل التكرير في العالم تتجه صوب الحجم الواسع فكلما زادت طاقة المصفاة هبطت تكلفة الانتاج فضلاً عن انخفاض نفقات الانشاء نسبياً الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع هامش الربح (السماك، ١٩٨٧ : ١١٥ - ١١٦).

ثالثاً : التكامل في الصناعة النفطية

ان التكامل في صناعة النفط شرط اساس لاستقرار الاسعار النفطية في العالم، وان أهم ما تتميز به الصناعة النفطية هو وجود علاقة متشابكة بين مراحل صناعة النفط المختلفة (قطاع البحث والاستكشاف والانتاج او ما يطلق عليه قطاع العمليات السابقة Upstream وقطاع التكرير والتسويق او ما يطلق عليه قطاع العمليات اللاحقة Downstream)، اذ ان عناصر الاستثمار والتكلفة في احد القطاعين ترتبط بالقطاع الاخر وتعتمد عليه، فامدادات النفط الخام يجب ان ترتبط بخطط الطلب على المنتجات المكررة (عبد العزيز، ١٩٩٩ : ٢٢). كما ان تعدد مراحل الصناعة النفطية وتنوعها يرتبط بتطبيق التكنولوجيا دائمة التطور مما يوجب مواكبة الجديد منها تحقيقاً لأعلى كفاءة انتاجية ممكنة (اوبك، ١٩٩٩ : ٢٢)، ولغرض ايجاد التكامل في الصناعة النفطية ينبغي فسخ المجال للشركات النفطية للدخول إلى قطاع البحث والانتاج في الدول المنتجة، لتقديم التمويل اللازم لبرامج تطوير طاقات الانتاج مرتفعة التكاليف وتقديم التكنولوجيا المتطورة اللازمة، وعلى الدول المنتجة السعي لاخذ حصة في اعمال التكرير والتسويق التي تملكها وتتولاها الشركات العالمية واللجوء إلى اسلوب التعامل الواقعي مع الشركات يراعي المصالح المتبادلة، فهناك مشاركات من بعض دول الاوبك (الكويت، فنزويلا، السعودية) لبعض الشركات العالمية في مرحلة التكرير والتسويق (عبد العزيز، ١٩٩٩ : ٢٢)، فهذه بداية طيبة لوضع التكامل في قلبه الصحيح من اجل المحافظة على الاستقرار في سوق النفط العالمية، وإنعاش الاستثمارات في مشاريع هذه الصناعة.

رابعاً : سمات الاستثمار في الصناعة النفطية

تتسم الصناعة النفطية بسمات تختلف كثيراً عن باقي الصناعات المنجمية الأخرى، إذ ان النفط الخام يتوزع جغرافياً في مناطق محدودة في العالم، فضلاً عن تعدد المنتجات الناتجة عن النفط الخام وهناك ٨٠٠٠ منتجاً مشتقاً من النفط الخام، فضلاً عن تعدد وتنوع واختلاف مراحل الصناعة النفطية واستهلاك النفط، ولذلك فهي تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات من أهمها :

١ - ضخامة حجم الاستثمارات

تعد الصناعة النفطية من الصناعات الكثيفة برأس المال والتي تتطلب قدراً كبيراً جداً من التمويل (Breley & Myers, 2000 : 499)، فمعدل الانفاق يتسم بارتفاعه كثيراً في السنين الأولى وتزداد الصورة حدة في بعض عمليات الصناعة النفطية (السماك، ١٩٨٧ : ١٠١) فمثلاً ان تكاليف حفر بئر استكشافية واحدة تكلف اكثر من ١٠ مليون دولار في كل عملية حفر، فعلى الشركات القيام بتحمل التكاليف الإضافية المتمثلة بدراسة جميع المعلومات المتاحة وتحليلها لتحديد احتمال وجود النفط بكميات تجارية وتحديد مكانه للقيام بعملية حفر البئر الاستكشافية (Society of Petroleum Engineers, 2004 a : 1)، وينسحب حجم الاستثمار العالي على بقية حلقات الصناعة النفطية، ولذلك نرى ان جميع ما استثمر من رؤوس أموال في صناعة النفط بالشرق الاوسط في الماضي كانت تموله وتهيمن عليه شركات ثمان عالمية هامة، خمس منها امريكية، وواحدة بريطانية وواحدة بريطانية - هولندية، وواحدة فرنسية (عيساوي ويغانه، ١٩٦٦ : ١٠٧)، فقد اتسمت الصناعة النفطية العالمية والى وقت متأخر بالسيطرة على قرابة ٨٠% من الانتاج النفطي العالمي وعلى ما يقارب ٧٠% من صناعة التكرير وكذلك السيطرة على اكثر من ٦٠% من ناقلات النفط من قبل سبع من الشركات العالمية سميت بالشقيقات السبع (الريميحي، ١٩٨٢ : ١٥ - ١٨). فنقدر دراسة للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة لضمان زيادة انتاج النفط لمواجهة الطلب المتزايد ما لا يقل ٧٦ مليار دولار تتفق في عمليات الاستكشاف والانتاج خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٠ (بدوي، ١٩٩٥ : ١٨)، كما اشارت احدى دراسات منظمة الاوبك انه لتحقيق طاقات اضافية مقدارها ٤,٥ مليون برميل في اليوم يستلزم استثمار ١٢ مليار دولار للمصافي فقط فضلاً عن ١٤ مليار دولار اخرى لاقامة المرافق والتأمينات الهيكلية والمستلزمات المكملة (السماك، ١٩٨٧ : ١١٦ - ١١٧) وهذه التقديرات محسوبة على اساس قيمة الدولار في الثمانينيات. وتعد الصناعات البتروكيمياوية هي الاخرى من الصناعات التي تستعمل رأس المال بكثافة، فنجد مثلاً المملكة العربية السعودية تمول هذه الصناعة براسمال بمشاركة شركات عالمية للحصول على التكنولوجيا المطلوبة وعلى المهارات الادارية والتسويقية اللازمة (جلال، ١٩٨٦ : ١٠٥).

وعلى المستوى العالمي فقد قدر مجموع الاستثمارات المطلوبة لتمويل عمليات وانشطة الصناعة النفطية في العالم عام ٢٠٠١ ب ٩٥٠ مليار دولار (Jose, 2001 : 1) وتشير التقديرات إلى ان دول الاوبك بحاجة إلى ١٦٠ مليار دولار لزيادة الطاقة الانتاجية إلى نحو ٤٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠ (عبد العزيز، ١٩٩٩ : ٢٢)، فعلى سبيل المثال ان نفقات

التقيب والتطوير قد اخذت بالارتفاع بنسبة ١٠% سنوياً منذ منتصف التسعينيات، ففي خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ فان حجم الانفاق الرأسمالي اللازم للعثور على طاقة انتاجية تعادل برميلاً يومياً لمدة عشر سنوات ارتفع إلى نحو ٢٥,٦ الف دولار وبذلك ارتفعت تكلفة العثور على النفط وتتميته إلى ٧ دولارات للبرميل في المتوسط (عبد الله، ٢٠٠٤ : ١٠٣ - ١٠٥)، فقطاع النفط المصري مثلاً قد جذب استثمارات اجنبية مباشرة في مجال الاستكشاف والانتاج منذ عام ١٩٨٠ وحتى سنة ٢٠٠٣ بقيمة ٢٨ مليار دولار ومن المتوقع جذب ٢٠ مليار دولار اخرى خلال الخمس إلى السنوات الست القادمة (فهيمى، ٢٠٠٣ : ٨)، ان الصناعة النفطية في مصر لا تتميز بما تتميز به هذه الصناعة في العراق وليس الاقتصاد المصري أكثر حاجة للايرادات النفطية بالمقارنة بحاجة الاقتصاد العراقي لذلك وفي هذه المرحلة بالذات.

٢- ارتفاع درجة المخاطرة

يتسم الاستثمار في الصناعة النفطية بارتفاع درجة عدم التأكد والمخاطرة (الهيتمي، ٢٠٠٠ : ٢٤) والتي تمتد من بدء اعمال البحث والتقيب مروراً بالاستخراج والنقل والتكرير، وتجاوبه الصناعة النفطية مخاطر متعددة الجوانب منها سياسية ومنها مخاطر اقتصادية ومنها المخاطر الذاتية والطبيعية، فالمخاطر السياسية والاقتصادية ترتبط بطبيعة السمات العالمية لهذه الصناعة والعوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر فيها وما ينجم عن ذلك من تغيرات في اسعار الالات والمواد الخام المستعملة في مختلف مراحل هذه الصناعة وتغيير في اسعار المنتجات وتغيير في اسلوب استعمال المنتج من غاز ونفط خام وتضخم وتآكل لقيمة الاموال، أما المخاطر الطبيعية فهي نتيجة منطقية لطبيعة هذه الصناعة، فالاعتبارات الجيولوجية والعوامل الطبيعية تضفي على الصناعة النفطية ظلالاً من الشك وعدم التاكيد فاحتمال النجاح في العثور على النفط لا يتجاوز واحداً من كل عشرة آبار تحفر في المتوسط، ناهيك عن احتمالات تسرب المياه الجوفية او انخفاض الضغط الجوفي وما إلى ذلك. أما المقصود بالمخاطر الذاتية هو مدى تعرض الشخص القائم بالعمل لارتكاب بعض الاخطاء الفنية في الحكم والتقدير، على الرغم من تقدم الاساليب التقنية والعملية في هذا المجال (السماك، ١٩٨٧ : ١٠١ - ١٠٨). وتتمثل المخاطر السياسية بالدرجة الاساس بالنسبة للشركات المستثمرة في هذه الصناعة في عمليات التأميم ومصادرة الموجودات التي تمتلكها هذه الشركات ومن امثلة هذا النوع من الاخطار تأميم المكسيك لقطاع النفط عام ١٩٣٨ والكويت عام ١٩٧٥ ومنع نقل النفط العراقي عبر الانابيب المارة بالاراضي السورية عام ١٩٥٦ (الرميحي، ١٩٨٢ : ١٠٩ - ١٤٠) فضلاً عن عوامل البيئة السياسية المتمثلة بالحروب وتضعيد العنف (الرأي العام، ٢٠٠٤ : ٣).

٣- ارتفاع مستوى التكنولوجيا

تتصف الصناعات النفطية باستعمال التكنولوجيا العالية والتي تقتضيها عملياتها الفنية المعقدة مثل الهندسة الكيميائية ووسائل التحكم الآلي الذي يتطلب مهارات فنية عالية مما يتطلب استثمارات عالية توظف للحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وان التسابق في تنويع وتحسين المنتجات النفطية يستلزم زيادة الاستثمارات المتخصصة للابحاث العلمية لاستخدام العقول الالكترونية والمعدات المزودة باحدث الاجهزة لاختصار العمليات الوسيطة إلى اقل قدر ممكن وللتمكن من الصمود بوجه المنافسة الشديدة في سوق المنتجات النفطية التي تتسم بالتجديد والتغيير المستمر والذي يستلزم ان تتجه إلى اسواقها بصفة منتظمة منتجات جديدة تتمتع بمزايا فنية واقتصادية تفوق ما تتمتع به المنتجات المعروضة (السمالك، ١٩٨٧ : ١٠٢).

ان استخدام التكنولوجيا المتقدمة يقلل كثيرا من تكاليف العثور على النفط وانتاجه فقد ازدادت بوساطة استخدام التكنولوجيا الحديثة معدلات نجاح ايجاد النفط والغاز بكميات تجارية، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال فان الثقب الجافة مازالت تمثل نسبة ١٣% من جميع الآبار المحفورة عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بـ ٣٧% عام ١٩٧٣ و ٣٢% علم ١٩٨٢ و ٢٦% عام ١٩٩٣ (2 : Society of Petroleum Engineers, 2004 b)، ولذلك فالتكنولوجيا الجديدة المتقدمة قد جعلت من الممكن امام الصناعة النفطية ان تستمر في ايجاد النفط والغاز بعدد اقل من الآبار وبهدر اقل بالموارد المالية وكفاءة اعلى.

٤ - متطلبات العمالة

تعد الصناعة النفطية من الصناعات التي تعتمد على عدد اقل من العمل البشري ولكن من ذوي المهارات العالية، ويؤكد ذلك قاعدة الهرم التنظيمي الذي يتناقص فيه مساعدو الصناعة والعمال نصف المهرة (السمالك، ١٩٨٧ : ١٠٣) وتتأثر صناعة النفط بدرجة كبيرة بتغير اسعار النفط (هبوطاً وارتفاعاً) فتحدث احياناً اندماجات بين الشركات النفطية ويتم الاستغناء عن نسبة من العمالة التي تستحوذ على جزء كبير من رأس المال ونفقات الشركة في حال هبوط اسعار النفط في الاسواق، وعندما تظهر مسوغات الاستثمار وترتفع اسعار النفط تكون هذه الصناعة قد فقدت كفاءات فنية هي بامس الحاجة اليها خلال هذه المرحلة من عمر الشركة (البنبي، ١٩٩٩ : ٧)، وخير مثال على هذه الظاهرة الانخفاض الحاد في اسعار النفط خلال الاعوام ٨٥ - ١٩٨٦ عندما انخفضت عائدات شركات النفط فبدأت هذه الشركات باعادة الهيكلة مما ادى إلى نقص حاد في الموارد البشرية وترك الكثير من العمالة الفنية المدربة لهذه الصناعة لغرض مواجهة النقص الحاد في رؤوس الاموال للاحتفاظ بالقدرة على المنافسة في هذه الصناعة (البنبي، ١٩٩٦ : ٢٦). وهنا فصناعة النفط العراقية تواجه مرحلة حاسمة تتطلب اعداد برامج الموارد البشرية اللازمة لهذه المرحلة عندما تقتضي حاجة العمل لذلك، فعندما تستعيد صناعة النفط في العراق عافيتها وطاقتها الانتاجية المطلوبة، وهنا قد لا نجد الموارد البشرية المدربة الكافية لمواجهة هذه الاحتياجات.

ان القيام بمسوحات ميدانية لاحتياجات قطاع النفط من القوى البشرية وتكوين لجان لوضع توصيف وظائف للعاملين في هذه الصناعة والعمل على تنمية مساهمة الموارد البشرية

لاكتساب الخبرات التكنولوجية اللازمة التي تتسم بها هذه الصناعة امر كفيل لمواجهة متطلبات العمالة التي تمثل تحدياً خطيراً لهذه الصناعة.

٥- القيود البيئية المؤثرة في الصناعة النفطية

تؤثر القيود البيئية في مستقبل عمليات الاستكشاف وعمليات الانتاج، فهناك اتجاه لالقاء اللوم على صناعة النفط بوصفها احدى مسببات المشاكل البيئية ويمثل ذلك تحدياً خطيراً للصناعة النفطية واصبح تحليل المخاطر البيئية عنصراً رئيساً في صناعة النفط. لقد بدأت الدول المنتجة بفرض معايير بيئية مشددة ولجأت إلى استخدام الخبرات المحلية والاجنبية لتنفيذ العمل بأسلوب يقلل من الاثار الضارة على البيئة ويحقق فاعلية اكثر وريحاً اعلى (البنبي، ١٩٩٦ : ٢٦). ان التوقيع على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحماية البيئة قد الزم الشركات العاملة في مجال البحث عن النفط وانتاجه بتقديم الدراسات اللازمة للحفاظ على البيئة (البترو، ١٩٩٩ أ : ٤٤). ولقد تزايدت في الاونة الاخيرة احجام الاستثمارات في صناعة النفط في مجال حماية البيئة بهدف انشاء المشروعات اللازمة لتحسين مواصفات المنتجات النفطية من اجل المحافظة على البيئة من خلال ثلاثة محاور اساسية تتضمن تحسين مواصفات المنتجات النفطية لتتماشى مع القوانين واللوائح البيئية واستعمال انواع (صديقة) للبيئة فضلاً عن ترشيد استهلاك الطاقة (البترو، ١٩٩٩ ب : ٢٢).

وتتعدد الوسائل والسياسات التي تحاول الدول والمؤسسات المعنية من خلالها تقييد او الحد من التلوث وتتنوع تلك الاجراءات بين تشريعات تنظيمية او قيود مالية او اجراءات عملية او على صعيد الفعاليات والنشاطات الاقتصادية المختلفة التي تنشأ عنها ملوثات (الهيبي، ٢٠٠٠ : ٣١٣). ان هذه المحددات المالية او التشريعات التنظيمية التي تواجهها الشركات العاملة في الصناعة النفطية تحمل الشركات المعنية تكاليف اضافية لتحسين نوعية المنتجات النهائية من النفط وتقليل نسبة ما ينبعث من ملوثات، وكذلك تكاليف ما يدفع من ضرائب للحكومة عن كميات الاطنان الغازية الملوثة للبيئة، ويتطلب هذا الحصول على التكنولوجيا العالية للتمكن من تقليل نسب التلوث إذ تكون المنافع المتأتية من استعمال التكنولوجيا الجديدة اكبر من تكاليف الحصول عليها، فضلاً عن الحفاظ على البيئة من التلوث.

خامساً : أنماط الاستثمار في الصناعة النفطية

يجدر بنا الان الوقوف على أشكال (أنماط) الاستثمار التي تتضمنها هذه الصناعة وما عكسته هذه الاشكال من الاتفاقيات التي كانت تحكم كل شكل منها، وتضمنته من تاثير مباشر في العوائد المتأتية من هذه الاستثمارات لصالح البلدان المنتجة للنفط والشركات الاجنبية المستثمرة. لقد غابت الالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقيات الدول المنتجة في ظل عدد من الصيغ القديمة والمقصود بها (الامتيازات النفطية التقليدية) وفي المراحل اللاحقة ظهرت أشكال استثمارية اقامت نوعاً من التوازن بين المستثمر الاجنبي والبلدان المنتجة للنفط.

ولكن ما هو المقصود بالاستثمار النفطي، يقصد به "الاسلوب الذي يتم بموجبه استغلال الثروة النفطية في مكان وزمان معينين من شركة او مجموعة شركات او مستثمرين (الهيئي، ٢٠٠٠ : ٩٨) وقد مرت الصناعة النفطية العالمية بمجموعة من الانماط وعلى وفق تطورها وكالاتي :

١- الامتيازات النفطية التقليدية

يعرف الامتياز النفطي بانه الرخصة الممنوحة للشركات لمباشرة نشاطها، وله مدلول قانوني يعني لجوء جهة الادارة إلى الاتفاق مع احد الافراد او الشركات للقيام ببعض الاعمال التي لا تتمكن من القيام بها بنفسها، ويجري هذا الاتفاق في صورة عقد اداري (الغدي، ١٩٩٢ : ٧٧). ولقد نضجت فكرة الامتيازات من قبل انكلترا في بداية القرن العشرين وعلى وجه الخصوص في الشرق الاوسط (ياقو، ٢٠٠٢ : ٣٢)، وتعطي الامتيازات التقليدية للشركات حقوقاً اساسية تنتزع من حكومات (ممثلة بالشركات الوطنية) الدول المضيفة للاستثمار، إذ تتنازل الدولة عن سيادتها على اراضيها ولا يمكن لاختصاص الدولة في التشريع والقضاء والتنفيذ وفرض الضرائب ان يمارس عمله، ويترتب على ذلك اطلاق يد الشركات الاجنبية في التصرف بموارد الثروة في تلك الدولة (السماك وباشا، ١٩٧٩ : ٧٧)، فضلاً عن سيطرة الشركات الاجنبية على كافة مراحل الصناعة النفطية فالشركات صاحبة الامتياز كانت تتكسر للسيادة الوطنية للبلدان الداخلة في مثل هذا النوع من الاستثمارات النفطية فقد كان للشركات الاجنبية الحق في استغلال القوى العاملة المحلية والقيام بمختلف انواع العمليات النفطية وتحديد حجم الاستثمارات ومجالاتها وغيرها من الحقوق المحجفة بحق البلدان المنتجة للنفط (بريماكوف، ١٩٨٤ : ٧)، ناهيك عن طول مدة الامتيازات إذ كانت تمتد فترة العقد منذ بدايات القرن الماضي وحتى بدايات القرن الحالي، ففي البحرين امتدت هذه الامتيازات حتى عام ٢٠٢٤ وفي عمان حتى عام ٢٠٢٦ وفي السعودية حتى عام ٢٠٠٥ وفي العراق حتى عام ٢٠٠٠ (السماك، ١٩٨٢ : ٦).

وخلال الفترة بين عامي ٧٣ - ١٩٧٦ قامت كل من الجزائر والكويت والعراق والامارات العربية المتحدة وقطر بتأميم أهم الامتيازات الاجنبية على اراضيها تأمياً كاملاً (بريماكوف، ١٩٨٤ : ٤١) بعد ان مهدت لذلك الاشكال الاستثمارية الاخرى التي اعقبت الامتيازات التقليدية، ويوضح الجدول (١) تأميم امتيازات النفط الاجنبية في الشرق الاوسط.

الجدول (١) تأميم امتيازات النفط الاجنبية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (دول مختارة)

الشركات صاحبة الامتيازات	الدولة	السنة
انكلو - إيرانيات	ايران	1951

شل - موبائل - فيليبس	الجزائر	1971 - 70
51% من ممتلكات جميع الشركات الفرنسية	الجزائر	1971
بريتيش بتروليوم	ليبيا	1972
شركة نفط العراق	العراق	1973
51% من ممتلكات شركات اكسون، موبائل، شيفرون	ليبيا	1973
كونتينيننتال، اميراداهس، بنكرهانت، وسواها	ليبيا	1974
شركة نفط الموصل	العراق	1975
شركة نفط الموصل	العراق	1975
شركة نفط الموصل	العراق	1976
ليبيا - امريكان، رويال داتش - شل	ليبيا	1976
شركة نفط البصرة	العراق	1977
شركة نفط البصرة	العراق	1978
شركة زيت الكويت	الكويت	1979
شركة زيت الكويت	الكويت	1980

المصدر : بريماكوف، نفط الشرق الاوسط، بيروت، ١٩٨٤، ص ٤١.

٢- نظام المشاركة او مناصفة الارباح

لقد اكتسب الاتجاه الهادف إلى الغاء صيغة الاستثمارات النفطية المتمثلة بالامتيازات أهمية خاصة في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي بعد ان تنبعت الدول المنتجة إلى مدى الاضرار اللاحقة باقتصادها جراء الاستنزاف الكبير لثرواتها النفطية في غياب تشريع دقيق يحمي استغلال تلك الثروة. يقوم هذا النمط على مشاركة طرفين في استغلال الثروة النفطية الكامنة في اراضي او منطقة الطرف المانح للاتفاقية النفطية (الهيئي، ٢٠٠٠ : ٩٩)، وعرف ايضاً على انه عقد يتضمن مشاركة الجانب الوطني في البلد المنتج او الشركة الوطنية التابعة له من جهة والمستثمر الاجنبي من جهة اخرى في الامتياز البترولي الممنوح له، وذلك لغرض تأسيس مشروع مشترك يطلق عليه Joint Venture او المشروع الدولي المشترك International Joint Venture ويكون الغرض من التأسيس القيام بعمليات الاستثمار النفطي في البلد المنتج في منطقة محددة ولمدة معينة (الدغدي، ١٩٩٢ : ٩٩)، فالمشاركة تحدد طبيعة العلاقات ونسبة المشاركة والتمويل والادارة (منيف، ١٩٧٣ : ٨٩). وتعد عقود اقتسام الانتاج Production Sharing Contracts (PSCs) هي النوع الأكثر شيوعاً في هذا النمط الاستثماري منذ منتصف عقد الثمانينيات في بلدان نفطية في الاوبك وبلدان نفطية اخرى خارج هذه المنظمة (OPEC, 2002 : 33 - 54). ويتميز هذا النمط الاستثماري بالخصائص الآتية (الهيئي، ٢٠٠٠ : ٩٩ - ١٠٠) :

أ- اعتماد مبدأ مناصفة الارباح بين الشركات المستثمرة والدولة المضيفة للاستثمار.

ب- يشترك الطرفان في عمليات استغلال الثروة النفطية.

ج- تكون مساحة الاراضي الممنوحة محدودة ويتم التخلي عن الاراضي غير المستثمرة.
د- يكون نصيب الطرفين من الانتاج النفطي مناصفة مع دفع الطرف الاجنبي استحقاقات الحكومة من الضرائب والرسوم والاتاوات، ويمكن ان تصل حصة الحكومة من العوائد والارباح إلى ٧٥% وبشكل تدريجي.
هـ- يتحمل الطرف الاجنبي اعباء توفير الاموال اللازمة لعمليات تطوير واكتشاف الحقول النفطية حتى مراحل الاكتشاف التجاري.
اذن فهذا النوع يتميز بانه نقلة نوعية في أنماط الاستثمار في تنظيم العلاقة بين الحكومة والشركات الاجنبية في مجال الاستثمار لصالح الحكومة.

٣- اتفاقيات المقابولة او الخدمة

تعني اتفاقية المقابولة استخدام الدولة المنتجة (شركة النفط الوطنية) الشركات الاجنبية كمقاول في جميع العمليات التي تمر بها الصناعة النفطية ولكنه مقاول من نوع خاص فهو وحده الذي يتحمل مخاطر الانفاق ومسؤوليته ولذلك فانه لا يسترد فقط ما ينفقه وانما يحصل على حق ثابت في الانتاج (السمك، ١٩٨٧ : ٢٣٩). ويعد هذا النمط الاستثماري احد الانماط التي بدأت البلدان المنتجة بالآخذ به بعد حركة التأميمات التي جرت في بعض من هذه البلدان. وقد ظهر هذا الشكل لأول مرة عام ١٩٤٨ في المكسيك وفي عام ١٩٦٢ في اندونيسيا وفي عام ١٩٦٧ في العراق مع شركة ايراب الفرنسية (الهيئي، ٢٠٠٠ : ١٠٠). ويتميز عقد المقابولة بميزتين رئيسيتين فللدولة الحق في النفط الذي ينتجه المشروع مع حق التصرف فيما يتراوح بين ٧٠ - ٨٠% من الانتاج وكذلك حق الاشتراك في تخطيط المشروع الذي يتولى تنفيذه المقاول الاجنبي بالنيابة عن المؤسسة الوطنية (السمك، ١٩٨٢ : ٢٨). وهناك من يؤكد على ان النفط المكتشف تؤول ملكيته للدولة المنتجة بشكل كلي (الدغدي، ١٩٩٢ : ١٩٨).

٤- الاستثمار الوطني المباشر

يقوم هذا النمط من الاستثمار على أساس قيام الحكومة من خلال احدى مؤسساتها النفطية باستغلال ثروة البلد النفطية بشكل مستقل او الافادة من بعض الخبرات الوطنية والاجنبية، وقد بدأ هذا النوع من الاستثمار في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ والمكسيك عام ١٩٣٨ والعراق عام ١٩٦٨ (الهيئي، ٢٠٠٠ : ١٠١)، ويبينى هذا النوع من الاستثمار على القيام بالتأميم الكامل للقطاع النفطي او ملكية الشركة النفطية، فالتأميم هو نقل ملكية مشروع او مؤسسة او ثروة طبيعية يقوم باستغلالها جهة محلية او اجنبية على وفق عقود وامتيازات خاصة إلى الدولة، وحق الدولة في تأميم المشروعات القائمة على اراضيها وكل ما تشتمل عليه من الموارد والمرافق والثروات (السمك وياشا، ١٩٧٩ : ١١٠).

ولقد ظهر على الساحة الاقتصادية للصناعة النفطية تياران متضادان، فهناك من أيد فكرة التأميم الكامل لصناعة النفط في البلدان المنتجة على اعتبار انها استكمال للتحرر السياسي والاقتصادي، وهناك من اكد على أهمية إبقاء الشريك الاجنبي بشكل جزئي وقد برروا موقفهم

هذا بالقول ان التأميم الكامل في صناعة النفط هو من الخطوات التي تعود على الدولة المؤممة بنتائج غير مرغوب فيها، فالتأميم لا يضمن للدولة المعنية الوسائل الكفيلة في بيع نفطها وعدم القدرة على مواجهة الاحتياجات التمويلية للمشاريع النفطية وكذلك فقدان الخبرة التكنولوجية العالية المطلوبة في مثل هذه المشاريع، كما ان من ناقضوا فكرة التأميم الكامل لا يرون فيه توفر الحماية لهيكل اسعار النفط (منيف، ١٩٧٣ : ٩٩ - ١٠٦).

ان تملك الشركة الاجنبية نسبة معينة في رأس مال الشركة الوطنية بشكل تكون فيه المنافع المتحققة من ذلك للجانب الوطني اعلى من الكلف كفيل بالدخول في هذا النوع من الاستثمار. فعلى سبيل المثال لا الحصر تمتلك شركات اجنبية مثل BP-AMOCO و EXXON-MOBIL و TOTAL-Fina-EIF و JODCO و PARTEX حوالي ١٠% من مساهمات في شركات ابو ظبي للعمليات البترولية البرية (اوكو) وشركة ابو ظبي للعمليات البحرية (ادما - ابكو) وشركة تطوير حقل زاكوم (زادكو) في الامارات العربية المتحدة (اخبار النفط والصناعة، ٢٠٠١ : ٥).

ان موضوع الاستثمار الاجنبي في الصناعة النفطية والمنافع التي تحصل عليها البلدان المضيفة او الكلف التي تتحملها موضوع مغر وصناعة النفط في العراق على ابواب مرحلة حاسمة وهي مرحلة القبول بالشريك الاجنبي، فهي ليست عملية هجوم من قبل الشركات القائمة بها وخصوصاً اذا تم ايجاد رقابة ادارية ملائمة من قبل الدولة على المشاريع التي تنفذ في ظل هذه الاستثمارات.

٥ - أشكال اخرى من الاستثمارات النفطية

وتوجد أنماط اخرى من أشكال الاستثمارات في الصناعة النفطية وهي الاندماجات التي تعد احدى أشكال التمويل التي تستخدمها الشركات، ومثال ذلك اندماج شركة النفط الكويتية Svenska وشركة النفط السويدية OK، إذ تم الاتفاق على دمج موجودات الشركتين وانشطتهما النفطية في شركة مشتركة مناصفة في الحصص والتصويت يطلق عليها OKQ8AB ومقرها السويد (الهيئة المصرية العامة للبترول، ١٩٩٩ ب : ٤٠)، ولقد ارتفعت مساهمة شركة BP البريطانية في ملكية شركة Sidano (شركة النفط والغاز الروسية) بنسبة ١٥% لتصبح نسبة مساهمتها ٢٥% في رأس مال الشركة، فهذا الشكل من الاستثمار تستعمله بعض الشركات النفطية مصدراً للتمويل فقد عرضت شركة Shell مبلغ ٣,٥ مليار جنيه استرليني والحققتها ب ٠,٨ مليار اخرى للاكتتاب في رأسمالها لتغطية ما بذمتها من ديون لشركات نفطية اخرى (Oil and Energy Trends, 2003 : 10).

سادساً : المؤشرات العامة للقرار الاستثماري في الصناعة النفطية

١ - الاحتياطات النفطية في العالم

تقسم الاحتياطات النفطية إلى الاحتياجات المثبتة او المؤكدة proved reserves ويقصد بها كميات النفط الخام الموجودة في المكامن النفطية المعروفة التي من الممكن استخراجها بالمستوى التكنولوجي المتاح ضمن الظروف الاقتصادية الراهنة، أما الاحتياطي

النفطي غير المؤكد فيقصد به تلك الموارد النفطية oil resources التي من الممكن اكتشافها مستقبلاً بالمستوى التكنولوجي المتاح في ظل ظروف اقتصادية مختلفة (1 : Society of Petroleum Engineers, 2004 a). وبحسب التقديرات الإحصائية لمجلة اتجاهات النفط والطاقة فان مجموع الاحتياطيات المؤكدة للنفط الخام في العالم في نهاية سنة ٢٠٠٢ قد بلغت ١,٠٧٦ ترليون برميل (Oil and Energy Trends, 2003 : 27)، وقدرت مجلة النفط والغاز الأمريكية Oil and Gas Journal بان الاحتياطيات المؤكدة في عام ٢٠٠٤ في العالم قد بلغت ١,٢٧ ترليون برميل، وقدرت وكالة ادارة معلومات الطاقة الأمريكية Energy Information Administration بان الاحتياطيات الكلية (المؤكدة وغير المؤكدة) للعالم تبلغ ٢,٩ ترليون برميل، ومازالت هناك مناطق عديدة حول العالم لم يجر التحري عنها وهي بانتظار عمليات التحري والتنقيب، ويتفق اغلب المراقبين على ان الشرق الاوسط يحتوي على أهم الكميات من النفط والغاز الطبيعي التي لم تكتشف بشكل مؤكد لحد الان. وتعد السعودية، كندا، ايران، العراق، الكويت، الامارات، فنزويلا، روسيا، ليبيا، ونايجيريا من اكبر البلدان التي تمتلك الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام عالمياً (2 - 1 : Society of Petroleum Engineers, 2004 c). ويوضح الجدول (٢) الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم لبلدان مختارة في نهاية سنة ٢٠٠٠، ويوضح الملحق (١) الاحتياطيات المؤكدة للنفط الخام في العالم لسنوات مختارة تشكل مناطق الانتاج الرئيسية في العالم تم اختيارها من بين اكثر من ٧٥ بلداً منتجاً.

أما عن نضوب الاحتياطيات النفطية فتشير الدراسة التي نشرتها مجلة BP's Statistical Review عام ٢٠٠٤ والتي رسمت اربعة سيناريوهات لنضوب الاحتياطيات النفطية إلى ان العراق سيكون من أهم اكبر اخر البلدان التي ستنضب احتياطياتها النفطية وحسب الاتي (4 - 1 : Energy Overworld, 2004) :

أ- ثبات مستوى انتاج عام ٢٠٠٣ Constant 2003 Level of Production

وتفترض هذه الحالة :

* ثبات كميات الاحتياطي المعروفة عالمياً، فليس هناك مصادر نفطية جديدة تضاف إلى احتياطيات البلدان المنتجة حالياً.

* مستويات الانتاج تبقى ثابتة، إذ ليس هناك أي تغيير في مستويات انتاج عام ٢٠٠٣. ويبين هذا السيناريو بان الاوبك ستبقى تمتلك الاحتياطيات النفطية بعد ١٠٠ سنة من الان ولكن فقط في الكويت وايران، وستنفذ احتياطيات المنتجين الرئيسيين من خارج الاوبك عام ٢٠٢٥ وستكون روسيا هي اخر البلدان التي ستنفذ احتياطياتها النفطية تماماً حسب ما يشير اليه السيناريو.

جدول (٢) الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام لمناطق الإنتاج الرئيسية في العالم
نهاية عام ٢٠٠٠ (مليار برميل)

النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي المؤكد	مليار برميل	البلد
2.8	28.3	المكسيك
2.7	29.7	الولايات المتحدة
7.3	76.9	فنزويلا
12.1	154.6	مجموع الأمريكيتين
0.9	9.4	النرويج
0.5	5	المملكة المتحدة
1.9	19.1	اوربا
4.6	48.6	روسيا
8.6	89.7	ايران
10.8	112.5	العراق
25	261.7	السعودية
9.2	96.5	الكويت
9.3	97.8	الامارات
65.3	683.6	مجموع الشرق الاوسط
0.9	9.2	الجزائر
2.2	22.5	نايجيريا
2.8	29.5	ليبيا
2.3	24.0	الصين
100	1046	العالم

Turkey : the key to the kaspian oil and gas, August, 2001, p. 3.

المصدر :

ب-مستويات الانتاج المعدلة Depletion Adjusted Level of Production

وتفترض هذه الحالة :

- * تبقى الاحتياطيات ثابتة إذ لا تضاف مصادر نفطية جديدة إلى البلدان المنتجة الحالية.
- * تبقى مستويات الانتاج ثابتة لبلدان معينة.
- * ستوزع كميات الانتاج التي تنتجها البلدان التي ستتضب احتياطياتها النفطية فيما بين البلدان المتبقية وبشكل متساو.

يبين هذا السيناريو ان البلدان المتبقية في امتلاك الاحتياطي النفطي ستقوم بزيادة فاعلية الانشطة الانتاجية لتعويض ما فقد من البلدان التي نضبت احتياطياتها، وهنا سوف تكون الاوبك اخر المنتجين في سنة ٢٠٤٦ وسيكون كل من العراق والسعودية اخر هؤلاء المنتجين، وستكون روسيا اخر المنتجين من خارج الاوبك إذ ستتضب احتياطياتها النفطية تماماً في العام ٢٠٢٠.

ج- نمو مستوى الانتاج بنسبة ١,٩٥% سنوياً

1.95% Growth Adjusted Level of Production

وتفترض هذه الحالة :

* ثبات الاحتياطيات النفطية وبدون اضافة مصدر جديد إلى الاحتياطيات المعروفة الحالية.
* زيادة مستويات الانتاج بنسبة ١,٩٥% سنوياً لكل بلد منتج ابتداءً من عام ٢٠٠٣.
يبين هذا السيناريو انه في حال نفاذ احتياطيات كل بلد بشكل مستقل وبدون ان تضاف مصادر جديدة للاحتياطيات المعروفة وان مستوى الانتاج سيزداد نمواً بنسبة ١,٩٥% سنوياً.
فان دول الاوبك آنذاك ستنفذ احتياطياتها في عام ٢٠٩١ وسيكون العراق اخر البلدان التي تنفذ احتياطياتها بشكل كامل، وستكون روسيا اخر المنتجين التي ستتضب احتياطياتها من النفط الخام من خارج الاوبك بحلول عام ٢٠٢١.

د- نمو الانتاج + مستويات الانتاج المعدلة

Growth + Depletion Adjusted Level of Production

وتفترض هذه الحالة :

* بقاء الاحتياطيات ثابتة وبدون ان تضاف مصادر جديدة للاحتياطيات الحالية.
* تزداد مستويات الانتاج بنسبة ١,٩٥% سنوياً لكل بلد منتج ابتداءً من مستويات عام ٢٠٠٣.
* والبلدان التي ستتوقف عن الانتاج بسبب نضوب احتياطياتها ستوزع الكميات المنتجة من قبلها بشكل متساو على البلدان المتبقية. وستنفذ احتياطيات الاوبك حينئذ عام ٢٠٢٠ وستكون العربية السعودية هي اخر المنتجين، وستكون روسيا اخر المنتجين من خارج الاوبك التي ستتضب احتياطياتها من النفط الخام في عام ٢٠١٣.

٢- إنتاج النفط الخام

ينتج النفط الخام في اكثر من ١٠٠ بلد في العالم، وتعد السعودية، روسيا، الولايات المتحدة، ايران، الصين، المكسيك، النرويج، فنزويلا، المملكة المتحدة وكندا اكبر عشرة بلدان منتجة للنفط الخام في العالم عام ٢٠٠٢، ويأتي معظم هذا الانتاج من اكثر من ٨٣٠٠٠٠ بئراً نفطية توجد اكثر من ٥٢٠٠٠٠ منها في الولايات المتحدة الامريكية إذ ان معدل انتاج البئر الواحدة هو ١١ برميل/يوم في الولايات المتحدة بالمقارنة مع روسيا التي تنتج ١٩٩ والنرويج ٣٦٧٤ والسعودية ٥٤٠٤ برميل/يوم (1 : Society of Petroleum Engineers, 2004 d : 3)، ويبين الجدول (٣) الانتاج العالمي من النفط الخام لبلدان وسنوات مختارة للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٣.

جدول (٣) الانتاج العالمي من النفط الخام لاهم البلدان المنتجة (الف برميل/يوم)

النسبة إلى الانتاج العالمي عام 2003	2003	2002	2001	2000	1990	1980	1970	البلد
9.2	7454	7626	7669	7733	8914	10170	11297	الولايات المتحدة
18.2	14229	14049	13941	13904	13856	14063	13257	مجموع أمريكا الشمالية
9.2	6741	6942	6813	6899	4507	3747	4829	أمريكا الجنوبية والوسطى
22	16927	16259	15441	14932	16102	15086	7980	أوروبا وروسيا
1.8	1344	2030	2371	2583	2149	2658	1549	العراق
12.8	9817	8664	8992	9297	7105	10270	3851	السعودية
5.1	3852	3420	3734	3818	3270	1479	3848	إيران
3.0	2238	1871	2069	2105	964	1757	1549	الكويت
29.6	22607	20909	22512	23163	17540	18882	13904	مجموع الشرق الأوسط
10.8	8401	7962	7866	7800	6665	6225	6112	أفريقيا
10.2	7872	79143	9741	7971	6741	4943	1979	مجموع آسيا ودول المحيط الهادي
%100	76777	74065	74487	74669	65411	62946	48061	مجموع العالم

المصدر :

BP Global Report, Statistical Review of World Energy, 2003 in review, 2004,
www.bp.com.

٣ - الطلب على النفط الخام

تشير الدراسات المتوفرة إلى ان الحاجة العالمية للنفط متزايدة، وان النفط سيبقى لفترة طويلة المصدر الرئيس للطاقة العالمية إذ سيشكل ما يقارب ٣٨% من اجمالي مصادر الطاقة العالمية في عام ٢٠١٠ (النفط والتعاون العربي، ١٩٩٨ : ٢٠-٢١)، وان التنبؤات التي تلقى قبولاً واسعاً هو ان الطلب العالمي على النفط سوف يزداد بمعدل ثابت عن مستواه الحالي والبالغ ٨٢ مليون برميل/يوم إلى ١٢٠ مليون برميل/يوم في عام ٢٠٣٠، وفي جانب العرض فان منطقة الخليج العربي ستمثل اقوى الاحتمالات لوجود المنتجين الرئيسيين لمواجهة هذا الطلب (International Petroleum Enterprises, 2004:1)، ويبين الجدول (٤) مجموع الطلب العالمي على النفط الخام لسنوات مختارة للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٢.

وستتركز معظم الزيادة في الانتاج لمواجهة الطلب المتزايد في المملكة العربية السعودية والعراق إذ يتوقع ان تزداد الطاقة الانتاجية في العراق بحوالي ١,٤ مليون برميل/يوم من خلال اعادة تاهيل الطاقة الانتاجية واعادتها إلى مستواها السابق قبل حرب الخليج عام ١٩٩١ وبالباغة ٣,٥ مليون برميل/يوم (النفط والتعاون العربي، ١٩٩٨ : ٢٠ - ٢١). ويشير تقرير نشره المركز

الدولي للضرائب والاستثمار ITIC بالتعاون مع مركز دراسات الطاقة العالمي CGES إلى ان إعادة تأهيل الطاقة الانتاجية لصناعة النفط في العراق تتطلب ٤ مليار دولار على الاقل لاعادتها إلى مستواها السابق في عام ١٩٩٠ والبالغ ٣,٥ مليون برميل/يوم (International Tax and Investment Center, 2004 b : 1).

جدول (٤) مجموع الطلب العالمي على النفط الخام (الف برميل/يوم)

2002	2001	2000	1990	1980	1970
74151	74098	73912	64536	61914	41704

المصدر : Oil and Energy Trends, Annual Statistical Review, May 2003, p. 61 – 63.

٤ - الاستهلاك العالمي للنفط الخام

تمثل مرحلة استهلاك النفط - الطاقة الحلقة الأخيرة في عقد الصناعة النفطية، وتعد دراسة اقتصاد هذه المرحلة من النقاط المهمة لمتخذ القرار الاستثماري، فمرحلة الاستهلاك النفطي ترتبط بالطلب على النفط الخام وان تحديد مرحلة الاستهلاك تحتاج إلى اجراء دراسات عميقة لمعرفة تأثير استهلاك النفط ومحدداته، وهذا ينسحب على الدراسات الخاصة بسياسات التسعير وسياسات تضخم الأسعار والتي تلعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار الاستثماري. ويرتبط استهلاك النفط الخام ومنتجاته بتوقعات حجم الاستهلاك الصناعي والتجاري، وتعد اوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان صاحبة الحصة العظمى في سوق الاستهلاك العالمي للنفط الخام (الهيئي، ٢٠٠٠ : ٥٨ - ٦٠)، فهذه البلدان هي المحرك الرئيسي لعجلة الصناعة العالمية، ويبين الجدول (٥) تطور الاستهلاك العالمي للنفط الخام.

٥ - اسعار بيع النفط الخام

تشكل التوقعات السعرية لبرميل النفط الخام متغيراً مهماً جداً في اتخاذ القرار الاستثماري للدول المنتجة وللشركات النفطية العالمية، ولذلك فان اجراء دراسة مستفيضة هنا للتوقعات السعرية يجب ان تأخذ جانباً مهماً من اهتمام الاطراف ذات العلاقة بالقرار الاستثماري أياً كان الاستثمار وطنياً ام اجنبياً. ويبين الشكل (٤) ان اسعار بيع النفط الخام قد وصلت إلى اعلى مستوياتها في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٤، وقد تجاوزت الطفرة السعرية لبيع برميل النفط الخام عام ١٩٧٩.

جدول (٥) الاستهلاك العالمي للنفط الخام (الف برميل/يوم)

النسبة إلى الاستهلاك العالمي عام 2003	2003	2002	2001	2000	1990	1980	1970	البلد
%25.1	20071	19761	19641	19701	16988	17062	14710	الولايات المتحدة

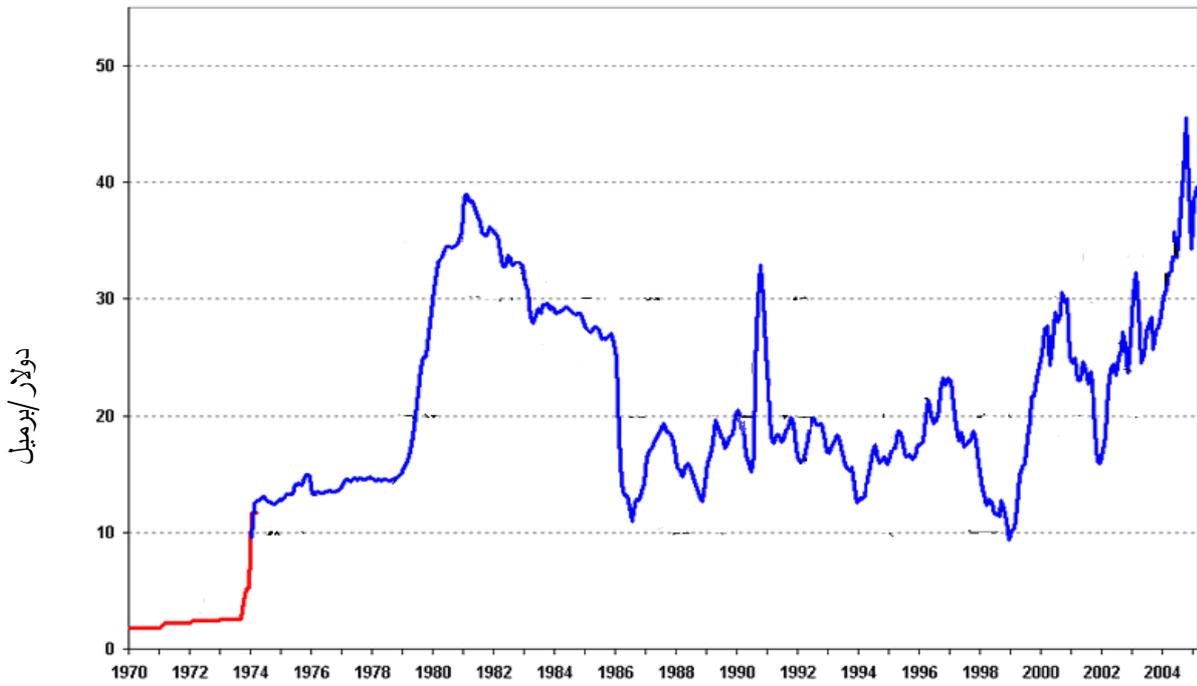
%30.1	23663	23569	23549	21824	20206	20012	16612	مجموع امريكا الشمالية
%6	4624	4692	4739	4661	3551	3331	2199	امريكا الجنوبية والوسطى
%25.9	19751	19571	19609	19453	23366	24416	18678	اوربا + اوراسيا
%5.9	4480	4446	4372	4317	3391	2044	1147	مجموع الشرق الاوسط
%3.3	2573	2515	2467	2447	1977	1378	724	افريقيا
%28.8	22601	21743	21161	21056	13730	10588	6726	آسيا واستراليا ونيوزلندا

المصدر :

BPGlobal Report, Statistical Review of World Energy, 2003 in review, 2004.

www.bp.om.

الشكل (٤) التنامي الحاصل في سعر برميل النفط الخام للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٥



المصدر :

U.S. Energy Information Administration, World Oil Market and Oil Prices

Chronologies : 1970 – 2005, March, 2005, p. 1. www.eia.doe.gov.

ان أسعار بيع النفط الخام تبقى مع ذلك بسبب التضخم أدنى من المستوى القياسي المسجل في عام ١٩٧٩ عندما اقتربت من مستوى ١٠٠ دولار للبرميل وفقاً لقيمة الدولار في ٢٨/٩/٢٠٠٤، وان من أهم الاسباب التي تقف وراء ارتفاع اسعار النفط او انخفاضها هي اسباب بنيوية وفصلية وجيوسياسية (الرأي العام، ٢٠٠٤ : ٢ - ٣).

سابعاً : حجم الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة في صناعة النفط العالمية ١- نظرة تاريخية عامة

كان النمو السريع في صناعة النفط العالمية خلال القرن الماضي وبلوغه مرحلته الراهنة هو نتيجة استثمار مقادير عالية جداً من رؤوس الاموال في هذه الصناعة، فلقد ازدادت مجمل قيمة الموجودات الثابتة من ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٢٦ إلى ٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٣٥ ثم إلى ٩٠٠ مليون دولار في بداية عام ١٩٤٧ (عيساوي ويغانه، ١٩٦٦ : ٧٨) والى ٧١٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ والى ما يقارب ٢٦٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ (الهيبي وحسين، ١٩٩٧ : ٢٣٢) وبين الجدول (٦) مجموع الاستثمارات الرأسمالية لاهم الشركات العالمية للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٣.

جدول (٦) مجموع قيمة الاستثمارات(*) في صناعة النفط العالمية لشركات النفط الرئيسية(**) للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ (مليون دولار)

السنة	مجموع الاستثمارات
1995	42709
1996	47486
1997	56999
1998	57410
1999	46647
2000	45745
2001	56643
2002	68084
2003	57845

* تشمل نفقات الاستكشاف والانتاج والنقل والتكرير والتسويق وغيرها.

** وهي أهم خمس شركات نفط في العالم وتضم شركات : BP و Exxonmobile و Total و Royal

Chevron Texaco و Dutch Shell

المصدر : من اعداد الباحث بالإفادة من المصادر الآتية :

السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٩ مأخوذة عن : OPEC Annual Statistical Bulletin, 1999, p. 127.

السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ مأخوذة عن : OPEC Annual Statistical Bulletin, 2003, p. 125.

ان جميع ما استثمر من رؤوس اموال في الشرق الاوسط ومنذ اكتشاف وجود النفط كانت تموله وتهيمن عليه رؤوس اموال الشركات النفطية العالمية، ويعزى عزوف رأس المال الوطني في ذلك الوقت عن الاستثمار في هذه الصناعة إلى عدة عوامل منها (عيساوي ويغانه، ١٩٦٦ : ١٠٧) :

أ- نقص رؤوس الاموال في الشرق الاوسط لمواجهة متطلبات الاستثمار الضخمة.

- ب- فقدان العناصر الوطنية المدركة لأبسط قواعد التجارة النفطية.
- ج- التردد في تحمل المخاطرة العالية التي تتصف بها هذه الصناعة.
- د- ليس من اليسير حصول العناصر الوطنية على اسهم الشركات العاملة في المنطقة، فقد كانت اسهم الشركات العاملة في هذه الصناعة تباع في أهم البورصات العالمية، إلى ان طرأت بعض الاحداث التي أحدثت تغييرات اساسية في نمط توزيع ملكية هذه الصناعة في المنطقة، ويبين الجدول (٧) اجمالي الاستثمارات الرأسمالية في شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق، ولم تكن تلك الاستثمارات تختلف في حجمها او في الجهات التي تمويلها عن الاستثمارات النفطية في الشرق الاوسط، فلقد اتسمت الفعاليات النفطية الخاصة باقطار الشرق الاوسط بانخفاض نصيبها بالمقارنة مع مجموع الاستثمارات في بقية مناطق العالم.

جدول (٧) اجمالي الاستثمارات الثابتة في شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق خلال فترة ١٩٥٧ - ١٩٦٩ حسب نوع الاستثمار (الاف الدنانير)

1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	1962	1961	1960	1959	1958	1957	
2.0	5.0	5.0	14.0	21.0	38.0	58.0	157.9	235.4	282.8	366.9	281.7	136.7	الابنية (عدا دور السكن)
69.4	59.0	43.0	40.0	87.7	67.7	128.0	3914.4	18382.1	18742.7	11173.6	3074.6	1525.1	الانشاءات الاخرى
344.0	567.0	371.8	398.0	350.0	293.4	935.0	569.7	3430.6	3297.6	2830.8	1775.3	2430.1	المكائن والمعدات
84.6	25.4	140.2	124.5	141.3	100.9	164.2	68.5	429.6	490.9	476.8	434.0	573.2	وسائط النقل
500.0	656.4	560.0	576.5	600.0	500.0	1285.2	4710.5	22477.7	22814.0	14848.1	5565.6	4665.1	المجموع

المصدر : د. جواد هاشم، تطور هيكل الاستثمارات الثابتة لشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٩ وعلاقتها بمدى مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد القومي العراقي، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، مركز البحوث الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد الاول، السنة الاولى، كانون الثاني - حزيران، ١٩٧٣، ص ٢٥.

٢- حجم الاستثمار العالمي المتوقع في صناعة النفط مستقبلاً

قدرت وكالة الطاقة الدولية IEA في عام ٢٠٠٣ متطلبات حجم الاستثمار العالمي لزيادة عرض الطاقة للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٣٠ بحدود ١٦ تريليون دولار. ان هذه الاستثمارات مطلوبة لغرض توسيع طاقة العرض المستقبلي من اجمالي طاقة العرض الحالية، ومن المتوقع ان ينمو الطلب العالمي على النفط بحدود ١,٦% سنوياً من عام

٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٣٠ (الراشد، ٢٠٠٤ : ٧) ويوضح الجدول رقم (٨) توزيعات الاستثمارات المطلوبة للنفط ومصادر الطاقة الأخرى.

جدول (٨) النسب المئوية لاجمالي الاستثمارات في مصادر الطاقة العالمية حتى العام ٢٠٢٥

المصدر	القيمة ترليون دولار	النسبة المئوية
الطاقة الكهربائية	9.6	60%
النفط	3.04	19%
الغاز الطبيعي	3.04	19%
الفحم	0.32	2%
الاجمالي	16	100%

المصدر : محمد الراشد، اخبار النفط والصناعة/وزارة النفط والثروة المعدنية – الامارات العربية المتحدة، العدد ٤٠٥ السنة ٣٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠٤، ص ٦

ومن مظاهر التطورات الاستثمارية الحالية في مجال الطاقة ان معظم رأس المال المطلوب لتطوير او انشاء مشاريع الطاقة المتنوعة يجب ان يتأتى من مصادر التمويل الخاصة بدلاً من العامة، أي الابتعاد عن تمويل مشاريع الطاقة من الموازنات العامة لكل دولة Public Budget، فقد بدأت خصخصة معظم مشاريع الطاقة وفتحت الحكومات اسواقها في كافة المراحل من الاستكشاف والتطوير والانتاج والامداد للاستثمارات الاجنبية القادرة مالياً وتقنياً، ويجب ان نتوقع ان تكون الاستثمارات الاجنبية المباشرة من المصادر الرئيسية المهمة للتمويل في مشاريع الطاقة في دول من غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مستقبلاً وعلى الاخص فيما يتعلق بمشاريع النفط والغاز المستقبلية، لذلك فان تمويل الاستثمارات المطلوبة في مجال الطاقة للانتاج والتطوير في الدول النامية سيكون التحدي الكبير لتطوير اقتصاد دول هذه المنطقة (الراشد، ٢٠٠٤ : ٧ - ٨). ولاسباب اقتصادية وسياسية متعددة فقد نشط كل من السعودية، العراق، الكويت وايران في البحث عن آلية ملائمة لتسهيل عمليات دخول الاستثمار الاجنبي إلى قطاعاتها النفطية الاستخراجية (International Petroleum Enterprises, 2004 : 1).

وبينما تمتلك هذه الدول الاحتياطات المطلوبة لمواجهة الطلب المتزايد فان طاقاتها الانتاجية الحالية تحول دون ذلك، وسوف يكون عليها تأمين الاموال اللازمة لتغطية نفقات التوسعات الضخمة للطاقات القائمة لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على نفطها، إذ تقدر الاستثمارات المطلوبة لضمان زيادة الانتاج النفطي للبلدان العربية لمواجهة الطلب المتزايد بحدود

١٤٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٠ (بدوي، ١٩٩٥ : ١٨). ويبين الجدول (٩) الاستثمارات المطلوبة في قطاعي النفط والغاز في العالم العربي.

جدول (٩) الاستثمارات المطلوبة في قطاعي النفط والغاز في العالم العربي للفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٠ (مليار دولار)

66.0	الاستكشاف والتطوير
32.0	الاستخلاص المدعم (E. O. R.)
18.0	التوسع في طاقات التكرير
6.9	الغاز بما فيه المسال
6.0	البتروكيماويات
6.2	نقل النفط
4.3	نقل الغاز
139.4	الاجمالي

المصدر : د. ميرفت بدوي، تمويل عمليات تطوير الطاقة، النشرة الشهرية لمنظمة اوابك، نوفمبر ١٩٩٥، ص ٢٠.

ويبين الجدول (١٠) توزيع الاستثمارات المالية الاجمالية على المناطق الجغرافية في العالم خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٣٠، ويلاحظ ان ما يتوقع من استثمارات في منطقة الشرق الاوسط فانها تمثل أقل نسبة للاستثمارات ويحدود ٦,٤% من اجمالي الاستثمارات العالمية أي ما يقارب تريليون دولار خلال الفترة سيخصص نصفها للنفط والغاز والبقية لمصادر الطاقة الاخرى (الراشد، ٢٠٠٤ : ٦).

وربما يعود السبب في قلة حجم الاستثمارات هو القيود الاستثمارية في المنطقة بوجه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عموماً، مع ان هناك بلدانا في المنطقة قد خففت من قيودها المفروضة على دخول مثل هذا النوع من الاستثمارات وتم اجتذاب تدفقات استثمارية إلى المنطقة ومنها قطاع النفط.

جدول (١٠) حجم الاستثمارات المالية المطلوبة لتطوير الطاقة في العالم للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٣٠

المنطقة	النسبة المئوية %	تريليون دولار
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	41.25	6.6
الصين	14.375	2.3
بقية اسيا والهند واندونيسيا	7.5	1.2
افريقيا	7.5	1.2
الشرق الأوسط	6.25	1.0

1.6	10.0	روسيا والدول المتحولة اقتصادياً
2.1	13.125	بقية العالم
16	%100	الإجمالي

المصدر : محمد الراشد، أخبار النفط والصناعة/ وزارة النفط والثروة المعدنية - الإمارات العربية المتحدة، العدد ٤٠٥ السنة ٣٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠٤، ص ٧.

الفصل الثاني توصيف الحالة الدراسية : شركة نفط الشمال

المبحث الأول نبذة توصيفية عن الصناعة النفطية في العراق

أولاً : أهمية النفط في العراق

للصناعة النفطية في العراق أهمية استراتيجية كبيرة وطنياً وعالمياً لا تخفى على احد، نظراً لدرجة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، فقد كان لها دور كبير في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العراق قرابة قرن من الزمن، ويبدو انها ستمتد لقرن قادم، وكذلك لما لهذه الصناعة من تأثير عال في مختلف الصناعات القائمة، ناهيك عن أهمية النفط العراقي في السوق العالمية لما يتميز به من حجم الاحتياطات المؤكدة والموارد النفطية غير المؤكدة وكميات الانتاج المتوقعة مما يعطي لصناعة النفط العراقية أهمية استراتيجية لمستقبل الاقتصاد العالمي عموماً.

يعد النفط في الواقع من أهم المعادن المستثمرة في العراق، وقد اكتسب دوراً متعاظماً الاهمية في التأثير في الاقتصاد العراقي منذ بدء تصدير النفط الخام عام ١٩٣٤، وترجع أهمية النفط في العراق للأسباب التالية (الوندي، ١٩٨٩ : ٢) :

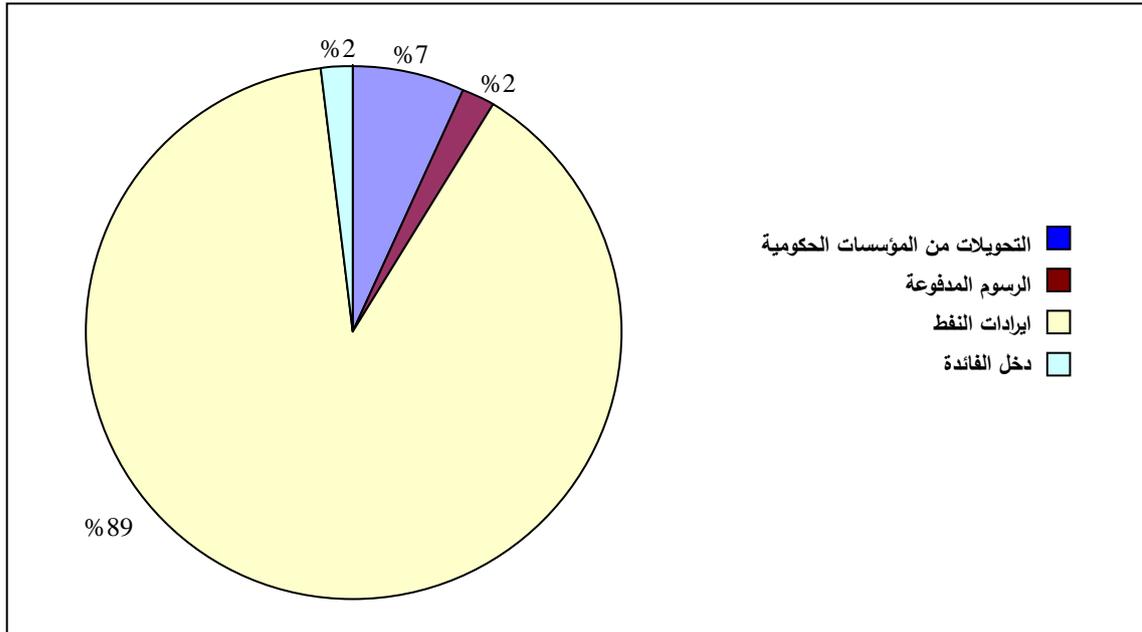
- ١- المساهمة في توفير المصادر المالية اللازمة لتمويل برامج الخطة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يحتل مركز الصدارة في اقتصاد العراق. فقد شكل ما نسبته ٨٩% من إيرادات الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع المصادر الاخرى لايرادات الموازنة (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٣ : ٧)، ويبين الجدول (١١) والشكل (٥) إيرادات الموازنة العامة للدولة ونسبة مساهمة الايرادات النفطية فيها على التوالي.
- ٢- المساهمة في توفير العملات الاجنبية لتسديد قيمة الواردات.
- ٣- المساهمة في توفير مصادر الطاقة والوقود اللازمين للاغراض الصناعية والاستهلاكية.
- ٤- يعد النفط المادة الاساس للعديد من الصناعات لاسيما البتروكيمياوية كصناعة البلاستيك والمطاط والاسمدة والمنظفات والمنسوجات وغيرها.

جدول (١١) إيرادات الموازنة العامة للدولة في العراق لسنة ٢٠٠٣ (مليار دينار عراقي)

نوع الإيراد	2003
ايرادات النفط	4096.5
ضريبة المبيعات	0
ضريبة الدخل الشخصي	0
ضريبة دخل الشركات	0
دخل الفائدة	76.5
التحويلات من المؤسسات الحكومية	337.5
الرسوم المدفوعة	85.5
الضرائب والرسوم الأخرى	0
المجموع	4596.0

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ النشرة السنوية، ٢٠٠٣.

الشكل (٥) : النسبة المئوية لمساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٣



المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ النشرة السنوية، ٢٠٠٣.

ثانياً : الاحتياطيات والانتاج وكلف الانتاج

١ - الاحتياطيات والحقول النفطية

يحتوي العراق على (١١٥) مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام (1 : Timmons and Glanze, 2004) فضلاً عن (٢١٥) مليار برميل من الموارد النفطية المحتملة، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية عالمياً في الاحتياطيات المؤكدة ولا يسبقه بذلك سوى العربية السعودية، وتقع الاحتياطيات المؤكدة للنفط الخام في العراق في (٧٣) حقلاً نفطياً تتضمن على الأقل (٦) حقول عملاقة super giant و (١٧) حقلاً ضخماً giant و (٢٠) حقلاً كبيراً، وقد تم تطوير (١٥) حقلاً فقط من هذه الحقول (3 : Energy Information Administration, 1998)، وتشير تقديرات اخرى إلى ان هناك (١٧) حقلاً قد تم تطويرها من مجموع (٨٠) حقلاً نفطياً في العراق (1 : Baker, 2005). وتحتوي الحقول النفطية المنتجة حالياً على حوالي (٤٠%) من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، وماتزال هناك العديد من المناطق ذات الموارد النفطية المحتملة والتي لم تجر عليها أية عمليات استكشاف وهي الان بانتظار عمليات التحري والتقيب. وتتنوع جودة الاحتياطيات النفطية في العراق بشكل كبير، إذ تتراوح درجة كثافة النفوط بين -42° API* 24 (3 : Energy Information Administration, 1998). ويبين الجدول (١٢) كميات الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة في الحقول النفطية الرئيسية في البلاد والمبينة ضمن خارطة النفط في العراق في الملحق (٢).

الجدول (١٢) الاحتياطي المؤكد والمحتمل من النفط الخام ضمن الحقول الرئيسية في

العراق

الاحتياطيات (مليار برميل)	الحقل
30 – 10	مجنون
15	غربي القرنة
11+	شرقي بغداد
10+	كركوك
10+	الرميلة
6+	نهر عمر
5	حلفاية
4	الزبير
2	باي حسن
2	البزركان

(*) المعيار العالمي المعتمد لقياس درجة كثافة النفط الخام موضوع من قبل معهد البترول الامريكي

(API) American Petroleum Institute.

2	خياز
1.5	أبو غراب
2	الناصرية
1.5	خورمالة
1.4	الاحدب
1	الغراف
--	حميرين
--	اللحيس
--	عين زالة
4 - 3	الرميلة الشمالي
2	الرطاوي
--	صوبا
0.5	طوبا
غير مستكشفة	الهضبة الغربية

المصدر :

U. S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief-Iraq, February, 1998. www.converger.com

٢- الانتاج

يوضح الجدول (١٣) انتاج العراق من النفط الخام للفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٣، إذ يظهر ان أقصى انتاج للنفط الخام في العراق قد سجل في عام ١٩٧٩ قبل حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ وان ادنى مستوى للانتاج قد تم تسجيله خلال عام ١٩٩١ بسبب أحداث حرب الخليج الثانية وتدمير معظم الطاقة الانتاجية.

جدول (١٣) انتاج العراق من النفط الخام للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٣ (مليون برميل/يوم)

الكميات المنتجة	السنة
1.6	1970
2.1	1973
2.4	1976
3.49	1979
1.0	1982
1.4	1985
2.7	1988

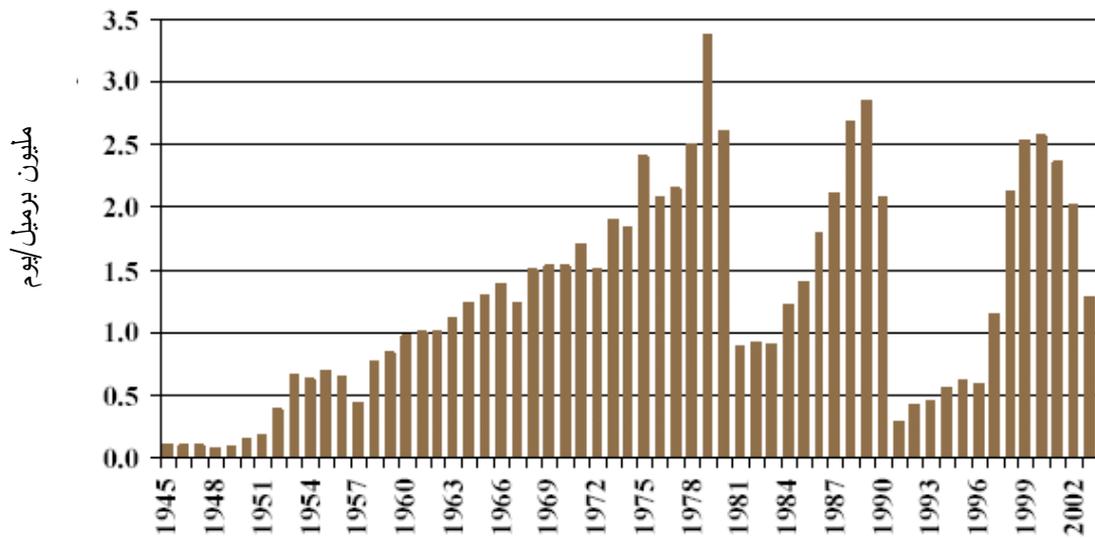
0.3	1991
0.55	1994
1.2	1997
2.58	2000
2.37	2001
2.03	2002
1.35	2003

المصدر : من إعداد الباحث بإفادة من المصادر الاتية :

- 1- U. S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief-Iraq, February, 1998, www.converger.com/eia/cab/Iraq/htm.
- 2- PB Global Reports, Statistical Review World Energy, 2003 in Review, 2004, www.pb.com.

ويبين الجدول كذلك التنامي البسيط في الكميات المنتجة من النفط الخام بعد عام ١٩٩١ بعد اعادة تأهيل جزء بسيط من الطاقة الانتاجية، وازدادت هذه الكميات بعد قيام الامم المتحدة بالسماح للعراق بزيادة صادراته النفطية لسداد الحاجات الانسانية للبلاد حيث ارتفعت الكميات المنتجة من النفط الخام عام ١٩٩٧ إلى ١,٢ مليون برميل/يوم ثم ارتفعت إلى ٢,٥٨ مليون برميل/يوم في العام ٢٠٠٠ وهي أعلى كمية للإنتاج تسجل خلال الفترة بين حربي الخليج الثانية والثالثة، ثم انخفض الإنتاج بعد عام ٢٠٠٠ بسبب تآكل جزء مهم من الطاقة الانتاجية وكذلك لاسباب سياسية اخرى، ويبين الشكل (٦) تطور إنتاج النفط الخام في العراق للفترة ١٩٤٥ - ٢٠٠٣.

الشكل (٦) تطور إنتاج النفط الخام في العراق للفترة من ١٩٤٥ - ٢٠٠٣



المصدر : International Tax and Investment Center, Petroleum and Iraq's Future : fiscal Options and Challenges, Special Report, 2004 a, p. 55. www.iticnet.org.

٣- التصدير والتكرير

تأتي صادرات النفط الخام العراقي بشكل رئيس من اكبر حقلين في العراق وهما الرميلة وكركوك، حيث ينتج حقل الرميلة الجنوبي النفط الخام بثلاث مستويات من الجودة : عادي البصرة Basrah Regular بكثافة 34° API وبمحتوى كبريتي Sulfer (٢,١%) ومتوسط البصرة Basrah Medium بكثافة 30° API وبمحتوى كبريتي قدره (٢,٦%) والبصرة الثقيل Basrah Heavy بكثافة 22° - 24° وبمحتوى كبريتي (٣,٤%)، وينتج حقل كركوك الشمالي النفط الخام بكثافة 37° API وبمحتوى كبريتي (٢%) (Energy Information Administration, 1998 : 3). ان درجة الكثافة المرتفعة ونسبة الكبريت المنخفضة التي يحتويها النفط الخام تؤدي دوراً كبيراً في تحديد الأسعار في السوق العالمية وبالتالي مستوى الجودة يعد احد العوامل المهمة في اتخاذ القرار الاستثماري في الصناعة النفطية، حيث يتميز حقل كركوك باعلى مستوى للكثافة واقل نسبة للمحتوى الكبريتي. وللعراق طاقة تصديرية قصوى من النفط الخام تصل إلى (٢,٥) مليون برميل/يوم، وحسب تقديرات العراق فان (٠,٨ - ١,٦) مليون برميل منها يمر من خلال خط أنابيب كركوك - جيهان والذي يعد أهم خط أنابيب لتصدير النفط الخام في العراق، وان (٠,٦ - ٠,٩) مليون برميل/يوم يصدر عن طريق ميناء البكر (Energy Information Administration, 1998 : 10). ويوضح الجدول (١٤) قيمة الصادرات العراقية من النفط الخام.

جدول (١٤) قيمة الصادرات العراقية من النفط الخام للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠١

السنة	مليون دولار
1997	4280
1998	5111
1999	12104
2000	18150
2001	12676

المصدر :

International Tax and Investment Center, Petroleum and Iraq's Future : Fiscal Options and Challenges, Special Report, 2004 a, p. 58. www.iticnet.org.

ويتم تجهيز المصافي المحلية بالنفط الخام لاغراض الاستهلاك المحلي، إذ تبلغ الطاقة التكريرية للمصافي العراقية المبينة في الملحق (٢) ٥٧٠٠٠٠٠ برميل/يوم كما هو مبين في الجدول (١٥) وحسب ما تشير إليه وزارة النفط العراقية فهذه الطاقة تبلغ قرابة ٧٠٠٠٠٠٠ برميل/يوم (Energy Information Administration, 1998 : 8). ولقد تأكلت الطاقة الانتاجية لهذه المصافي بشكل واضح في العام ٢٠٠٢ حسب

ما اكده تقرير المركز العالمي للضرائب والاستثمار ITIC بالتعاون مع مركز اكسفورد للتنبؤات الاقتصادية OEF ومركز دراسات الطاقة العالمي CGES فان هذه الطاقة قد انخفضت إلى ٤٤٠ - ٤٧٠ الف برميل/يوم (International Tax and Investment Center, 2004 a: 56).

جدول (١٥) مصافي النفط في العراق وطاقتها التكريرية

المصفي	الطاقة التكريرية (الف برميل/يوم)
شمال بيجي	150
بيجي - صلاح الدين	140
البصرة	126
الدورة	100
كركوك	27
الناصرية	27
حديثة	تأكلت طاقتها الانتاجية بعد حرب
خانقين/الوند	الخليج 1991
المفتية	

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من :

U. S. Energy Information Administration Country Analysis Brief-Iraq, February, 1998, p. 8 www.converger.com/eia/cab/Iraq.htm.

وهناك عدد من المصافي الاخرى قد تأكلت طاقتها الانتاجية بشكل كبير بعد عام ١٩٩١ واستعملت معدات عدد منها لاعادة تأهيل مصافي اخرى كمصافي القيارة والكسك وميسان. (International Tax and Investment Center, 2004 a : 56)

٤- الآبار النفطية

يبين الجدول (١٦) عدد الآبار المنتجة للنفط الخام ومتوسط انتاج البئر الواحدة في اليوم بالمقارنة مع أهم البلدان المنتجة للنفط الخام في العالم، حيث يبين الجدول ان الآبار المنتجة في العراق وهي (٢٥٠) بئراً في العام ١٩٧٩ تتميز بأعلى متوسط يومي للانتاج (13 700) برميل/يوم وبهذا يكون متوسط الانتاج اليومي للنفط الخام في العراق بحدود (٣,٤٢) مليون برميل/يوم في عام ١٩٧٩ (راجع الجدول ١٣).

جدول (١٦) الآبار المنتجة للنفط الخام ومتوسط انتاجها اليومي عام ١٩٧٩ في العراق واهم البلدان المنتجة للنفط الخام في العالم

البلد	عدد الآبار المنتجة	متوسط انتاج البئر الواحدة (برميل/يوم)
العراق	250	13700
السعودية	937	10200
ايران	547	5700
قطر	95	5300
الكويت	801	3100
ليبيا	896	2300
مصر	432	1200
الولايات المتحدة	508 000	17

المصدر :

Global Policy Forum, Number of Wells Producing Oil and Average Barrels per Well, Daily in 1979, www.globalpolicy.org.

وتشير آخر الاحصائيات المتوفرة إلى ان هناك ٢٣٠٠ بئراً نفطية قد تم حفرها في العراق (1 : Baker, 2005)، ان معدل الانتاج اليومي لا يتناسب مع عدد الآبار المحفورة بسبب عدم توفر القدرات الاستثمارية (التكنولوجية والمالية) لوضع هذه الآبار على خطوط الانتاج.

٥- كلف انتاج النفط الخام

تعد كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الخام في العراق الاوطأ عالمياً حسب ما بين ذلك الجدول (١٧)، وحسب ما تشير اليه آخر التقديرات المتوفرة فان متوسط كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الخام في العراق هي (١) دولار (2 : Paul, 2004) و (5 : Energy Information Administration, 1998).

وتعد كلفة الانتاج المنخفضة جداً بالمقارنة مع البلدان المنتجة الاخرى من العوامل المهمة التي تشجع على الاستثمارات النفطية لانه ينعكس في رقم الربح المتحقق.

جدول (١٧) تكلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الخام في العراق بالمقارنة مع المنتجين الرئيسيين في العالم

المنطقة/ البلد	متوسط كلفة انتاج البرميل من النفط الخام عام ١٩٧٩ (دولار امريكي)
الولايات المتحدة	10
بحر الشمال	5
العربية السعودية	2.5
العراق	اقل من 1

المصدر : Global Policy Forum, Cost of Oil in 1979, www.globalpolicy.org.

ثالثاً : ادارة الصناعة النفطية في العراق وملكيته

ان صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ والذي نص على تأميم عمليات شركة نفط العراق IPC جعل الدولة تسيطر على (٦٥%) من ملكية الصناعة النفطية، وقد اكتملت السيطرة على هذه الصناعة بصدور قانون شركة نفط البصرة ذي الرقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ (الهيتمي، ٢٠٠٠ : ٣٢٨) وبذلك انتقلت ملكية الصناعة النفطية باكملها إلى الحكومة العراقية وأصبحت منذ ذلك التاريخ تدار من قبلها (Baker, 2005 : 1)، بعد ان مرت هذه الصناعة بالاشكال التالية من الاستثمارات النفطية (السماك، ١٩٨٢ : ٤٩) :

- ١- المرحلة الاولى (٢٥ - ١٩٤٥).
- ٢- المرحلة الثانية (٤٦ - ١٩٥٨).
- ٣- المرحلة الثالثة (٥٨ - ١٩٧٢).

تعكس هذه المراحل درجة النمو السياسي الذي وصل اليه العراق والظروف الخاصة بصناعة النفط في الشرق الاوسط والعالم عموماً، فقد تغيرت سياسة العراق النفطية من منح الامتيازات التقليدية الشاملة (المرحلة الاولى) إلى المفاوضات للحصول على اكبر نفع ممكن من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الارباح (المرحلة الثانية) إلى التأميم والاستثمار الحكومي الكامل (المرحلة الثالثة). وبتأميم العراق صناعته النفطية اصبحت جميع العمليات بعد ذلك تحت سيطرة ورقابة شركة النفط الوطنية العراقية INOC، وكان هناك عدد من الشركات شبه المستقلة تحت ادارة شركة النفط الوطنية العراقية تضطلع بوظائف معينة كالاستكشاف، هندسة النفط، النقل، التكرير والتسويق الدولي، بعد ان تمت مصادرة موجودات شركة النفط العراقية IPC التي كانت تضم شركات Petroleum، British، Total، Shell، Exxon، Mobil، Partex (Energy Information Administration, 1998 : 4).

وتسيطر وزارة النفط العراقية على الصناعة النفطية من خلال شركات النفط الوطنية العراقية، التي تسيطر على جميع عمليات وأنظمة الصناعة في العراق، مثل شركة المشروعات

النفطية SCOP المتخصصة بهندسة المشروعات السابقة واللاحقة وتصميمها في صناعة النفط، وشركة الاستكشافات النفطية OEC وشركة نفط الشمال NOC وشركة نفط الجنوب SOC واللتان تعملان في أنشطة العمليات السابقة (الاستخراجية) في شمال العراق ووسطه وجنوبه، والشركة (المنظمة) الوطنية للتسويق النفطي SOMO لبيع النفط الخام وعلاقات العراق النفطية مع منظمة OPEC، وشركة ناقلات النفط العراقية IOTC، واقسام وأنشطة متنوعة أخرى ضمن الوزارة تدير وتنظم نظم خطوط الانابيب الداخلية في العراق وتوزيع المنتجات النفطية ومشروعات معالجة وتعبئة الغاز (Energy Information Administration, 1998 : 13 – 14). ويبين الملحق (٣) الهيكل التنظيمي لصناعة النفط في العراق.

رابعاً : المؤشرات المالية للصناعة النفطية في العراق

ان وضع السياسات المالية ذات التطلعات المستقبلية وتنفيذها سيكون امراً حاسماً في نجاح استراتيجية ادارة الصناعة النفطية عموماً، ونظراً لسعة الاحتياطات النفطية في العراق وازدياد حجم الطلب العالمي على النفط وحاجة العراق الملحة للاموال اللازمة لاعادة الاعمار، تصبح حاجة توفير الاموال اللازمة لاعادة القدرة الانتاجية إلى وضعها السابق على الاقل قبل حربي الخليج (١٩٩١ و ٢٠٠٣) أمراً في غاية الاهمية لتسهيل مهمة اعادة الاعمار وتنفيذ البرامج الاقتصادية المختلفة.

١- الأطر العامة للكلف والإيرادات في الصناعة النفطية العراقية

عند عودة الظروف إلى حالتها الطبيعية فقد تولد العمليات النفطية صادرات تصل إلى ٢,٥ مليون برميل يومياً، ان الإيرادات التي ستتولد نتيجة بيع الكميات المنتجة ستتصب في الإيرادات الحكومية وستصل إلى ٢٠ مليار دولار في حال بقاء اسعار النفط بين ٢٥ - ٣٠ دولار للبرميل، ولأجل ضمان النمو يتوجب على العراق القيام بالمزيد من الاستثمارات، فحسب تقديرات المركز العالمي للضرائب والاستثمار فالعراق يحتاج إلى ٤ مليار دولار لاعادة القدرة الانتاجية إلى مستواها عام ١٩٩٠ وهي ٣,٥ مليون برميل يومياً. ولغرض تحقيق انتاج نفطي يصل إلى ٥ مليون برميل يومياً مع المحافظة على هذا المستوى بحلول عام ٢٠١٠ فذلك سيتطلب استثمار ما لا يقل مجموعه عن ٢٥ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ (International Tax and Investment Center, 2004 b : 2). ويوضح الشكل (٧) توزيع قيمة هذه الاستثمارات حسب أنشطة الصناعة النفطية وفعاليتها.

وبحسب ما أشار إليه تقرير وكالة ادارة معلومات الطاقة الامريكية ان وزير النفط العراقي السابق قد صرح بان العراق بحاجة إلى ٥ مليار دولار على الاقل من الاستثمارات الاجنبية خلال ٢ - ٣ سنة التي تعقب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق عام ١٩٩٠ لغرض اعادة تأهيل الطاقة الانتاجية إلى مستوياتها قبل حرب الخليج عام ١٩٩١ وبان العراق بحاجة إلى ٣٠ - ٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية لزيادة الطاقة الانتاجية إلى ٦ مليون برميل يومياً (Energy Information Administration, 1998 : 5).

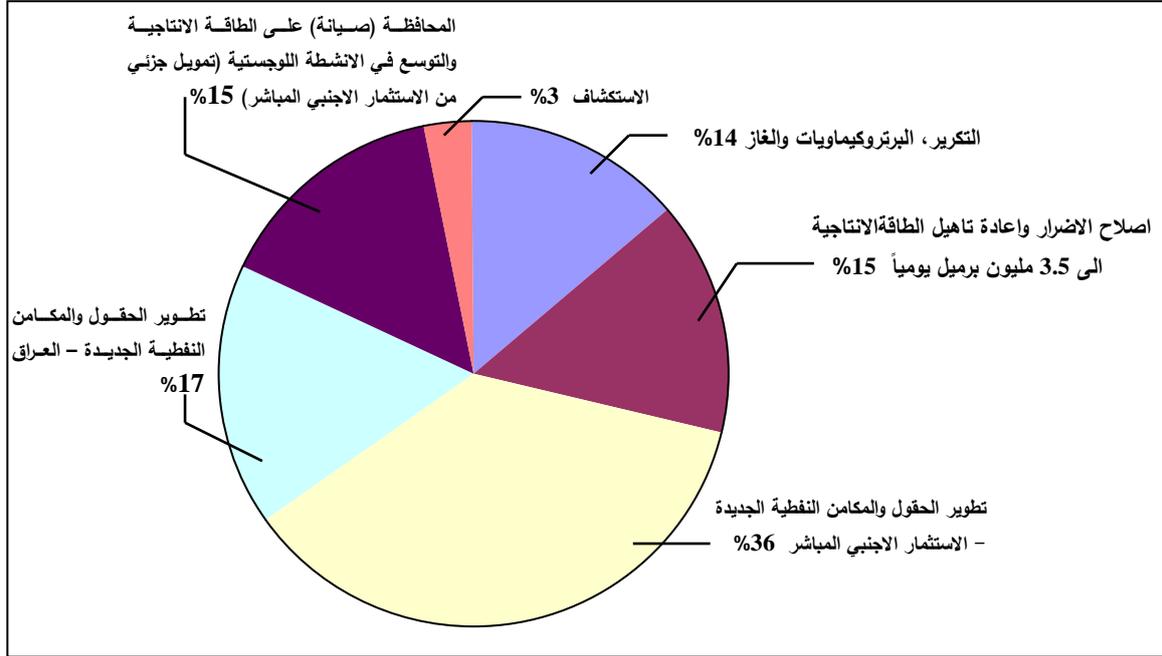
واكد التقرير تصريح مدير عام دائرة التخطيط في وزارة النفط العراقية في ايار عام ١٩٩٧ بان الوصول إلى طاقة انتاج ٦ مليون برميل يومياً في غضون عشر سنوات يمكن ان يتم من خلال تنفيذ ثلاث مراحل لانجاز عمليات التطوير (Energy Information Administration, 1998 : 5)

أ- إعادة تأهيل وتطوير العمليات السابقة واللاحقة في الصناعة النفطية.

ب- جذب الاستثمارات الاجنبية لتطوير الحقول والانتاج.

ج- ادارة أنشطة الاستكشاف والتطوير بشكل فعال في المناطق المحتملة كالهضبة الغربية.

شكل (٧) تصنيف الفعاليات حسب الاستثمار المحتمل (المجموع ٢٥ مليار دولار
٢٠٠٤ - ٢٠١٠)



المصدر :

International Tax and Investment Center, Special Report, 2004 a, p. 16. www.ificnet.org.

ويبين الشكل (٧) ان اكثر من ثلثي الاستثمارات المطلوبة لزيادة الطاقة الانتاجية إلى ٥ مليون برميل يومياً موجهة إلى اعادة تأهيل الحقول والمكامن الجديدة وتطويرها، بينما سيغطي المبلغ المتبقي أعمال الصيانة المتواصلة والاستثمار في مجال اللوجستيات وتصفية (تكرير) النفط والنقل فضلاً عن البتروكيماويات.

٢ - الصناعة النفطية على وفق معطيات الموازنة العامة للحكومة

لا بد من ايجاد التمويل المناسب للاستثمار في القطاع النفطي، وربما يتجلى هنا التعريف التقليدي للمشكلة الاقتصادية بشكل واضح (حاجات متعددة وموارد محدودة)، ففي هذه المرحلة بالذات هناك العديد من الاحتياجات العاجلة التي تتنافس على الموارد المحدودة نسبياً من الأموال، فبالاضافة إلى تكاليف اعادة تأهيل الحقول النفطية وتطوير حقول نفطية جديدة هناك حاجة ملحة لتمويل عمليات تسديد الديون وكذلك تكاليف اعادة الاعمار.

لقد ازدادت النفقات الحكومية الجارية بشكل واضح، وجاء ذلك نتيجة لانتهاج سياسة انفاقية توسعية خاصة في مجالات التنمية البشرية كالتعليم والرعاية الصحية وكذلك زيادة الاجور والرواتب لزيادة القدرة الشرائية للأفراد العاملين وكذلك النفقات المخصصة لغرض امتصاص جزء من البطالة، والنتيجة هي ارتفاع النفقات الجارية بشكل كبير بالمقارنة بالارتفاع الحاصل في جانب النفقات الاستثمارية للموازنة العامة للدولة. ويبين الجدول (١٨) ارتفاع النفقات المقدر عام

٢٠٠٣ بالمقارنة مع عام ٢٠٠١ ويبين الجدول (١٩) الارتفاع الحاصل في النفقات العامة للدولة لعام ٢٠٠٤، فقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته ٨٠% من مجموع الانفاق الكلي لعام ٢٠٠٣، وقد ارتفعت نسبة النفقات الجارية إلى حوالي ٨٥% عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع نفقات المشاريع الاستثمارية التي لم تشكل سوى ١٥% من مجموع الانفاق العام لسنة ٢٠٠٤.

جدول (١٨) النفقات المقدرة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ (مليار دينار)

النفقات	2001	2003
الجارية	1490.7	7362.3
الاستثمارية	588.9	1869.9
الانفاق الكلي	2079.6	9232.2

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ ص ٣٢.

جدول (١٩) مجموع النفقات العامة للدولة لعام ٢٠٠٤ (مليون دينار)

الفعالية الاولية			المخزنة المنقحة		
ادار	شباط	كانون الثاني	المجموع	المشاريع الاستثمارية	الجارية
1920634	1119353	468749	33657511	5114173	28543338

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٤

هذا إلى جانب الديون المتركمة التي تلتزم الحكومة بسدادها، فقد بلغت ديون العراق الخارجية حسب ما أشارت اليه وكالة ادارة معلومات الطاقة الامريكية ٢٠٠ مليار دولار (13 : Energy Information Administration, 1998)، وحسب ما يشير اليه تقرير للمركز الدولي للضرائب والاستثمار واعتماداً على مدى موافقة الدول المعنية على الغاء ديون العراق المستحقة فان متوسط هذه الديون يقدر بـ ٩٠ مليار دولار، وان هذا المقدار يوحى بالتزامات سنوية لتسديد الديون تصل إلى ١ مليار دولار ثم ترتفع إلى ٢ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠١٠ (3 : International Tax and Investment Center, 2004 b).

وبالتالي فاذا تزامن بقاء مستوى الإنتاج النفطي على مستوياته الحالية او انخفض إلى ما دون ذلك بسبب تآكل الموجودات واندثارها وبسبب عدم وجود القدرة التمويلية الكافية للتجديد والاستثمار فضلاً عن اخذ احتمالات انخفاض اسعار النفط بالحسبان فان ذلك سيؤدي إلى خلق معوقات اقتصادية صعبة، ولذلك تصبح الحاجة ملحة لاستخدام الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية في الصناعة النفطية في العراق.

ان المزيد من الايرادات المتأتية عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر ستؤدي إلى المزيد من الوظائف، وهناك كلفة متعلقة بأنية التنفيذ إذ يتوجب على الحكومة ان تتكبد عند تنمية القطاع النفطي وتطوير الحقول عن طريق التمويل الذاتي : فمقابل كل دولار يتم استثماره

في مشاريع صناعة النفط سينقص مقدار دولار من النفقات الجارية للموازنة العامة والتي ستؤثر في النفقات المخصصة لبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية وزيادة القوة الشرائية عن طريق زيادة الدخل.

فاذا ما تم اعادة تأهيل الصناعة النفطية في العراق فسوف يرتفع خلال السنوات القادمة الناتج المحلي الاجمالي، ويوضح الجدول (٢٠) تأثير تمويل مشاريع الصناعة النفطية في العراق عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدخل الحكومي والناتج المحلي الاجمالي والارتفاع في عدد الوظائف.

جدول (٢٠) الفوائد التراكمية المتوقعة عن تمويل المشاريع النفطية في العراق ورفع الانتاج إلى ٥ مليون برميل/يوم عند الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر بدلاً عن التمويل الحكومي على افتراض استقرار اسعار النفط عند ٢٥ دولاراً

فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر	العام الاول من الاستثمار الاجنبي المباشر	العام الخامس بعد المبادرة بالاستثمار الاجنبي المباشر
مكسب الدخل الحكومي	1.4 مليار دولار	4.2 مليار دولار
مكسب الناتج المحلي الاجمالي	1.6 مليار دولار	8.5 مليار دولار
ارتفاع عدد الوظائف (بالالاف)	100 – 150	150 – 200

المصدر :

International Tax and Investment Center, Petroleum and Iraq's Future : Fiscal Options and Challenges, Special Report 2004 b, p. 7. www.iticnet.org.

ان النجاح في رفع مستوى الانتاج النفطي سيكون له تاثير كبير في الايرادات النفطية ومن خلالها سيتعدى التأثير إلى نمو الناتج المحلي الاجمالي، ان فائض الايرادات النفطية سيساعد الحكومة في تمويل العديد من البرامج، وبواسطة تنفيذ برامج توسيع القدرة الانتاجية إلى ٥ مليون برميل/يوم بحلول عام ٢٠١٠ فان الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع بمقدار ١٥ – ٤٥ مليار دولار بعد ٥ سنوات من تطبيق الاستثمار الاجنبي المباشر بالافادة من استقرار اسعار النفط الخام عند مستوى ٢٥ – ٣٠ دولار للبرميل (International Tax and Investment Center, 2004 b : 4)، كما ان تمويل التوسع في القطاع النفطي عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر عوضاً عن التمويل الحكومي سيرفع اجمالي الناتج المحلي بمقدار ١,٦ مليار دولار في العام الاول ومقدار ٨,٥ مليار دولار بشكل تراكمي بعد مرور ٥ سنوات، ان ذلك يوفر على الحكومة مبلغ ١,٤ مليار دولار تقريباً في العام الاول و ٤,٢ مليار دولار خلال ٥ سنوات كتراكم.

خامساً : خطط التطوير والاستثمار

لقد دعى العراق بشكل رسمي العديد من الشركات الاجنبية للتنافس فيما بينها من اجل الحصول على افضل العروض لتطوير حقول كركوك في الشمال وحقول الرميلة في الجنوب.

وكانت هناك على الاقل ١٦ شركة نفط اجنبية قد قدمت عروضاً لتطوير هذه الحقول بوصفهم مشاركين وكان من المفترض ان يتم اختيار الفائزين من قبل الحكومة العراقية في اكتوبر عام ٢٠٠٤ (1 : Timmons and Glanze, 2004). كما وقعت وزارة النفط العراقية في اواخر سنة ٢٠٠٤ اتفاقيات لدراسة امكانية بعض حقول النفط غير المطورة للاستثمار وتدريب المهندسين المتخصصين في هذه الصناعة على احدث التقنيات والمعدات المستعملة في الصناعة النفطية، فقد وقعت مجموعة Royal Dutch / Shell اتفاقية مع وزارة النفط العراقية في ١٤ كانون الاول ٢٠٠٤ لتطوير الحقول الشمالية، كما وقعت شركة BP في بداية سنة ٢٠٠٥ اتفاقية لتطوير حقل الرميلة، كما وقعت شركة Exxon Mobil مذكرة مع وزارة النفط العراقية تحصل من خلالها الوزارة على المساعدات التقنية الحديثة كما وقع العراق كذلك عقداً مع شركات تركية للمساعدة في تطوير حقل خورماله في كركوك (Baker, 2005 : 1 - 3).

ان فكرة جذب الاستثمارات الاجنبية ورؤوس اموالها ليست جديدة على الصناعة النفطية في العراق. فقد دعا العراق قبل حرب الخليج عام ١٩٩١ شركات نفطية اجنبية للاستثمار كمقاولين لتطوير حقول النفط وزيادة الاحتياطات المؤكدة المعروفة، وكان رد هذه الشركات سلبياً ذلك انهم كانوا مهتمين بالدخول شركاء وليس مقاولين. كما صرح وزير النفط السابق اسامة الهيتي عن خطط فورية لزيادة قدرة العراق الانتاجية إلى ٦ م/ب/ي وذلك باستثمار الحقول النفطية الرئيسية بالاتفاق مع شركتي (الف) و (توتال) اللتين اجرتا محادثات مع الحكومة العراقية بهذا الخصوص (ستيفنز، ١٩٩٤ : ١٧ - ٣٩). وفي حزيران من عام ١٩٩٧ كانت هناك ما يقارب ٦٠ شركة نفط اجنبية قد دخلت في مفاوضات مع الحكومة لتوقيع عقود استثمارية للتطوير والاستكشاف وعرض العراق حقولاً جديدة للتوقيع على عقود اقتسام الانتاج (Production Sharing Contracts (PSCs) والمشروعات المشتركة Joint Venture وعقود الخدمة Contract Service وعرض العراق من خلال ذلك ٢٥ حقلاً جديداً للشركات الاجنبية ل حاجته للتمويل والتكنولوجيا التي وصلت اليها هذه الصناعة. وكان من المتوقع ان تنتج ١٠ من هذه الحقول ٢,٧ م/ب/ي، وتقع ٤ من هذه الحقول جنوبي العراق تتضمن طاقة انتاج تقديرية من ١ - ٢ م/ب/ي وهي مجنون، نهر عمر، حفاية وغربي القرنة، وكانت حصة مهمة من هذه الحقول تقع في وسط وشمال العراق من اهمها الاحدب، خورماله وحميرين وغيرها (Energy Information Administration, 1998 : 6)، ويبين الملحق (٤) خطط تطوير حقول النفط والغاز المخططة في حزيران ١٩٩٧.

المبحث الثاني توصيف الحالة الدراسية : بعض مؤشراتها الاستثمارية والتمويلية

أولاً : معلومات عامة

١- نبذة تاريخية

عندما صدر قانون تأميم شركة نفط العراق IPC رقم ٦٩ في ١/٦/١٩٧٢ تأسست شركة نفط الشمال وسميت آنذاك بالشركة العراقية للعمليات النفطية، وبعد اتساع الرقعة الجغرافية لعملياتها سميت بالمؤسسة العامة لنفط الشمال. واستناداً إلى قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ تعدلت التسمية لتصبح شركة نفط الشمال/شركة عامة بدءاً من ١/٦/١٩٩٨ (التقرير المالي لشركة نفط الشمال، ٢٠٠٢ : أ).

وفيما يأتي أهم المؤشرات التاريخية التي ترتبط باسم شركة نفط الشمال :

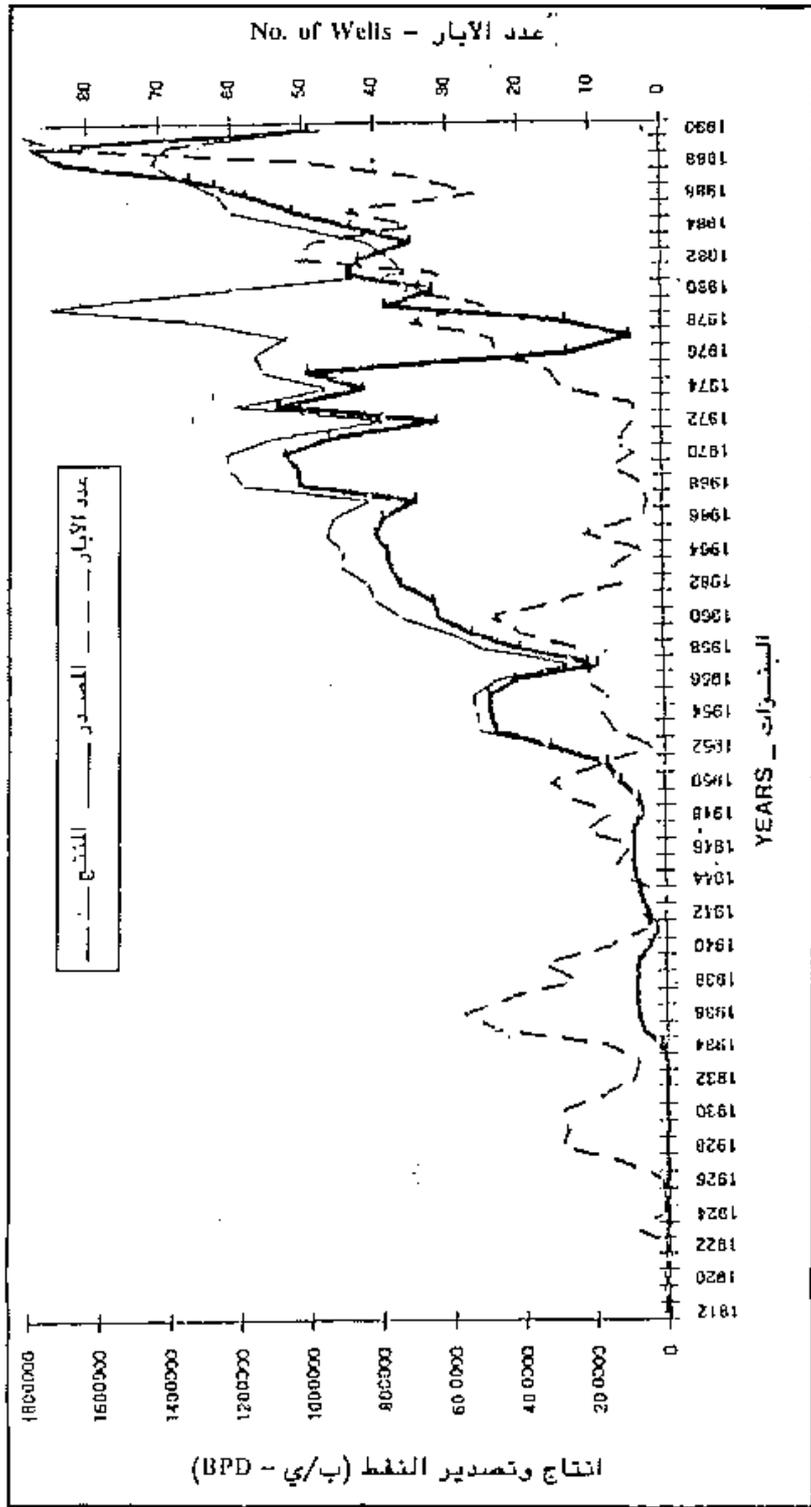
* أول بئر تم حفرها هي بئر جياسرخ/١ قرب الحدود الإيرانية في محافظة ديالى عام ١٩١٢.
* الإنتاج الأول للنفط بمعدل ٧٨٤ برميل/يوم (لأغراض الاستهلاك المحلي) كان من حقل نفط خانة عام ١٩٢٨.

* اكتشف النفط في حقل كركوك عام ١٩٢٧، ونتاج النفط منه بمعدل ٢٦ ألف برميل/يوم عام ١٩٣٤، تصاعد إلى ٨٣ ألف برميل/يوم عام ١٩٣٩.

* بسبب الحرب العالمية الثانية أنخفض الإنتاج إلى ٥٠ ألف برميل/يوم وتساعد بعدها إلى ٥٣٦ ألف برميل/يوم عام ١٩٥٥، ثم انخفض إلى ٣٧٦ ألف برميل/يوم اثر العدوان الثلاثي على مصر عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وبعدها تصاعد الإنتاج إلى ٩٤٥ ألف برميل/يوم عام ١٩٦٥ ثم هبط إلى ٨١٨ ألف برميل بسبب حرب حزيران عام ١٩٦٧ تلا ذلك تصاعد الإنتاج ولبيلغ علواً جديداً عام ١٩٧٠ بإنتاج ١٢١٧ ألف برميل/يوم ثم انخفض بعد التأميم إلى ٧٧٥ ألف برميل/يوم وتساعد بعد ذلك الإنتاج من النفط الخام ليصل ذروته التاريخية بـ ١٧١١ ألف برميل/يوم عام ١٩٧٩ حينما وصل إنتاج العراق إلى ذروته في ذلك العام إلى حوالي ٣,٤٨ مليون برميل/يوم.

* تضمنت الفترة منذ حفر البئر الأولى عام ١٩١٢ حتى سنة ١٩٩٥ حفر ١١٩٢ بئراً، منها ١٠٠٠ بئر موزعة على ١٣ حقلاً منتجاً والبقية موزعة على الحقول قيد التطوير (٣) حقول والحقول المكتشفة (٣٥) حقلاً، علماً ان الرقعة الجغرافية للشركة تضم حالياً ٥٣ تركيباً لم يتم حفرها. ويبين الشكل (٨) تاريخ الإنتاج والتصدير والحفر في شركة نفط الشمال.

الشكل (٨) تاريخ الإنتاج والتصدير والحفر لشركة نفط الشمال ١٩١٢ - ١٩٩٠



Total Oil Production (Barrels) 13, 911, 764, 030 : المجموع الكلي لإنتاج النفط (برميل)
 Total Oil Exported (Barrels) 11, 436, 373, 591 : المجموع الكلي للنفط المصدر (برميل)
 Total No. of Oil WELLS Drilling 1192 : المجموع الكلي للآبار المحفورة

المصدر : وزارة النفط، شركة نفط الشمال - الاستعراض الشامل، ٢٠٠٣.

٢- المهام والأنشطة الأساسية لشركة نفط الشمال

تتوزع فعاليات شركة نفط الشمال من الحدود التركية شمالاً حتى خط العرض ٣٢,٥ درجة جنوباً ومن الحدود الإيرانية شرقاً إلى الحدود السورية والأردنية غرباً. وتتضمن المهام الأساسية للشركة ما يلي (بابا كركر، ٢٠٠٥ : ٦) :

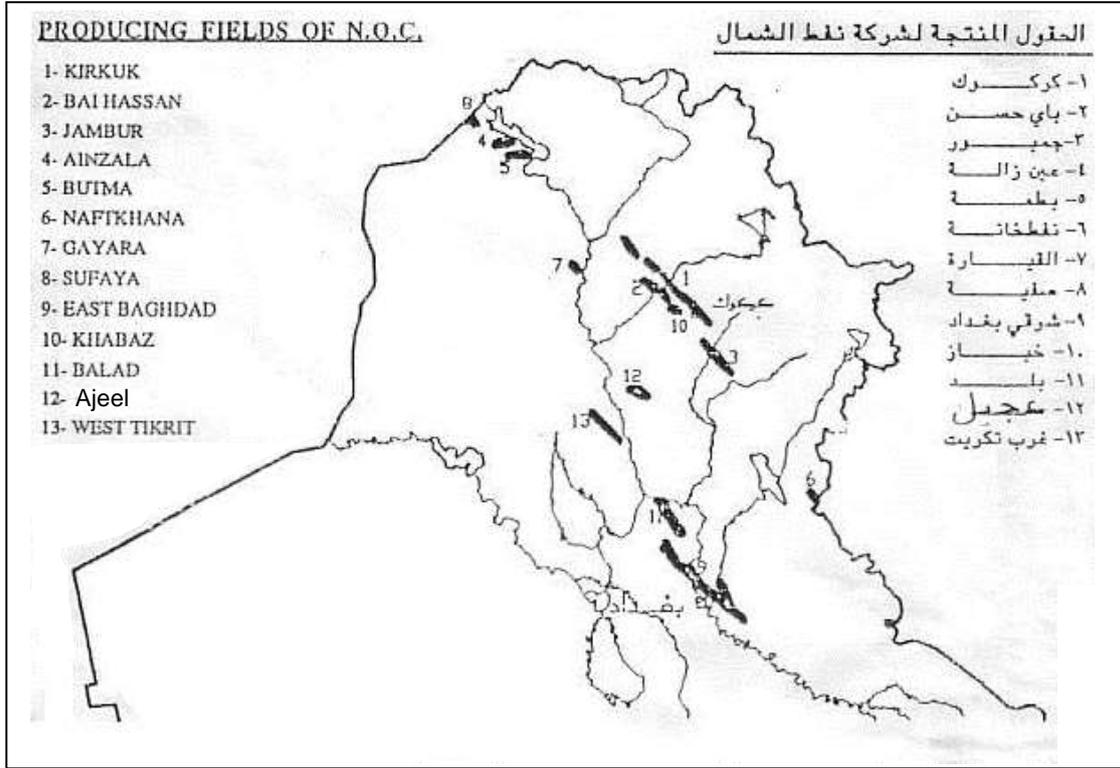
- ١- إنتاج النفط الخام والغاز من الحقول النفطية والغازية ضمن الرقعة الجغرافية للشركة.
- ٢- عزل الغاز المصاحب وكبسه وإيصاله إلى مجمع غاز الشمال لإنتاج الغاز السائل والجاف لاستعمالها وقوداً في الأغراض الصناعية.
- ٣- معالجة النفط في مجمعات التركيز ونقله إلى المصافي ومنافذ التصدير.
- ٤- التعاقد مع شركة الحفر العراقية والمقاولين لحفر واستصلاح الآبار وتنفيذ كافة العمليات المساندة.
- ٥- السيطرة والدراسات المكنية والجيولوجية والقياسات الحقلية.
- ٦- البحوث والسيطرة النوعية للنفط الخام والغاز والمنتجات النفطية.
- ٧- تنفيذ أعمال الصيانة الاعتيادية والمبرمجة للمنشآت النفطية التابعة للشركة.
- ٨- التخطيط والرقابة لفعاليات الشركة ودراسة المشاريع ومتابعتها ميدانياً وتنفيذ وتطوير الانظمة والبرامجيات المعلوماتية.
- ٩- تنفيذ المشاريع التي تدعم وتديم إنتاج النفط الخام والغاز بالجهد الذاتي او من خلال التعاقد مع الشركات المتخصصة وتوفير متطلبات هذه المشاريع من الخدمات.
- ١٠- تقديم الخدمات المخزنية والمالية والادارية وخدمات النقل والخدمات الهندسية للمعامل الكهربائية والميكانيكية والاعمال المدنية.
- ١١- تقديم الخدمات الطبية لكافة منتسبي الشركة وعوائلهم والقطاع النفطي في المنطقة الشمالية من خلال مستشفى متكامل مع مجموعة المراكز الصحية المنتشرة عبر محطات الضخ للنفط الخام.
- ١٢- تقديم الخدمات لجهات داخل القطاع النفطي وخارجه والمساهمة في تنفيذ مشاريع اخرى في محافظات اخرى غير محافظة التأميم.

٣- الحقول والتراكيب النفطية في شركة نفط الشمال

هنالك اكثر من ١٠٤ حقلاً وتركيباً في المناطق الجغرافية التابعة للشركة يمكن تقسيمها إلى الاتي :

- أ- الحقول المنتجة : ١٣ حقلاً كما بينها الشكل (٩) وهي : كركوك، نفط خانة، عين زالة، بطمة، باي حسن، جمبور، خباز، عجيل، كيارة، صفية، شرقي بغداد، بلد، غربي تكريت.
- ب- الحقول قيد التطوير : كورمور (الغازي)، حميرين، قبة خورماله وهي امتداد لحقل كركوك.
- ج- الحقول المكتشفة : وعددها ٣٥ حقلاً.
- د- التراكيب غير المكتشفة : وعددها (٥٣) تركيباً.

الشكل (٩) الحقول النفطية المنتجة في شركة نفط الشمال



المصدر : وزارة النفط، شركة نفط الشمال - الاستعراض الشامل ، ٢٠٠٣.

٤ - الهيكلة الإدارية لشركة نفط الشمال

يدير شركة نفط الشمال مدير عام من خلال ثماني هيئات مع قسم مركزي للتدقيق الداخلي وقسم للرقابة والفحص الهندسي، ويبين الملحق (٥)، الهيكل التنظيمي للشركة، وتقوم هذه الهيئات بالواجبات والمهام الاساسية المدرجة ازلها في الملحق (٦) من خلال الاقسام والشعب المرتبطة بها .

٥- المنشآت والنشاطات الرئيسية في الشركة

أ- محطات عزل الغاز

يتم العزل الاولي للغاز المصاحب للنفط في محطات عزل الغاز البالغ عددها (٢٤) محطة موزعة كالآتي :

* حقل كركوك

(٨) محطات ويتم العزل في هذه المحطات بمرحلة واحدة وبضغط ٦٠ باوند/عقدة مربعة للسيطرة على معدلات انتاج الآبار بوساطة أنابيب مختلفة الاقطار مزودة بصمامات تتصل بأنبوب جريان البئر داخل المحطة، هذا بالنسبة للآبار الثلاثية أما الآبار الطباشيرية ذات الضغط الاعلى نسبياً فتستعمل صمامات خانقة لهذا الغرض.

* حقلا باي حسن وجمبور

(٣) محطات في باي حسن ومحطتان في جمبور وتعتبر هذه المحطات من محطات الضغط العالي ويتم العزل فيها بثلاث مراحل وتتألف منظومة العزل من صنفين من العازلات الافقية.

* الحقول الاخرى

محطتان في حقل شرقي بغداد ومحطة واحدة في كل من حقل خباز وعجيل وعين زالة وبطمة وصفية وقيارة ونفطخانة وبلد ومحطة انتاج واحدة في حقل كورمور الغازي.

ب- محطات كبس الغاز

هناك ١٢ محطة لتجميع الغاز المصاحب من الحقول المنتجة ومن ثم كبسه إلى مجمع غاز الشمال لانتاج الغاز السائل والجاف وبذلك يتم استغلال الغاز المصاحب ويتوقف هدره بالحرق ويقل تلوث البيئة، وتتوزع هذه المحطات كالآتي: (٣) حقول كركوك، (٣) حقول باي حسن، (١) في كل من حقول جمبور وخباز وعجيل وشرق بغداد، (١) محطة كبس لغازات مجمع المعالجة الحارة، (١) محطة كبس لغازات مجمع المعالجة المركزية.

ج- مجمعات معالجة النفط

تتم عملية تركيز النفط الخام المنتج ومعالجته من حقول كركوك في مجمعين كبيرين هما مجمع المعالجة المركزية ويحتوي على معالجة باردة، ومجمع المعالجة الحارة ويحتوي على وحدات معالجة حارة. الغرض الرئيس من المجمعين هو إزالة المواد الكبريتية من النفط الخام لتهيئته وفقاً للمواصفات التسويقية المعتمدة.

د- منظومات التصدير

يتم تصريف النفوط المنتجة من حقول الشركة بثلاث منظومات هي :

* منظومة الخط العراقي/ التركي

لايصال النفط إلى ميناء جيهان التركي من خطين للانابيب قطر ٤٦,٤٠ عقدة وتتضمن ٤ محطات للضخ ومحطة للقياس وثلاثة مجمعات للخزانات في الجانب العراقي.

* منظومة الخطوط الغربية

مصممة لاوصول نفط حقول كركوك إلى ميناءي طرابلس وبانياس وتتضمن المنظومة خمس محطات للضخ موزعة على طول الانابيب الناقله مع ثلاثة مجمعات للخزانات في الجانب العراقي.

* الخط الاستراتيجي

يربط هذا الخط منظومة التصدير الشمالية بالمنظومة الجنوبية لتأمين ضخ النفط من حقول كركوك خلال محطة ك/٣ في حديثة إلى ميناء البكر جنوباً وضخ نفط البصرة إلى كركوك وصولاً إلى جيهان عبر منظومة الخط العراقي التركي شمالاً (انظر ملحق ٢) يضاف إلى المنظومات اعلاه شبكة متكاملة من خطوط الانابيب لربط محطات الانتاج لحقول الشركة مع خطوط التصريف الرئيسية ومصافي النفط في شمال ووسط العراق.

ه- محطات الضخ ومجمعات الخزانات

ويتم تجميع النفوط المختلفة في مجمعات الخزانات الموجودة في محطات الضخ على طول مسار الانابيب الرئيسية : في منظومة الخط العراقي/ التركي، المحطات ع ت/١، ع ت/١، أ، ع ت/٢، أ، الخزانات ع ت/١، ع ت/١، أ، في المنظومة الغربية : المحطات ك/١، ك/٢ الغربية، ك/٣ و ط/١، الخزانات ك/١، ك/٣ و ط/١.

و- توليد الطاقة الكهربائية

لدى الشركة محطة توليد مركزية في منطقة بابا تضم ٣ وحدات بخارية فضلاً عن محطتي توليد غازية لاغراض الطوارئ في بابا والزاب، ونظراً لاتساع الرقعة الجغرافية للشركة فقد تم ربط المنشآت والمحطات البعيدة من مركز الشركة بالشبكة الوطنية، وقد تم مؤخراً تنفيذ مشروع جديد باضافة وحدات توربينية بطاقة تبلغ ٤٠ ميغاواط.

ز- الاتصالات والحاسبات

تدير الشركة شبكة اتصالات متطورة تغطي عموم الشركة وتضم شبكة هاتفية خاصة تربط كافة مواقع الشركة السكنية والصناعية والادارية مع منظومات تراسل لربط المواقع المختلفة

ومحطات خطوط الانابيب فضلاً عن خدمات الهواتف المدنية واللاسلكي للسيار والتلكس والفاكس، كما ادخلت مؤخراً الخدمات المعلوماتية والاتصالات والحاسبات C & C. أما في مجال الحاسبات فتدير الشركة مركزين للحاسبات تضم شبكات حاسوبية مايكروية لتنفيذ الانظمة المالية والادارية والمخزنية والعلمية وانظمة الترسيم.

ح- الخدمات الطبية

تقدم الشركة خدمات طبية وصحية متكاملة لمنتسبيها ومنتسبي القطاع النفطي في المنطقة الشمالية :

* مستشفى ١ حزيران : تدير الشركة مستشفى متكاملًا بـ ٢٠٠ سرير يضم صالات للعمليات الصغرى والكبرى وصيدلية ومختبرات وعيادة استشارية مع ردهات عامة واخرى متخصصة للعناية المركزة والولادة وعيادة خارجية واخرى للطوارئ.

* المراكز الصحية : تدار المراكز الصحية وعددها ١١ وهي منتشرة في محافظات كركوك، صلاح الدين، نينوى، الانبار، هي الاخرى من قبل الشركة وهي تضم المراكز الصحية في مناطق بابا وعرفة ومجمع غاز الشمال ومصافي بيجي ومعهد النفط في بيجي وحي المصافي فيها وعين زالة ومحطة ك/٣ ومحطة ط/١ ومواقع الحفر.

ط- تجهيز الماء

تدير الشركة محطتين رئيسيتين لضخ ماء الشرب والماء الصناعي كلاهما على نهر الزاب الاسفل. تضخ احدهما الماء إلى حقول كركوك والمناطق السكنية التابعة للشركة والثانية لاغراض حقن الماء في المكامن، اضافة إلى عدة محطات ثانوية ترافق مشاريع الحفر والمشاريع البعيدة.

ي- القوى العاملة

يتضمن الملاك المصدق ١٠٠١٢ درجة لعام ٢٠٠٣.

ك- المجمعات السكنية

تدير الشركة مجمعات سكنية في مواقع العمل الرئيسية في كركوك وبغداد ومحطات ك/٣ و ط/١ وعين زالة بمجموع وحدات يزيد على ٣٠٠٠ وحدة مع دور استراحة متكاملة في هذه المواقع المذكورة اعلاه.

٦- أهم المشاريع المنجزة

يوضح الجدول (٢١) أهم المشاريع التي تم انجازها في شركة نفط الشمال بعد قرار تأميم شركة نفط العراق IPC عام ١٩٧٢ :

الجدول (٢١) أهم المشاريع المنجزة في شركة نفط الشمال

رفع الطاقة التصديرية بنسبة 40%	1976
انشاء الخط العراقي التركي الاول 40 عقدة بطاقة 780 الف ب/ي	1977
تطوير حقلي جمبور وباي حسن بطاقة (80) و (90) الف ب/ي	1978
التوسيع الاول للخط العراقي التركي باضافة 5 محطات ضخ 2 في العراق و 3 في تركيا للصعود بالطاقة إلى 1.050 مليون ب/ي	1983
مشروع وحدات النزع البارد	1984
التوسيع الثاني للخط العراقي التركي لتشغيل الخط (46) عقدة الموازي للصعود بالطاقة إلى 1.580	1987
* الخزن الجوفي للغاز السائل * انشاء محطة شمال غرب افانا وخطوط النقل لها	1989
* الرفع الاصطناعي في حقل كركوك (محطة جبل بور) * مشروع تطوير حقل خباز	1990
المرحلة الاولى من تطوير حقل كورمور الغازي	1991
حملة الاعمار بعد أحداث 1991 بالجهود الذاتية وبما متوفر من مواد وبدائل محلية لتحقيق انتاج النفط والغاز واعادة الحياة في الشركة إلى سابق عهدها	1992
* إكمال تشغيل مشروع تطوير حقل خباز * إكمال مشروع الماء الموحد لمدينة كركوك وتشغيله	1994
* تطوير حقل عجيل النفطي * حملة تحسين اداء المنشآت الانتاجية	1995
* التعامل مع التقنيات الحديثة في السيطرة باستخدام البرمجيات المتطورة لتشغيل المشاريع الجديدة * الولوج في عصر المعلومات بالاستخدامات الرائدة للحاسبات والبرمجيات المتطورة	1990 – 1995
* اعادة تأهيل منظومات الحماية الكاثودية * تأهيل محطة القياس MS في زاخو	1996
* انجاز مد أنابيب الجريان وملحقاتها لآبار باي حسن وهو مشروع مستمر لبقية الحقول * تأهيل محطة التوليد في بابا * مشروع الماء البديل	1997
القشط الذكي للخط العراقي – التركي	1999
نصب خزانات جديدة في حديثة	2000
مشروع تطوير توليد الطاقة الكهربائية باضافة 40 ميكا واط	2001

المصدر : وزارة النفط، شركة نفط الشمال – الاستعراض الشامل ، ٢٠٠٣.

ثانياً : المؤشرات التشغيلية للشركة

١ - الكميات المنتجة من النفط والغاز واسعار بيعها

- تحقق الشركة معظم ارباحها من خلال بيع انتاجها من النفط الخام ويتم تصريف الإنتاج من النفط الخام إلى الجهات التالية :
- * النفط الخام المجهز للمصافي.
 - * النفط الخام المحقون في المكامن.
 - * النفط العابر للحدود العراقية - التركية (تصدير).
 - * النفط العابر من نقاط التحميل الحدودية (تصدير).
 - * الخزين واستعمالات الشركة.
 - * المصدر من محطة ط/١ (تصدير).
 - * النضح والتسرب وتهيئة الحقول للتشغيل.

وتنتج الشركة نوعين من الغاز هما الغاز المصاحب (الحامضي) والغاز الطبيعي الجاف (الحلو)، إذ يتم تجهيز الشبكة القطرية من الغاز الطبيعي لتجهيز محطات توليد الطاقة الكهربائية في المنطقة الشمالية ومعامل وزارة الصناعة والمعادن، وتجهيز الغاز بنوعيه إلى شركة غاز الشمال.

وتبيع الشركة النفط الخام إلى الجهات المبينة اعلاه بالاسعار المحددة مركزياً من قبل وزارتي النفط والمالية، ومن ضمنها الكميات المباعة (المصدرة) في السوق الدولية إذ تباع باسم شركة التسويق النفطي SOMO التي تشتري هذه الكميات من النفط الخام من شركة نفط الشمال بالسعر المحلي وبيعه بالسعر العالمي، ويبين الجدول (٢٢) الكميات المنتجة من النفط الخام والغاز بنوعيه.

جدول (٢٢) الكميات المنتجة من النفط الخام والغاز في شركة نفط الشمال وأسعار بيعها
للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤

السنة	الكميات المنتجة من النفط الخام (الف برميل)		سعر بيع النفط الخام (دينار/برميل)	سعر بيع الغاز	
	المصدر*	الاجمالي		الغاز الطبيعي (دينار/مقمق)	الغاز المصاحب (دينار/مقمق)
2000	276940	383328	34.73	10000	26788
2001	239294	345040	44.8	10000	26788
2002	193838	294054	76.577	10000	26788
2003	61109	182385	39.4	10000	26788
2004	40577	156068	468.33	10000	133940***

* أي الكميات المباعة في السوق الدولية باسم شركة التسويق النفطي العراقية SOMO حيث تسجل الإيرادات باسم الأخيرة ثم إلى الإيرادات الحكومية.

** مقمق/غاز = مليون قدم مكعب قياسي من الغاز

*** ارتفع السعر من ٢٦٧٨٨ إلى ١٣٣٩٤٠ اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/١

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من التقارير المالية والحسابات الختامية للشركة للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤

يبين الجدول الانخفاض المتواصل في كميات الانتاج الاجمالية والمصدرة والسبب يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض الطاقات الانتاجية المتواصل بسبب تآكل الموجودات وعدم توفر التمويل المطلوب لادامة مستوى الانتاج وزيادته.

٢- مؤشر صافي الربح

يوضح الجدول (٢٣) الارباح المتحققة من عمليات الشركة وانشطتها للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، حيث تم استخراج قيمة الارباح المتحققة من خلال الفرق بين اجمالي الإيرادات واجمالي النفقات.

الجدول (٢٣) الارباح المتحققة في شركة نفط الشمال للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ (مليون دينار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الارباح	3313	2256	4420	18977	6086

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من بيانات التقارير المالية للشركة للعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.

تعكس ارقام الجدول اعلاه تطور قيمة الارباح المتحققة خلال الفترة إذ يلاحظ التذبذب في رقم الربح المتحقق من سنة لآخرى فقد انخفضت الارباح عام ٢٠٠١ بنسبة ٣٢%، ويعزى ذلك إلى توقف تصدير النفط الخام للفترة من ١ - ٢٢ / ١ / ٢٠٠١ ومن ٤ / ٦ - ٩ / ٧ / ٢٠٠١، أي ما مجموعه ٥٧ يوم/عمل، وتقدر الخسارة جراء ذلك بنحو ١,٥ مليار دينار حسب تقديرات الهيئة المالية في الشركة. أما الارتفاع الحاد في الارباح لسنة ٢٠٠٣ فيعود

إلى تحمل وزارة المالية دفع رواتب واجور العاملين في تلك السنة بدلاً عن الشركة، وكذلك بسبب الارتفاع المتواصل في اسعار بيع النفط الخام.

٣ - توزيع النفقات وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي

يقصد بالنفقات هنا كافة عناصر الاستخدامات والمتمثلة بالحسابات المبينة في الجدول (٢٤)، إذ تصنف النفقات التي تتحملها الشركة وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي.

جدول (٢٤) توزيع النفقات في شركة نفط الشمال وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي (مليون دينار)

2004	2003	2002	2001	2000	النفقات
50176	21069	13597	9230	7035	رواتب واجور
3094	2305	3341	3212	3028	مستلزمات سلعية
16276	2898	2920	1092	1655	مستلزمات خدمية
1	1	1	1	2	فوائد قروض
1058	511	727	406	318	اندثارات
1526	1387	1442	1315	1025	مصروفات تحويلية
95	--	223	19	120	مصروفات اخرى
72226	28171	22251	15275	13183	اجمالي النفقات

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من بيانات التقارير المالية لشركة نفط الشمال للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤

٤ - معدل العائد على رأس المال المستثمر

تؤشر هذه النسبة ما يحققه الدينار الواحد المستثمر، وتستخرج بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على رأس المال} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times 100\%$$

ويعكس معدل العائد على رأس المال مستوى الاداء لعمليات الشركة، فكلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على زيادة القابلية الايرادية لهذه العمليات وفي جميع اوجه الانشطة والعكس صحيح والجدول (٢٥) يبين ذلك.

جدول (٢٥) معدل العائد على رأس المال في شركة نفط الشمال للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ (مليون دينار)

السنة	رأس المال المستثمر	الأرباح السنوية	معدل العائد على رأس المال
2000	9052	3313	37%
2001	9874	2256	23%
2002	16968	4420	26%
2003	21134	18977	89%
معدل الفترة	14257	7241.5	44%

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من بيانات التقارير المالية لشركة نفط الشمال للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣

ويحدد المعيار القطاعي في صناعة النفط معدل العائد على رأس المال بـ ٨ - ١٥% (الحسابات الختامية لشركة نفط الشمال، ٢٠٠٢ : أ)، وكان معدل الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ هو ٤٤% تقريباً، وهذا مؤشر يبدو جيداً ولكن بالنظر إلى الآلية التي يتحدد بها سعر النفط الخام الذي تبيعه الشركة، فسعر البرميل الواحد يساوي تكلفة إنتاجه مضافاً إليه ١٥% من هذه التكلفة كهامش ربح (الحسابات الختامية لشركة نفط الشمال، ٢٠٠٤)، وهذا السعر يحدد مركزياً من قبل وزارتي النفط والمالية ولا يعكس بدقة مستوى الأداء. أما السبب الأساسي في انخفاض المعدل عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ فيعود إلى الارتفاع في مبلغ احتياطي رأس المال للمساهمة في إنجاز عدد كبير من مشاريع الخطة الاستثمارية المرتفعة التكاليف لاسيما مشروعات التطوير وحفر الآبار.

٥- مؤشر نسبة هامش الربح

تقيس هذه النسبة مقدار الربح الذي يحققه كل دينار من المبيعات، وتستخرج بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100\%$$

ويوضح الجدول (٢٦) تذبذب نسبة هامش الربح للاعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ في الشركة والسبب الرئيس يعود إلى سياسات التسعير والانتاج والانفاق.

جدول (٢٦) نسبة هامش الربح في شركة نفط الشمال للاعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤
(مليون دينار)

السنة	المبيعات (الإيرادات)	الإرباح	نسبة هامش الربح (أقرب مرتبة عشرية)
2000	16497	3313	20%
2001	17532	2256	13%
2002	26671	4420	17%
2003	47148	18977	40%
2004	78312	6086	7%
معدل الفترة	37232	7010.4	19%

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من بيانات التقارير المالية لشركة نفط الشمال للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤

٦- مؤشر كلفة الانتاج

تنعكس نتائج القرارات المالية للشركة من خلال مؤشر كلفة الانتاج من خلال التقارير الدورية، الا انه في ظل ارتفاع كلف التشغيل لاعتبارات خارجة عن سيطرة ادارة الشركة فان أهمية هذا المؤشر تبقى محدودة بسبب صعوبة فصل اثر التضخم او اثر القرارات المركزية التي تساهم في زيادة النفقات التشغيلية مما ادى إلى ارتفاع كلفة الوحدة الواحدة. ويوضح الجدول (٢٧) التطور الحاصل في كلفة انتاج الوحدة الواحدة من النفط والغاز في شركة نفط الشمال للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.

جدول (٢٧) تطور كلفة انتاج الوحدة الواحدة من النفط والغاز في شركة نفط الشمال للفترة

٢٠٠٠ - ٢٠٠٤

السنة	اجمالي التكاليف التشغيلية (الف دينار)	توزيع الكلف التشغيلية كنسبة مئوية من اجمالي النفقات		الكميات المنتجة			كلفة الوحدة الواحدة	
		نفط خام	غاز مصاحب وحلو	نفط خام (الف برميل)	مقمق غاز*	غاز مصاحب وحلو (دينار/مقمق)	نفط خام (دينار/برميل)	غاز مصاحب وحلو (دينار/مقمق)
2000	13183000	88%	12%	383328	204960	30.2	7718	
2001	15275000	88%	12%	345040	202684.5	38.957	9044	
2002	22251000	88%	12%	294054	204838	66.589	13035	
2003	28171000	88%	12%	182385	157680	34.26	21439	
2004	72226000	88%	12%	156068	176302	407.25	49160	

* مقمق غاز يساوي مليون قدم مكعب قياسي من الغاز.

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من بيانات التقارير المالية والحسابات الختامية للشركة للفترة ٢٠٠٠ -

٢٠٠٤

ثالثاً : المؤشرات الراسمالية

١ - المشاريع الاستثمارية في الشركة

تقوم شركة نفط الشمال بتمويل عملياتها وانشطتها لانتاج النفط الخام والغاز من خلال ما تحققه من ارباح، أي تعتمد في ذلك على التمويل الذاتي، الا ان مشاريع الخطط الاستثمارية كمشاريع تطوير الحقول ووضعها على خطوط الانتاج او اإدامة مستويات الانتاج الحالية او مشاريع حفر الآبار الاستكشافية او التطويرية، والتي تمثل مشاريعاً رأسمالية مرتفعة التكاليف لا تستطيع الشركة الاعتماد على مصادرها التمويلية الذاتية، ولذلك فعمليات تمويل هذه المشاريع تمول مركزياً من قبل وزارة المالية بعد استحصال موافقة وزارة التخطيط. ويبين الملحق (٧) على سبيل المثال مشاريع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٣ والتخصيص المالي لهذه المشاريع في ذلك العام.

ويبين الجدول (٢٨) مجموع النفقات الاستثمارية السنوية على مشاريع الخطط الاستثمارية للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥. ان اغلب المشاريع الاستثمارية للسنوات المبينة في الملحق (٧) هي مشاريع لم يتم انجازها لحد الان مع ان العمل بتنفيذها قد بدأ منذ منتصف العقد الاخير من القرن الماضي ومازالت هذه المشاريع قيد الانجاز مثل مشروع قبة خورماله وتطوير حقول عجيل وحمرين ومعالجة النفط الرطب في حقل باي حسن وتصريف نفوط حقول نينوى من خلال منظومة الخط العراقي - التركي وغيرها.

جدول (٢٨) مجموع المبالغ السنوية لتنفيذ مشاريع الخطط الاستثمارية في شركة نفط الشمال للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٠

نسبة الانجاز المادي	نسبة الانجاز المالي	مجموع المبالغ المصروفة		التخصيصات السنوية المصدقة		
		عملة اجنبية*	عملة محلية	عملة اجنبية*	عملة محلية	
		(مليون دينار)	(مليون دينار)	(مليون دينار)	(مليون دينار)	
--	46.3%	3.136	4151.784	42.35	8868	2000
--	--	--	--	559.5	7470	2001
--	--	2002.4	16308	--	--	2002
65%	45.3%	--	5349	--	11800	2003
--	--	--	20800	--	28000	2004
--	--	--	--	600000	66000	2005

* التخصيصات المالية بالعملة الاجنبية (الدولار) تحول إلى العملة المحلية بضرها ب ١٥٠٠ دينار

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من بيانات :

١- شركة نفط الشمال، هيئة التخطيط والمتابعة/ قسم التخطيط ودراسات المشاريع.

٢- شركة نفط الشمال، الهيئة المالية/ شعبة التمويل المركزي.

٢ - مستويات الانتاج المتوقعة

يبين الجدول (٢٩) مشاريع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٥ والطاقات الانتاجية المتوقعة والمخططة في حالة انجاز هذه المشاريع.

جدول (٢٩) الطاقة الانتاجية المتوقعة لمشاريع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٥

الملاحظات	الطاقة الاضافية المتوقعة (الف برميل/يوم)	المشروع
	65	1- تطوير قبة خورماله في حقل كركوك.
	35	2- استكمال تأهيل منشآت حقل عجيل.
	60	3- تطوير حقل حميرين.
اضافة 200 مقمق غاز/يوم		4- تطوير حقل كورمور الغازي.
اضافة 500 مقمق غاز/يوم		5- التطوير الشامل لحقل صلاح الدين (عكاز).
	10	6- معالجة النفط الرطب في جمبور الجنوبية مع شراء ونصب عازلات الغاز.
عدم توفر البيانات		7- تأهيل محطة الخط العراقي - التركي/2.
عدم توفر البيانات		8- تصريف نفوط نينوى من خلال منظومة الخط العراقي - التركي.
	90	9- إكمال مشروع حقن الماء في حقل باي حسن.
اضافة 360 مقمق غاز/يوم		10- إكمال ربط منظومة الغاز وتأهيل كابسات الغاز المصاحب مع اوعية فصل السوائل في حقل عجيل.
	80	11- شراء ونصب منظومة معالجة وحقن الماء الملوثة في محطات باي حسن الجنوبية والشمالية وداود مع ملحقاتها.
70 بالتعاقد مع مقاولين اجانب و 28 مع شركة الحفر العراقية (لم تنفذ لحد الان).	30	12- حفر 98 بئراً نفطية
عدم توفر البيانات		13- اعمار مستودع محطة كركوك/3.
بالاشتراك مع مشروع رقم 11 اعلاه للوصول إلى 80 الف برميل/يوم		14- معالجة النفط الرطب في حقل باي حسن.
	370	المجموع المتوقع اضافته إلى الطاقة الانتاجية الحالية بعد انجاز المشاريع المخططة.
	700	الطاقة الانتاجية القصوى (2005)

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من بيانات :

١- شركة نفط الشمال، هيئة التخطيط والمتابعة/قسم التخطيط ودراسات المشاريع.

٢- شركة نفط الشمال، هيئة الحقول/قسم هندسة النفط.

يلاحظ من الجدول (٢٩) ان الطاقة الانتاجية القصوى من النفط الخام للشركة هي ٧٠٠٠٠٠٠ برميل/يوم في حالة توفر الظروف الامنية المستقرة، ويتوقع ان يضاف اليها ٣٧٠٠٠٠٠ برميل/يوم في حال انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٥ وبالرجوع إلى الجدولين (٢٨) و (٢٩) يمكن بيان كمية الانتاج المتوقع في الجدول (٣٠) في حال انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية للعام ٢٠٠٥ والتي يصعب على الشركة تحديد الفترة اللازمة للانجاز بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية وبسبب الاوضاع الامنية المتدهورة ويبين الجدول كذلك التمويل الذي تم تخصيصه لانجاز الخطة الاستثمارية للمشاريع.

جدول (٣٠) كميات الانتاج الاضافية المتوقعة وكلف تمويل المشاريع النفطية لعام ٢٠٠٥

الطاقة الانتاجية الاجمالية	التخصيصات المالية الاستثمارية السنوية		الطاقة الاضافية المتوقعة (الف برميل/يوم)	الطاقة الانتاجية الحالية (الف برميل/يوم)
	مليون دولار	مليون دينار		
1070 الف برميل/يوم	400	66000	370	700

المصدر : من إعداد الباحث

٣- خطط التطوير طويلة الامد

في عام ٢٠٠٢ تم وضع دراسة شاملة تستهدف رفع الطاقة الانتاجية من النفط الخام في العراق من قبل وزارة النفط بالتعاون مع شركتي نفط الشمال و نفط الجنوب للوصول إلى مستويات الانتاج المبينة في الجدول (٣١) من خلال انجاز خطط تطوير الحقول وخلال ١٠ سنوات.

جدول (٣١) مستويات الانتاج المتوقعة في شركة نفط الشمال ضمن خطة التطوير الشاملة في العراق لعام ٢٠٠٢

الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة		اجمالي مستوى الانتاج المتوقع (مليون برميل/يوم)	
شركة نفط الشمال	العراق	شركة نفط الشمال	العراق
15 مليار دولار	--	1.5	4
30 مليار دولار	--	2.2	6

المصدر : من إعداد الباحث بالإفادة من بيانات شركة نفط الشمال، هيئة التخطيط والمتابعة/قسم التخطيط ودراسات المشاريع

يوضح الجدول (٣١) ان المتطلبات الاستثمارية المطلوبة لتمويل المشاريع النفطية للوصول إلى مستوى انتاج ١,٥ مليون برميل/يوم في شركة نفط الشمال يتطلب ١٥ مليار دولار تتفق خلال ١٠ سنوات وان الوصول إلى مستوى انتاج ٢,٢ مليون برميل/يوم من النفط الخام في

الشركة يتطلب ٣٠ مليار دولار يضاف إلى ذلك ٦ مليار دولار تكاليف إعادة الاعمار زائداً ٤٦٢ مليون دولار لتعويض ما نهب بعد أحداث الحرب عام ٢٠٠٣.

ان هذه الاحتياجات الاستثمارية الواردة ضمن الخطة تشتمل على كلف التطوير للحقول النفطية في الشركة وتطوير المنشآت اللازمة لنقل النفط الخام والبنية الأساسية اللازمة للانتاج وإدامة الانتاج.

نخلص مما سبق عرضه ان شركة نفط الشمال كحالة دراسية تعد احدى أهم مرتكزات الصناعة النفطية الاستخراجية في العراق، وانها من الشركات التي تستحق البحث والدراسة. وفيما يلي أهم ما توصل اليه الفصل الثاني من معطيات منهجية سيرتكرز عليها الفصل الثالث تحليلاً واختباراً لتحقيق هدف البحث :

أولاً : ان العقدين الاخيرين من عمر الشركة وبفعل الاحداث السياسية المتمثلة بالحروب المتتالية وما رافقها من حصار اقتصادي وما اعقبه من احتلال وتلا ذلك عدم استقرار سياسي في العراق تمثل في عمليات بناء النظام السياسي والحكومي والاقتصادي كل هذا قد خلق نوعاً من التشوهات المعلوماتية حول الصناعة النفطية بشكل عام وشركة نفط الشمال خاصة ولهذا كانت هنالك صيغة من التحول في العراق من حيث قيمة العملة والكلف والرواتب وكلها انعكست على مخرجات الشركة المعلوماتية، وهذا ما ظهر واضحاً في المؤشرات التشغيلية والاستثمارية للشركة. **ثانياً :** ان التغيير الكبير الذي حصل في العراق كان بطبيعته تغييراً في الفلسفة والفكر والايولوجية التي تعنتقها الحكومة سابقاً، وبسبب غياب الافق الزمني المناسب لم تتضح تفاصيل ومعالج استراتيجيات الحكومات الجديدة (المؤقتة والانتقالية)، ولما كانت فكرة التغيير مبنية على التحول من النظام الاقتصادي المركزي باتجاه النظام الاكثر انفتاحاً والذي لم ترسم معالمه فيما يتعلق بالصناعة النفطية بعد، لذلك فقد بقي هنالك تناقض واضح في تحديد الآلية التي تمول بها الحكومة مشاريع صناعة النفط في العراق ومنها حالتنا الدراسية بوصفها احدى أهم المرتكزات التي يقف عليها الاقتصاد العراقي.

ثالثاً : ان ما تم التوصل اليه من خلال سجلات الشركة والتي اظهرت الكلف والايادات ولكنها في واقع الحال كلف وايادات صورية، فالتغير في قيمة الدينار خلال الثلاث سنوات الاخيرة وتبديل العملة والذي تزامن مع سياسات رفع الرواتب والاجور وكذلك الانخفاض الملحوظ في معدلات التضخم، كل ذلك قاد إلى تشوهات انعكست على البيانات الختامية والتقارير المالية للشركة، وتظهر ذلك الجداول بالتتابع.

رابعاً : ان البحث في سجلات الشركة وما تضمنه من بيانات ومعلومات وموازنات استثمارية حول المشاريع المقترحة والمتوقع تنفيذها والمستندة على دراسات او عقود لم تنفذ او ربما مقترحات تعود النما قبل نيسان ٢٠٠٣، بالاضافة إلى ما ورد في الفصل الثاني من اتفاقيات او عقود موقعة لتطوير بعض من حقول الشركة، وبالتالي فان المعطيات التي وردت رهينة النظام الجديد وفلسفته التي ستعكس على استراتيجية الشركة فيما بعد من حيث التعاقد وبناء الشراكات ودخول المستثمر الاجنبي من عدمه.

خامساً : ان البحث في الدور التمويلي للاستثمار الاجنبي المباشر ما هو الا خيار من عدة خيارات قد تتبناه الشركة ضمن القوانين المتاحة والتي ستسن بعد صياغة الدستور وبالتالي فهذه المعطيات ما هي الا خيارات يمكن ان تثري متخذ القرار وتضعه أمام المزيد من الخيارات بدلاً من الخيار الواحد.

الفصل الثالث خيارات تمويل مشاريع شركة نفط الشمال والاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول خيارات تمويل مشاريع شركة نفط الشمال

يتناول المبحث الأول من الفصل الثالث تقييم خيارات تمويل الاستثمارات في شركة نفط الشمال على وفق ما ورد من معطيات أساسية تناولها الفصل الثاني، وتبقى مشكلة التمويل احد أهم المشاكل التي تعترض متخذ القرار. حيث انها تتطلب دراسة مستفيضة للبدائل المتاحة، ويكاد المرء ان يقف على مجموعة من الحقائق بعد التوصيف الذي تم عرضه عبر صفحات الفصل الثاني وتأتي أهمية القرار التمويلي لمثل هذه الشركات الكبرى وفق كل المقاييس والمؤشرات من كونه القرار الفصل في استراتيجية التطوير والتوسع او الانكماش والتقلص والأسباب متعددة منها :

- ١- انها تعتمد على الأسعار التي تحكمها السوق العالمية وبالتالي فايرادات تلك الاستثمارات قد تكون دالة للعديد من الأخطار.
- ٢- ان حجم التمويل لمثل هذه الشركات والحالة الدراسية منها يكون كبيراً جداً بحكم طبيعة الشركة ونشاطاتها وكلفها الاستثمارية العالية.
- ٣- ان الطبيعة المتشابكة والمتداخلة وغياب الهيكلية المؤسسية لمثل هذه الشركة الكبيرة يجعل من قرارات تمويلها غاية في التعقيد وبالتالي فشكل تمويل الشركة ونمطه حكومي مع غياب كامل لاية وثيقة مالية بين الشركة كوحدة مستقلة وبين الحكومة بوصفها طرفاً مالكاً. وقد تبين من الفصل الثاني ان الشركة قد وضعت خطتها الاستثمارية العشرية وفق المستويين المبينين في الجدول (٣٢).

جدول (٣٢) الخطة الاستثمارية العشرية في شركة نفط الشمال

المستوى	انتاج العراق	حصة الشركة	الحاجة التمويلية	المدى الزمني
الاول	4 مليون برميل يوميًا	1.5 مليون برميل يوميًا	15 مليار دولار	عشر سنوات
الثاني	6 مليون برميل يوميًا	2.2 مليون برميل يوميًا	30 مليار دولار	عشر سنوات

خيارات التمويل في شركة نفط الشمال الخيار الاول : التمويل الحكومي

يمكن للحكومة ان توفر عبر موازنتها الاستثمارية مبلغاً تخصيصياً سنوياً ولمدة عشر سنوات قادمة ويبين الجدول (٣٣) التخصيصات السنوية التي من المحتمل ان تتحملها الحكومة وتوفرها لتمويل المشاريع الاستثمارية النفطية في شركة نفط الشمال وفقاً للمستويين المتوقعين من الانتاج ضمن الخطة الاستثمارية العشرية.

جدول (٣٣) التخصيصات الحكومية السنوية المطلوبة لتمويل المشاريع النفطية في شركة نفط الشمال للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥

السنة	التمويل الحكومي المطلوب	
	لمستوى انتاجي 1.5 م. ب. ي	لمستوى انتاجي 2.2 م. ب. ي
2006	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
2007	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
2008	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
2009	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
2010	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
2011	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
2012	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
2013	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
2014	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
2015	1.5 مليار دولار	3 مليار دولار
المجموع	15 مليار دولار	30 مليار دولار

إذ يبين الجدول (٣٣) ان الوصول إلى الطاقة الانتاجية ١,٥ مليون برميل يومياً يتطلب ١٥ مليار دولار موزعة على عشر سنوات بواقع ١,٥ مليار دولار سنوياً. وان الارتفاع بالطاقة الانتاجية إلى ٢,٢ مليون برميل يومياً في غضون عشر سنوات يتطلب تخصيص ٣٠ مليار دولار بواقع ٣ مليار دولار سنوياً وكما يبين ذلك الجدول (٣٣) وهنا يمكن ان تحقق الشركة بعضاً من الايجابيات ومنها :

- ١- يمكن للشركة ان تعمل بشكل وطني مستقل وتكون تابعاً لسياسة الحكومة بكل ما تفرضه من اجراءات وضوابط كون الشركة جزءاً لا يتجزأ منها.
 - ٢- تبتعد الشركة عن تحميل الموازنة العامة بمزيد من الالتزامات المتمثلة بالقروض وتسديد المزيد من الفوائد في حال اللجوء إلى خيار الاقتراض.
 - ٣- تكون العوائد المتحققة من المشاريع لصالح الموازنة العامة للدولة من دون ان تكون هناك حصة من الارباح للشريك الاجنبي ان وجد.
- وفي المقابل تخضع لعدد من السلبيات ومنها :
- ١- الابتعاد عن الحصول على المستوى التكنولوجي المتطور الذي اتسمت به الصناعة النفطية في الوقت الراهن.
 - ٢- ستخضع الشركة للتمويل الحكومي بكل سلبياته ولاسيما الخضوع لروتين الحكومة واجراءاتها والابتعاد عن الحصول على المهارات الادارية الحديثة التي ستكسبها ميزة تنافسية يمكن ان تكتسبها من الغير.
 - ٣- ستخضع الشركة للمناورات السياسية، وستكون الخطط التوسعية في الشركة دالة للتغييرات السياسية كونها جزءاً من الحكومة.

٤- فضلاً عن تحميل الموازنة العامة بالمبالغ الكبيرة المطلوبة لتمويل مثل هذه المشاريع في ضوء خضوع الموازنة للصعوبات التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني والتمثلة بنفقات اعادة الاعمار والنفقات الجارية.

الخيار الثاني : التمويل بالقروض الخارجية

لابد من الاخذ بنظر الاعتبار عند التفكير في الخيار التمويلي عن طريق القروض الخارجية المديونية الكبيرة التي على العراق والتي تم عرضها عبر صفحات الفصل الثاني، فالعراق في ظل هذا الخيار غير قادر على سداد التزاماته بسبب صعوبات سداد الالتزامات المتراكمة عبر سنوات. وبالرغم مما للقروض من منافع الا ان حالة العراق تجعله غير قادر على توفير التمويل اللازم لتمويل مشاريع صناعة النفط عن طريق القروض بفعل الاحداث والظروف السياسية التي شهدتها العراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة. كما ان القروض تجعل صناعة النفط في العراق مازالت مبتعدة عن الاحتكاك بصورة مباشرة بالمستوى التكنولوجي المطلوب واساليب الادارة الحديثة.

ان أهم ما ينبغي التاكيد عليه ضمن هذا الخيار هو الحال التي يعيشها العراق، وان الاقتراض يخضع لتحليل القدرة الائتمانية للمقترض، ولما كان العراق مغرقاً بالديون والاهم من ذلك هو حالة النكول التي اتسم بها الاقتصاد العراقي بفعل عدم التزامه بسداد ديونه فانه من الصعب جداً ان نجد الشركة وهي حكومية بملكيتها من يقرضها، فغياب الثقة بين المقرض والمقترض يجعل من هذا الخيار حالة بعيدة كل البعد عن الواقع. وايضاً فالعراق يعيش حالة من التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفترة تتسم بانها مرحلة تأرجح بين النظام الاقتصادي المركزي والنظام الاقتصادي الأكثر انفتاحاً، وبالتالي فان المؤسسة المالية المسؤولة عن ذلك هو البنك المركزي العراقي لم يكتسب سلطته الفاعلة مما يعني ان النظام المالي والمصرفي لازال بعيداً عن التداخل مع النظم المالية والمصرفية العالمية. كل هذا يجعل من خيار الاقتراض امراً في غاية الصعوبة والنفق لتمويل نشاطات الشركة قيد الدراسة.

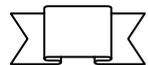
الخيار الثالث : التمويل عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر

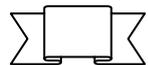
السيناريو المفترض : قبول الاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعة النفطية – حالة شركة نبط الشمال

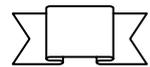
يبين الجدولان (٣٤) و (٣٥) الكميات المتوقع انتاجها من النفط الخام في شركة نبط الشمال باعتماد المستويين التمويليين ١٥ و ٣٠ مليار دولار للوصول إلى المستويين الانتاجيين ١,٥ و ٢,٢ مليون برميل/يوم على التوالي، كما ويبين الجدولان الايرادات المتوقعة من بيع هذه الكميات باعتماد الاحتمالات السعرية المفترضة بين ١٠ - ١٠٠ دولار للبرميل في كل من المستويين، ويظهر الجدولان ايضاً القيم الحالية Present Value لهذه الايرادات عند معدلات الخصم ٦% و ١٠% كمعدلات مفترضة.

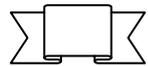
ان مستوى الطاقة الانتاجية القصوى لشركة نبط الشمال لسنة ٢٠٠٥، كما تم عرضه في الفصل الثاني هو ٧٠٠ الف برميل/يوم، ان اعتماد المستوى التمويلي الاول (١٥) مليار دولار يمكّن من الوصول بالطاقة الانتاجية إلى ١,٥ مليون برميل/يوم أي بزيادة قدرها

٨٠٠ الف برميل/يوم في نهاية السنة العاشرة للخطة العشرية للشركة، أي في سنة ٢٠١٥ بافتراض ان العمل في تنفيذ هذه الخطة سيبدأ في العام ٢٠٠٦، إذ تم افتراض ان الطاقة الإنتاجية تزداد حسب متوالية هندسية متزايدة بمقدار ٨٠ الف برميل/يوم سنوياً كما يظهر ذلك في الجدول (٣٤). ويبين الجدول (٣٥) ان الوصول إلى مستوى انتاجي ٢,٢ مليون برميل/يوم يمكن ان يتم من خلال اعتماد المستوى التمويلي الثاني (٣٠) مليار دولار، إذ ستزداد مستويات الانتاج بمعدل ١٥٠ الف برميل/يوم سنوياً، أي باضافة ١,٥ مليون برميل/يوم إلى مستوى الطاقة الانتاجية الحالي وهو ٧٠٠ الف برميل/يوم.









وقد تم اعتماد نموذج العوائد المالية المعتمد من قبل OPEC^(*)، إذ ستحصل شركة نفط الشمال (الحكومة) على ٥٣,٦% ويحصل الطرف الاجنبي المستثمر على ٤٦,٤% من القيم الحالية للايرادات المتوقعة، ويبين ذلك الجدولان (٣٦) و (٣٧) على التوالي. وقد تبين ما يلي :

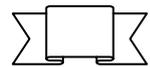
١ - امكانية الشركة في جذب المستثمر الاجنبي

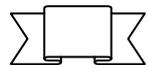
يعد مفهوم صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية من أهم المعايير التي تأخذها الشركات التي تنوي الدخول في مشاريع استثمارية تتوزع تدفقاتها النقدية على عدد من السنوات التي تعقب عملية تنفيذ المشروع، وينطبق هذا الكلام على قطاعات الاعمال جميعها، وكذلك فان الاسعار المتوقعة لبيع برميل النفط الخام هي من أهم الاعتبارات المأخوذة في حسابان الشركات العاملة في القطاع النفطي عند التفكير باتخاذ القرار الاستثماري في مشاريع تتصف بارتفاع تكلفتها التمويلية مثل مشاريع استكشاف حقول النفط وتطويرها كمشاريع الخطة العشرية للتطوير في شركة نفط الشمال الموضوعة عام ٢٠٠٢ ولم يبدأ التنفيذ لاي من هذه المشاريع بسبب عدم قدرة الموازنة العامة للحكومة على توفير التمويل اللازم لتمثل هذه المشاريع، فالمستثمر الاجنبي يتحمل اعباء توفير الاموال اللازمة لتمويل عمليات استكشاف الحقول النفطية وتطويرها حتى مرحلة الاكتشاف التجاري، ولذلك يصبح من المهم للطرف الاجنبي احتساب صافي القيمة الحالية Net Present Value للايرادات المتوقعة إذ ترتفع هذه القيم كلما ارتفع سعر برميل النفط الخام، كذلك فان لاسعار الفائدة أهمية كبيرة بالنسبة للشركة الاجنبية لان احتساب صافي القيمة الحالية يعتمد على معدلات الخصم التي تخصم بها التدفقات المستقبلية خلال السنوات العشر لتنفيذ الخطة. ان ارتفاع معدلات الخصم وانخفاض اسعار البيع ربما يعدان المتغيرين الاكثر خطورة في مثل هذه القرارات الاستثمارية إلى جانب الخطر السياسي الذي يعترى عمليات اقامة مثل هذه المشاريع.

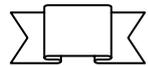
ويبين الجدول (٣٨) صافي القيم الحالية للايرادات المتوقعة للمستثمر الاجنبي على وفق المستويين التمويلين ١٥ و ٣٠ مليار دولار وبالاحتمالات السعرية ما بين ١٠ - ١٠٠ دولار للبرميل كمعدل تباع به الكميات المنتجة من النفط الخام وباسعار الخصم ٦% و ١٠%، مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم احتساب الاستقطاعات الضريبية على ارباح الشركات الاجنبية، إذ ينبغي تحديد ذلك بموجب السياسة الضريبية التي ستتبع في ضوء ما يمكن ان يجذب المستثمر الاجنبي لاسيما في هذه المرحلة التي يواجه خلالها الاستثمار الاجنبي المباشر مخاطر سياسية صعبة. وبحسب تقديرات المركز الدولي للضرائب والاستثمار بالتعاون مع مركز دراسات الطاقة العالمي ومعهد اكسفورد للتنبؤات الاقتصادية فان ٣٥% كمعدل للضريبة على ارباح الشركات النفطية الاجنبية في العراق يعد عادلاً اذا ما تم الاخذ بالاعتبار التكلفة المنخفضة للانتاج في العراق (International Tax and Investment Center, 2004 a : 40).

(*) اعتمد نموذج OPEC في توزيع الايرادات المتوقعة وهو حالة مفترضة يمكن ان تتغير باي اتفاق بين شركة

نفط الشمال (الحكومة) والمستثمر الاجنبي







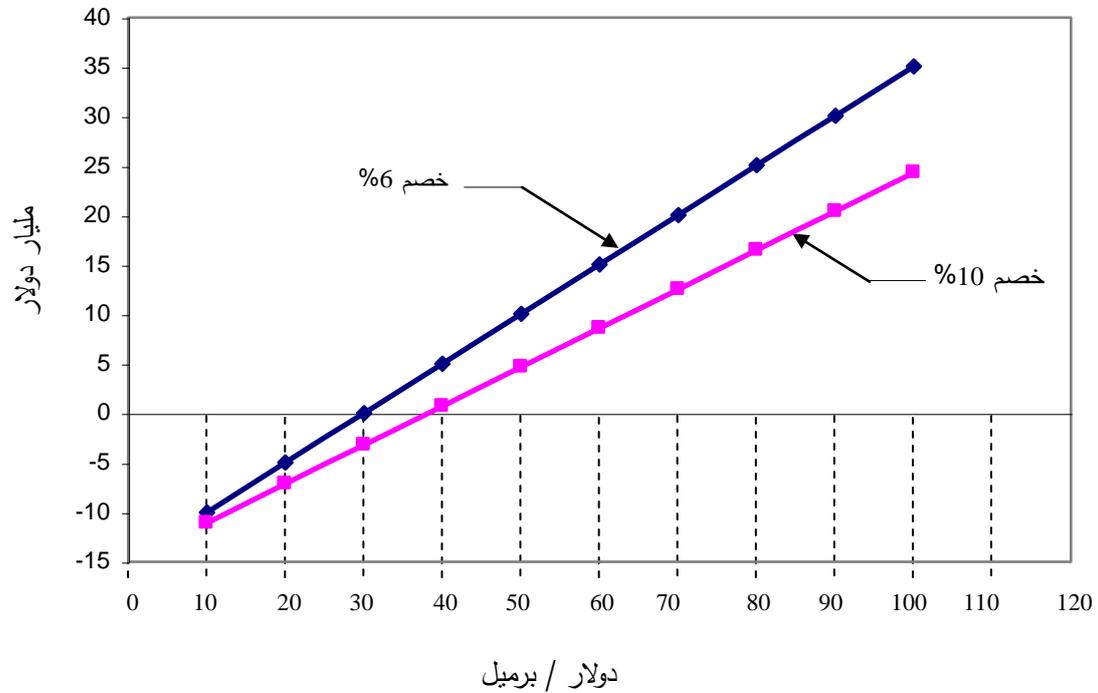
ويلاحظ من الجدول (٣٨) ان المستثمر الاجنبي وضمن المستوى التمويلي الأول (١٥ مليار دولار) يحقق خسارة تبلغ قرابة ٣,١٩٨ مليار دولار عند سعر ٣٠ دولار للبرميل كمعدل خلال العشر سنوات عند معدل خصم ١٠%، ويحقق ربحاً مقداره ٢٣,٩ مليون دولار كصافي قيمة حالية عند السعر ٣٠ دولار للبرميل عند معدل الخصم ٦% وهنا فهو لا يحقق ربحاً اذا انخفضت الأسعار عن ٣٠ دولاراً للبرميل عند معدل الخصم ٦% و ٤٠ دولاراً للبرميل عند معدل الخصم ١٠%.

أما عند المستوى التمويلي الثاني (٣٠ مليار دولار) فان صافي القيم الحالية المبينة في الجدول (٣٨) تبين ان المستثمر الاجنبي يحقق خسارة تبلغ ١,٨٣ مليار دولار عند السعر ٣٠ دولار للبرميل ومعدل خصم ٦%، ويحقق خسارة بمقدار ٤٩٤,٩ مليون دولار عند سعر ٤٠ دولار للبرميل ومعدل خصم ١٠%.

وتبدأ الارباح بالتحقق في هذا المستوى التمويلي عند سعر ٤٠ دولار بمعدل خصم ٦% وسعر ٥٠ دولار ومعدل خصم ١٠%.

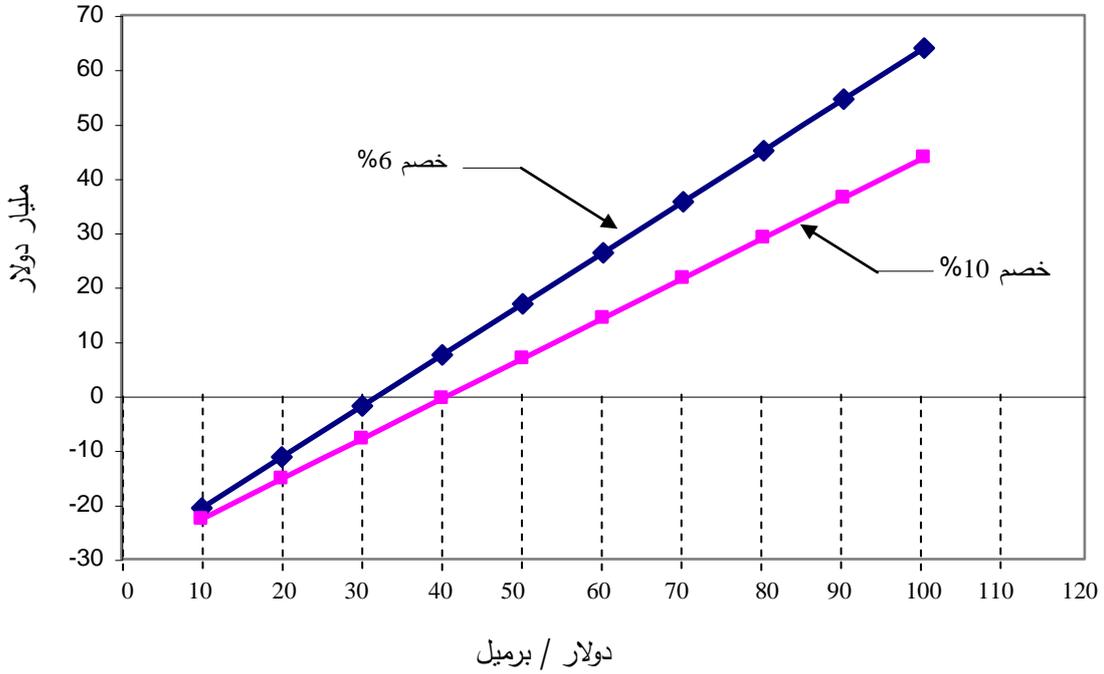
ويبين الشكل (١٠) صافي القيم الحالية للايرادات النفطية المتوقعة على وفق المستوى التمويلي ١٥ مليار دولار باعتماد معدلات الخصم ٦% و ١٠% وباحتمالات السعريّة المفترضة من ١٠ - ١٠٠ دولار للبرميل كما ويبين الشكل (١١) ذلك عند المستوى التمويلي ٣٠ مليار دولار.

الشكل (١٠) صافي القيمة الحالية NPV للتدفقات النقدية المتوقعة للمستثمر الأجنبي من مشاريع الخطة العشرية في شركة نفط الشمال على وفق المستوى التمويلي ١٥ مليار دولار



المصدر : من اعداد الباحث

الشكل (١١) صافي القيمة الحالية NPV للتدفقات النقدية المتوقعة للمستثمر الاجنبي من مشاريع الخطة العشرية في شركة نفط الشمال على وفق المستوى التمويلي ٣٠ مليار دولار.



المصدر : من إعداد الباحث

٢- إيرادات شركة نفط الشمال (الحكومة)

لقد بين الجدولان (٣٦) و (٣٧) حصة الحكومة ممثلة بشركة نفط الشمال من التدفقات النقدية المتوقعة من مشاريع الخطة العشرية في الشركة تبعاً للمستويين التمويليين ١٥ و ٣٠ مليار دولار على التوالي، حيث تم بيان ان حصة الشركة هي ٥٣,٦% من مجموع الإيرادات الكلية المتحققة وهذه النسبة تمثل الحد النهائي لما تحصل عليه الحكومات المضيفة للشركات النفطية الاجنبية من عوائد بعد الأخذ بنظر الاعتبار احتساب كافة الاستقطاعات المالية للتدفقات النقدية (32 : OPEC, 2002)، ان حصة الحكومة هنا والمستثمر الاجنبي قد تم احتسابهما قبل الضريبة على الارباح المتوقعة لشركات النفط الاجنبية وبالتالي حصة الحكومة من الإيرادات النفطية سوف تزداد بازدياد معدل الضريبة الذي سيتم احتسابه على الارباح التي تحققها الشركات النفطية الاجنبية، ان تحديد المعدل الضريبي هنا يجب ان يرتبط بمدى الإبقاء على القرار الاستثماري جذاباً بالنسبة للمستثمر الاجنبي.

نستنتج مما سبق ان نقطة الصفر في الشكلين البيانيين (١٠) و (١١) هي حالة الفصل بين ربح المستثمر الاجنبي وخسارته، مما يعني ان المستثمر يمكن ان يحقق خسارة ضمن المستوى التمويلي ١٥ مليار دولار عند ما يكون السعر ٢٠ دولاراً للبرميل عند معدل خصم ٦% ويحقق خسارة عندما يكون السعر ٣٠ دولاراً عند معدل خصم ١٠%، وضمن المستوى التمويلي ٣٠ مليار دولار فقد تبين ان المستثمر الاجنبي يحقق خسارة عندما يكون سعر البيع البرميل ٣٠ دولاراً عند معدل الخصم ٦% ويحقق خسارة ايضاً عندما يكون معدل الخصم ١٠% وسعر البيع ٤٠ دولاراً للبرميل.

وبالتالي تتحقق فرضية البحث من ان الخيار التمويلي عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر لشركة نفط الشمال (الحكومة) يوفر فرصة للشركة يمكن ان تنتهز من خلال انتقاء افضل العروض التي يقدمها الممول (المستثمر) الاجنبي، فالربحية العالية المتوقعة من الاستثمارات في شركة نفط الشمال تدفع بالشركات النفطية الأجنبية للتنافس فيما بينها للحصول على مثل هذه الفرص الاستثمارية.

ان الخيارات التي طرحها البحث في تمويل الانشطة والمشاريع الاستثمارية في شركة نفط الشمال كحالة دراسية ما هي الا محاولة لتوضيح ابعاد المشكلة التمويلية التي تعاني منها الشركات في العراق، واذ يضع البحث هذه النتائج واهمها الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تمويل عمليات تطوير حقول النفط في الشركة قيد الدراسة فان هذا لا يخرج عن كونه سيناريو يمكن ان يدرس من قبل متخذ القرار مستقبلاً وتدرس سلبياته وايجابياته ضمن ما سيطرحه الدستور وحملة القوانين والتشريعات الوطنية التي سوف تصدر.

لقد تبين ان الارتفاع في اسعار النفط الذي كانت بدايته قبل اكثر من ثلاث سنوات وهي مستمرة بالارتفاع كظاهرة يشهدها العالم ذات مضمون ايجابي للمستثمر الاجنبي وهذا ما يجب ان يتوقف عنده متخذ القرار، وبالتالي فقد طرح البحث ذلك ضمن احتمالات متعددة تراوحت بين ١٠ - ١٠٠ دولار للبرميل مما يعني ان هناك نقطة للفصل تجعل من هذه الشركة او تلك عنصراً جذاباً للاستثمار او ربما طارداً له، كل هذا يمكن ان يبرر حركية الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يسعى بالتاكيد إلى تحقيق الربح وتعظيمه، ولكن لا بد من الاخذ بالحسبان الاتجاه الاخر المتمثل باحتمالات انهيار الاسعار النفطية وكل هذا رهن بتحركات السوق النفطية واحتمالات ظهور الاستكشافات النفطية في مناطق اخرى من العالم وكل هذا رهن بتحركات السوق النفطية التي تحكمها عوامل تخرج عن اطار هذا البحث والتي تم التطرق اليها باختصار في الفصل الاول.

ان التحدي الاهم الذي يواجه المستثمر الاجنبي في العراق يتمثل في الاخطار السياسية Political Risk التي لم يتناولها البحث بالدراسة والتي تركت كأفق مفتوح لمزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية.

المبحث الثاني الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات يمكن عرض أهمها بالاتي :
- ١- يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من افضل المصادر التمويلية التي تتطلبها المشاريع التنموية في البلدان النامية لما يمتاز به هذا المصدر بالمقارنة مع القروض او الاستثمارات المحفظية كما عرضت لذلك الدراسة.
 - ٢- يتسم الاستثمار الاجنبي المباشر بكونه احد أهم الظواهر التي تسود عالم اليوم، وان مراجعة بسيطة للبيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة والتي تم التعرف عليها اثناء المسح الاولي لظاهرة الدراسة تظهر ان هناك سباقاً تنافسياً بين الدول والشركات ومنها من قطع شوطاً طويلاً في هذا المضمار كالسعودية وتركيا والاردن كدول مجاورة للعراق، وهناك من الدول من يسعى الان سعياً حثيثاً لاستقطاب المزيد من هذه الاستثمارات والتوجه للدخول ضمن المدى الذي رسمه القرن الحادي والعشرين.
 - ٣- يعد العراق من البلدان القلائل التي تخلو من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ولهذا مبرراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واذ يبرز الاستثمار الاجنبي المباشر كعنوان مهم في العراق فان البيئة القانونية في العراق تقف عقبة امام دخول ذلك الاستثمار جنباً إلى جنب مع الاخطار التي تعترضه.
 - ٤- ان العقدين الاخيرين من عمر شركة نفط الشمال وبفعل الاحداث السياسية وما تلاها من عدم استقرار سياسي في العراق تمثل في عمليات بناء نظام سياسي وحكومي واقتصادي، كل هذا قد خلق نوعاً من التشوهات المعلوماتية حول الصناعة النفطية في العراق من حيث قيمة العملة والكلف وغيرها كلها انعكست على مخرجات الشركة المعلوماتية وهذا ما ظهر واضحاً في المؤشرات التشغيلية والاستثمارية وقد اظهرت الجداول بالتتابع كل ذلك.
 - ٥- تعد شركة نفط الشمال من أهم المرتكزات التي يقف عليها الاقتصاد العراقي باعتبارها تسهم في تكوين جزء مهم من الدخل القومي، واطهرت الدراسة بان هذه الشركة من الشركات الكبيرة الحجم وفق المعايير المعتمدة في تحديد حجم المنظمات، ولذلك فهي تستحق المزيد من الدراسة.
 - ٦- ان طرح موضوع التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر لاسيما في صناعة النفط في العراق ليس جديداً، وانما يعود إلى ما قبل أحداث حرب الخليج ١٩٩١، فقد كانت هناك العديد من المبادرات بهذا الاتجاه.
 - ٧- ان الوضع الاقتصادي المتردي الذي يمر به الاقتصاد العراقي والاحتياجات المالية الكبيرة التي تتطلبها مشاريع اعادة الاعمار وزيادة مستوى دخل الفرد وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة او تقليصها تفرض العمل على توفير التمويل الكافي لانجاز مشاريع تطوير حقول النفط وزيادة الانتاج لتوفير الاموال اللازمة لمواجهة هذه المشاكل.

- ٨- يرتبط موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر باحتكار التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي لابد من التعامل معه وفق منظور التطوير التكنولوجي الذي يتحقق عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر في المدى البعيد.
- ٩- ان دراسة شركة نفط الشمال كحالة دراسية لاستقطاب وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لتمويل انشطتها الاستثمارية حالة يمكن مما اظهرته النتائج ان تكون دالة لمتغيرات عديدة منها اسعار النفط وبالتالي فان ما يمكن استنتاجه ان العائد والمنفعة والكلف والاحطار تكون دالة لمتغيرات سوق النفط واسعاره.
- ١٠- ان التطور والتوسع كاستراتيجية للشركة يتطلب تمويلًا هائلاً تواجه الحكومة صعوباتاً عديدة لتوفيره، وهنا لا يمكن استبعاد الاستثمار الاجنبي المباشر من ان يكون خياراً تمويلياً مهماً.

ثانياً : التوصيات

- ١- القبول بخيار الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر لتمويل مشاريع الصناعة النفطية في العراق لما يتمتع به من مزايا عرضتها الدراسة بالمقارنة بخياري التمويل الحكومي والقروض لما يرافقهما من عقبات وسلبيات تم عرضها عبر صفحات البحث.
- ٢- تكون مدة العقود النفطية في العراق والحالة الدراسية تحديداً هي عشر سنوات او المدة الكافية لإنجاز الخطة العشرية في شركة نفط الشمال، فهذه الفترة كافية لجعل المشاريع جذابة للمستثمر الأجنبي لما توفره من عوائد عرضها الجانب العملي للدراسة.
- ٣- ضرورة الحرص على التعامل مع الشركات النفطية الأجنبية التي توافق على ان تكون العمالة العراقية هي المصدر الأساسي لتوفير العمالة في الجانبين الفني والإداري من اجل المساهمة في القضاء على جزء من البطالة وزيادة إجمالي الناتج المحلي.
- ٤- الاحتكاك بالمستوى التكنولوجي المتقدم للاستفادة منه في ادارة صناعة النفط في العراق بشكل اكثر كفاءة بعد انتهاء فترة عقود التطوير والاستغناء عن خدمات المستثمر الأجنبي.
- ٥- وضع نظام ضريبي على أرباح الشركات النفطية يوائم بين كلف الاستخراج المنخفضة التي تتسم بها صناعة النفط في العراق وبين المعدل الضريبي الذي يبقي قرار الاستثمار قراراً جذاباً للمستثمر الاجنبي.
- ٦- العمل على تمويل مشاريع الاقتصاد المحلي المختلفة من الارباح التي يحققها الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل مباشر او عن طريق اقرض مؤسسات القطاع الخاص او الحكومي، وبالتالي تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية .
- ٧- يمكن للحكومة بعد تأهيل الصناعة النفطية وتوفير الأموال اللازمة بعد ذلك والاحتكاك بالمستوى التكنولوجي المطلوب الاستغناء عن المستثمر الأجنبي والقيام بتمويل المشاريع النفطية من الموازنة العامة للدولة.
- ٨- توفير البيئة القانونية التي تسهل من عملية دخول المستثمر الأجنبي إلى القطاع النفطي وإنشاء مؤسسة خاصة لذلك تتولى القيام باجراء الدراسات والتقييمات الخاصة بمدى المنافع المتحققة من دخول المستثمر الاجنبي المباشر من عدمه.

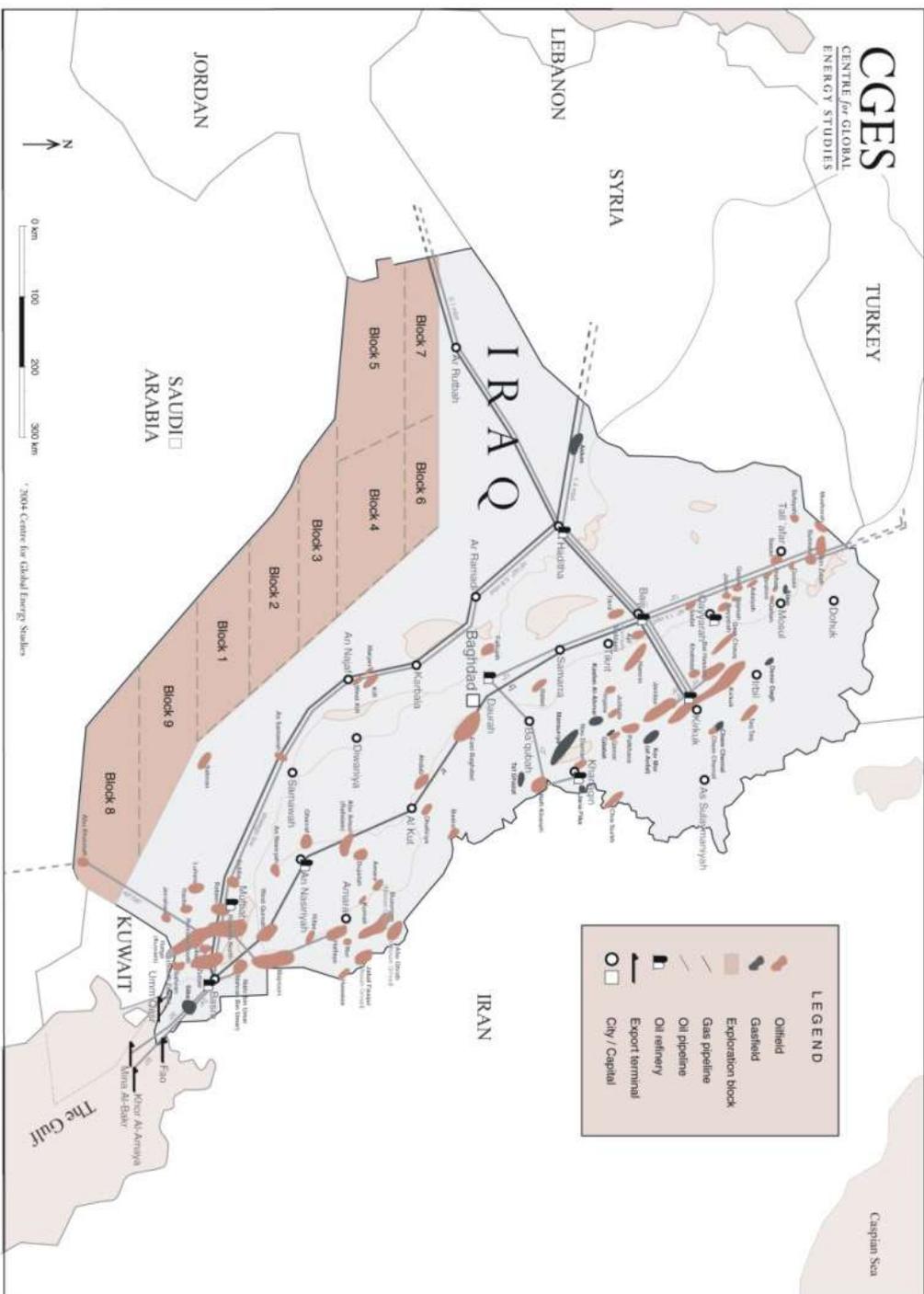
الملحق (١) الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام في مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم لسنوات
مختارة (مليار برميل)*

2002	2001	2000	1990	1980	1970	البلد
12.2	11.3	11.3	9.3	9.3	6.2	كندا
12.6	26.9	28.3	51.3	47.2	3.2	المكسيك
22.5	22.0	21.8	26.3	29.8	47.6	الولايات المتحدة
77.8	77.7	76.8	60.1	19.5	14.0	فنزويلا
148.1	157.3	156.9	157.9	113.5	82.3	مجموع الأمريكيتين
11.2	10.3	10.1	10.0	5.0	1.0	النرويج
4.7	4.9	5.0	3.8	14.8	1.0	المملكة المتحدة
19.2	18.2	18.1	17.1	22.5	3.6	مجموع أوروبا
60.0	48.6	48.6	--	--	--	روسيا
77.8	57.0	57.0	57.0	63.0	77.0	مجموع الجمهوريات في الاتحاد السوفيتي السابق
99.1	99.1	99.5	92.9	58.3	70.0	ايران
112.5	112.5	112.5	100.0	30.0	32.0	العراق
96.5	96.5	96.5	97.0	67.9	80.0	الكويت
5.9	5.8	5.8	4.4	2.5	1.7	عمان
15.2	15.2	13.2	3.0	3.6	4.3	قطر
262.8	262.7	262.8	260.3	168.0	141.4	السعودية
97.8	97.8	97.8	98.1	30.4	12.8	الإمارات
646.2	696.1	694.6	661.9	362.7	343.6	مجموع الشرق الاطوسط
11.3	11.3	11.3	9.2	8.2	8.1	الجزائر
36.0	36.0	36.0	22.8	20.3	29.2	ليبيا
31.5	31.5	29.0	17.1	16.7	9.3	نايجيريا
93.6	92.8	90.0	59.7	52.5	52.9	مجموع افريقيا
18.3	24.0	24.0	24.0	19.0	20.0	الصين
5.6	5.0	5.0	5.5	3.4	0.8	الهند
5.1	5.1	5.1	5.4	11.6	10.0	اندونيسيا
36	41.2	41.0	40.3	38.1	33.0	مجموع اسيا
1076.2	1067.8	1062.9	797.5	654.5	595.0	مجموع العالم

* تم استبعاد البلدان التي تقل فيها كمية الاحتياطي عن ٥ مليار برميل من قبل الباحث

المصدر : Oil and Energy Trends, Annual Statistical Review, May 2003, p. 26 – 27.

مناطق (٢) خارطة العراق النفطية



الملحق (٣) الهيكل التنظيمي لصناعة النفط في العراق كما في ١٤ تشرين الاول ٢٠٠٤



International Tax and Investment Center, Special Report, 2004 a, p. 59.

www.iticnet.org

المصدر :

الملحق (٤) تطوير حقول النفط والغاز العراقية المخططة في حزيران ١٩٩٧

الحقل	الاحتياطيات المحتملة (مليار برميل)	اقصى انتاج محتمل (الف برميل/يوم)	الشركات الداخلة في مفاوضات مع الحكومة لتطوير الحقول وبلدانها الام	كلفة المشروع الكلية (مليار دولار)
الاحدب	1.4	90 000	CNPC و Norinco (الصين) Petro Pina، (بلجيكا) Preussag (المانيا) (عقود)PSC وقعت في حزيران 1997	1.3
عين زالة	؟	E. O. R	Chauvco resources (كندا)	؟
الغراف	1	100 000	CPC (تايوان)، Kriti (اليونان)، TPAO (تركيا)، Branch Energy (المملكة المتحدة)، Japex (اليابان)	؟
حلفاية	5 - 2	300 000-200 000	BHP (استراليا)، مجموعة شركات Ssangyongled (كوريا الجنوبية) CNPC، بالاضافة الى شركة هنغارية	؟
حميرين	؟	80000	IPC (كندا)، بالاضافة الى شركة تشيكية	؟
خورمالة	1.5	100000 - 60000	شركات عراقية محلية، مع وجود مناقشات مع شركة Petrom (رومانيا) لتوقيع عقد للحفر وهندسة النفط	؟
اللحيس	؟	30000	Machinoexport (روسيا)، CNPC و Lamaj (هولندا)	؟
مجنون	30 - 10	600000	Eif (فرنسا)	4 - 3
المنصورية (وحقول غاز اخرى)	9.5 ترليون قدم مكعب	1 مليار قدم مكعب غاز/يوم	TPAO، Botas، Tekfen وقعت في اذار 1996، BHP و TransCanad Piplines، ومجموعتان من شركات روسية وتركية	2
نهر عمر	6	500000 - 400000	Total (فرنسا)	؟
الناصرية	2	250000 - 220000	Agip (ايطاليا)، Respol (اسبانيا)	؟
الرميلة الشمالية	4 - 3	تطوير مكامن جديدة لانتاج 500000	Lukoil، Machinoimport، Zarubezhneft، Tatarneft (كلها شركات روسية) وغيرها	؟
الرافدين	؟	75000	Sinochem (الصين)، Kondpetroleum (روسيا)، Pacific Resources (المملكة المتحدة) و Perenco (فرنسا/المملكة المتحدة)	؟
الرتاوي	2	250000 - 200000	Royal Dutch / Shell، Escondido (كندا)، CanOxy، Crescent petroleum، Petronas (ماليزيا) (الامارات)	؟
صوبا	؟	؟	Lamaj، CNPC، Machinoimport	؟
طوبا	0.5	80000	Petromina (اندونيسيا)، ONGC (الهند) و Sonatrach (الجزائر)	؟
غرب القرنة	15	750000 - 500000	Lukoil (52.5%)، Zarubazhneft (11.25%)، و شركات عراقية تختارها الحكومة العراقية (25%)، عقد PSC وقع في اذار 1997	3.7
الهضبة الغربية	غير مستكشفة	؟	Agip، Demine، StatOil، Petrofina، Petronas، Repsol، TPAO، Preussag، Crescent، Petrom، Ranger Oil، CNPC، CanOxy، Escandido، Sonatrach، Royal Dutch / Shell، BHP اتحادات شركات متنوعة من الهند وكوريا بالاضافة الى شركة هنغارية	؟

المصدر :

U. S. Energy Information Administration Country Analysis Brief-Iraq, February, 1998, p. 11 - 12, www.converger.com/eia/Iraq.htm.

الملحق (٥) الهيكل التنظيمي لشركة نפט الشمال



المصدر: التقرير السنوي لشركة نפט الشمال

الملحق (٦) التشكيلات الرئيسية في شركة نفط الشمال واهم واجباتها

الهيئة/الشؤون	الاقسام/الشعب المركزية	الواجبات الرئيسية
الهندسية	قسم الهندسة الميكانيكية قسم الهندسة الكهربائية قسم الهندسة المدنية قسم هندسة السيطرة والنظم قسم هندسة الاتصالات قسم التصميم والدراسات الهندسية قسم المشاريع	* صيانة وإدامة المنشآت الصناعية والخدمية وخطوط الانابيب لانتاج وتصدير النفط الخام وتجهيز المصافي وكبس الغاز بالطاقات المطلوبة * تشغيل وصيانة منظومات الاتصالات والسيطرة لكافة مواقع ومحطات الشركة * توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية * تقديم خدمات العروض الهندسية المختلفة * إعداد التصميم والدراسات الهندسية وتنفيذ المشاريع التطويرية ذات العلاقة بالانتاج وتحسين اداية مرافقه * توفير الماء الصناعي ومياه الشرب * الفحص الهندسي لكافة معدات وخطوط أنابيب الشركة
الحقول	قسم هندسة النفط قسم الحفر قسم الجيولوجيا قسم البحوث والسيطرة النوعية	* اعداد الدراسات الممكنية والسيطرة على مكامن الشركة * المسوحات الجيولوجية والسيطرة الجيولوجية * البرمجة والإشراف على عمليات الحفر واستصلاح الآبار وتوفير المواد لها. * فحص واكمال الآبار وتنفيذ القياسات الحقلية والإشراف على عمليات الحس * السيطرة النوعية على المنتجات وإدارة المختبرات الحقلية في مواقع الانتاج * إعداد البحوث لتوفير البدائل المحلية للمواد المستوردة وتجربتها محلياً
العمليات	قسم الانتاج قسم معالجة النفط قسم الخطوط وحركة النفط قسم السلامة الصناعية والاطفاء قسم حقول نينوى قسم حقول نفط الوسط قسم المنظومة الغربية	* انتاج النفط وعزل الغاز في محطات العزل ومعالجته في مجمعات التركيز ونقله إلى المصافي ومنافذ التصدير * انتاج الغاز ومعالجته وكبسه ونقله إلى مجمع غاز الشمال * تشغيل منظومات خطوط الانابيب للتصدير والاستهلاك المحلي * مكافحة الحرائق وتطبيق أنظمة السلامة * الخزن الجوفي للمنتجات النفطية * إعداد وتنفيذ الدراسات اللازمة لزيادة مرونة التشغيل * تصفية الماء الصناعي * إدارة خطوط الانابيب ومحطات الضخ لنقل النفط من كركوك إلى سوريا
التخطيط والمتابعة	قسم التنسيق والمتابعة قسم التخطيط ودراسات المشاريع قسم المعلومات والحاسبات	* إعداد وتحديث خطط الشركة السنوية وتنفيذ مهام التخطيط لعموم الشركة * متابعة تنفيذ المشاريع والاعمال والتنسيق لتوفير مستلزماتها * إعداد وتطوير وتشغيل الأنظمة الحاسوبية المالية والإدارية والفنية والمخزنية وإدارة شبكات الحاسبة في الشركة * تخطيط التدرج الوظيفي وإعداد مناهج التدريب وتطوير اساليب العمل وانظمة التحفيز والمكافآت * إعداد الدراسات الاحصائية ودراسات المشاريع والتقارير الدورية واعمال التوثيق
الخدمات والمواد	قسم النقلات قسم المشتريات والاخراج قسم المخازن قسم هندسة ارتباط المواد والسيطرة المخزنية شعبة البلديات	* تهيئة متطلبات النقل في الشركة وصيانة السيارات والآليات والمعدات الثقيلة * تنظيم خزين الشركة من المواد ومن الانظمة المخزنية الحديثة ومتابعة الخزين وتعزيره * تنفيذ طلبات الشراء المحلية والخارجية للشركة * تنفيذ اعمال هندسة ارتباط المواد والسيطرة المخزنية * توفير الخدمات البلدية * تشغيل وحدات معالجة المياه الثقيلة
المالية	قسم الحسابات العامة قسم حسابات الافراد قسم التكاليف والموازنة شعبة التأمين شعبة التمويل المركزي	* إعداد ومتابعة تنفيذ الموازنة التشغيلية للشركة * تنفيذ الاعمال الكفوية والمحاسبية للشركة * إعداد التقارير والبيانات المالية واصدار الحسابات الختامية * الاشراف على دفع رواتب ومخصصات الافراد * تنفيذ سياسة الشركة في التأمين * تنفيذ ومتابعة حسابات مشاريع الخطط الاستثمارية
الإدارية والقانونية	قسم التطوير والقوى العاملة قسم شؤون الموظفين القسم القانوني قسم الاعاشة قسم الاعلام والعلاقات العامة	* ادارة شؤون موظفي الشركة ومتابعة امور التعيينات والتنقلات في الشركة * إعداد وتحديث الملاكات وحركة الموارد البشرية * تهيئة وتنفيذ متطلبات الاعاشة لعموم الشركة * متابعة الشؤون القانونية للشركة * تدريب وتأهيل العاملين * تنسيق حماية الافراد والممتلكات والمنشآت وتنظيم النشاط الاعلامي
الشؤون الطبية	قسم مستشفى ١ حزيران قسم المراكز الصحية الشعبة الفنية والوقاية الصحية شعبة الادارة والخدمات	* تقديم الخدمات الصحية والعلاجية لمنسوبي القطاع النفطي وعوائلهم * تقديم الخدمات الطبية والعلاجية لسكنة المناطق القريبة من مستشفى ١ حزيران والمراكز الصحية المنتشرة في مواقع عمل الشركة * تخطيط وتنفيذ اعمال الوقاية والرقابة الصحية * صيانة المعدات الطبية المتخصصة

المصدر : وزارة النفط، شركة نفط الشمال – الاستعراض الشامل ، ٢٠٠٣.

ملحق (٧) مشاريع الخطة الاستثمارية في شركة نفط الشمال لعام ٢٠٠٣
(مليون دينار)

اسم المشروع	التخصيصات السنوية المصدقة	التخصيصات السنوية المصدقة بعد التعديل	المبالغ المستثناة والمطلق الصرف عليها	المبالغ المصروفة
حقل خورماله	300	335	335	332
مستلزمات خدمية وصناعية	225	225	225	212
معالجة النفط الرطب في باي حسن	250	250	250	244
معالجة النفط الرطب في قبة بابا	700	1315	1315	1312
مد انابيب الجريان	300	385	385	383
توسيع وتحسين ادائية مرافق الانتاج	1000	1000	1000	381
انشاء مجمع سكني في التأميم	250	250	250	56
عمليات الحفر للنفط والغاز	1500	1500	1500	947
عمليات الحفر الاستكشافي	100	100	100	52
اعمار مستودع ك/٣	-	-	-	-
التصنيع الوطني	200	200	200	190
مشاريع الاعمار	6375	5940	5940	1240
مشروع تصريف حقول نينوى	100	100	100	-
معالجة النفط الرطب في عين زالة	200	200	200	-
المجموع الكلي	11500	11800	11800	5349

المصدر : شركة نفط الشمال، التقرير المالي لسنة ٢٠٠٣.

Abstract

This study is a try to treats one of the most important issue which the Iraq's petroleum industry suffer it, it's the inability the public budget to financing the oil development projects effectually to raise the oil production level in order to use the oil revenues to meet the requisites of rebuilding, rehabilitation the physical infrasturcture and other government's economic programs. It's targeted a several objectives, these are : define the fiscal options to finance the petroleum industry projects in Iraq specifically our case study (Northern Oil Company), these options are : Iraq's government finance, loans and finance through Foreign Direct Investment.

The importance of this theme starts through define the suitable choice and introduce it to the decision makers through explain the advantages and disadvantages which are lies in every choice.

In order to realize the aims of this study, hypothesize was conducted in the following :

The evaluation of Foreign Direct Investment as a financial resource to Iraq's petroleum industry introduce to the decision maker an extra financially choice can be initiated through appraisal the utilities related to initiation of Foreign Direct Investment, and the government's finance (public budget) and loans are unsuitable options at the current time.

The study introduce a number of results that related to the case study which are supported study hypotheses and lead to a number of conclusions and recommendations.

المصادر

أولاً : المصادر العربية

أ- التقارير والنشرات الرسمية

- ١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٣،
- ٢- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٤،
- ٣- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤،
- ٤- التقارير المالية لشركة نفط الشمال للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤،
- ٥- التقرير السنوي لشركة نفط الشمال لسنة ٢٠٠٤،
- ٦- الحسابات الختامية لشركة نفط الشمال للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤،
- ٧- جون س. كامبل، اندرو ج. غودباستر، برينت سكوكروفت، بلا تاريخ، مجموعة العمل الخاصة بالشرق الاوسط "المجلس الأطلسي للولايات المتحدة"، النفط والاضطراب - الخيارات الغربية في الشرق الاوسط، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت.
- ٨- قانون الاستثمار الاجنبي، الوقائع العراقية، العدد ٣٩٨٠، المجلد ٤٤، آيلول، ٢٠٠٣،
- ٩- وزارة النفط، ٢٠٠٣، شركة نفط الشمال - الاستعراض الشامل.

ب- الرسائل والاطاريح الجامعية

- ١- رضا عبد السلام، ٢٠٠٢، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة - دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، اطروحة دكتوراه، جامعة اولستر - المملكة المتحدة، دار الإسلام، القاهرة.
- ٢- فتحي محمد سليمان، ٢٠٠٤، ادارة خطر سعر الصرف للاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول عربية مختارة للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- ٣- مديحة حسن الدغدي، ١٩٩٢، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، دار الجبل، بيروت.

ج- البحوث والدوريات

- ١- احمد حسين الهيتي، خليل محمد حسين، ١٩٩٧، محددات الاستثمارات الرأسمالية في الصناعة النفطية العالمية للمدة ١٩٦٠ - ١٩٩٠، مجلة تنمية الرافدين، العدد، ٥٢ (المجلد، ١٩).
- ٢- النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، اوابك، ١٩٩٩، القطاع الخاص والعمليات اللاحقة للانتاج، السنة ٢٥، العدد ٥، ايار/مايو.
- ٣- الهيئة المصرية العامة للبترول، ١٩٩٩، أ، التكرير والاستهلاك والنقل والتوزيع، مجلة البترول، المجلد السادس والثلاثون، العدد العاشر، اكتوبر.

- ٤- الهيئة المصرية العامة للبترول، ١٩٩٩ ب، مشروعات بترولية جديدة لتحسين مواصفات المنتجات البترولية، مجلة البترول، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثالث، مارس.
- ٥- **جريدة الراي العام**، ٢٠٠٤، العالم يعيش يوماً نفطياً طويلاً وأوبك لم تعد قادرة على فعل شيء، الكويت، ٢٩ ايلول www.alraialaam.com.
- ٦- جواد هاشم، (١٩٧٣) تطور هيكل الاستثمارات الثابتة في شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٨ وعلاقتها بمساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد القومي العراقي، **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية**، يصدرها مركز البحوث الاقتصادية والادارية في جامعة بغداد، السنة الاولى، العدد الاول، كانون الثاني - حزيران.
- ٧- جورج عزيز ياقو، ٢٠٠٢، اساليب استكشاف وتطوير الحقول النفطية والاتفاقيات والعقود التي أبرمت وتبرم في هذا المجال، **مجلة المعارف النفطية**، تصدر عن وزارة النفط في جمهورية العراق، العدد التاسع، السنة الثانية، نيسان.
- ٨- جويل بيرغسمان، زياو فانغ شين، ١٩٩٥، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية : الانجازات والمشكلات، **مجلة التمويل والتنمية**، يصدرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، المجلد، (٣٢) العدد، ٤، ديسمبر.
- ٩- حسين عبد الله، ٢٠٠٤، من المسؤول عن ارتفاع اسعار النفط ؟ وهل الارتفاع ظاهرة عارضة ام دلالة على اتجاه؟، **مجلة شؤون عربية**، تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٤.
- ١٠- حمدي النبني، ١٩٩٩، رؤية مصرية للسوق البترولية، **مجلة البترول**، تصدر عن الهيئة المصرية العامة للبترول، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثالث، مارس.
- ١١- حمدي عبد العزيز، ١٩٩٩، اوبك والمستقبل - قضايا وتحديات، **مجلة البترول**، تصدر عن الهيئة المصرية العامة للبترول، المجلد السادس والثلاثون، العدد السابع، يوليه.
- ١٢- سامح فهمي، ٢٠٠٣، تحديات صناعة البترول والغاز الطبيعي في مصر، **مجلة البترول**، تصدرها الهيئة المصرية العامة للبترول، المجلد الاربعون، العدد الرابع، ابريل.
- ١٣- سامي عفيفي حاتم، ١٩٨٦، مركز الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي والاحطار السياسية التي تتعرض لها في الدول النامية، **مجلة النفط والتعاون العربي**، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني.
- ١٤- سرمد كوكب الجميل، ٢٠٠٣، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية - التحديات والخيارات، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد الثالث والسبعون، العدد الخامس والعشرين.
- ١٥- سعاد سعيد غزال، ٢٠٠٠، اثر عمليات الصيرفة الاستثمارية في ارباح المصارف التجارية بالتطبيق على مصرف بغداد الاهلي والمصرف التجاري الاهلي، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد (٢٢) العدد، ٦١.

- ١٦- عبد العزيز الدخيل، ٢٠٠٤، تقرير للمركز الاستشاري للاستثمارات والتمويل بعنوان "الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة اجراءات معقدة تأخذ وقتاً طويلاً، **جريدة الرياض**، ٦ نيسان. www.alriyadnp.com.
- ١٧- فرهنك جلال، ١٩٨٦، متطلبات التكامل في الصناعات البتروكيمياوية العربية، **مجلة النفط والتعاون العربي**، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني.
- ١٨- **مجلة اخبار النفط والصناعة**، ٢٠٠١، واقع وآفاق الاستثمار في صناعة النفط والغاز في دولة الامارات العربية المتحدة، تصدر عن وزارة النفط والثروة المعدنية في دولة الامارات، العدد ٣٦٤، السنة الثانية والثلاثون - كانون الثاني.
- ١٩- **مجلة النفط والتعاون العربي**، ١٩٩٨، تمويل مشاريع النفط والغاز في الدول العربية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الخامس والثمانون.
- ٢٠- **مجلة بابا كركر**، ٢٠٠٥، شركة نفط الشمال في سطور، تصدر عن شركة نفط الشمال، السنة الاولى، العدد، ٣.
- ٢١- محمد الراشد، ٢٠٠٤، حجم الاستثمار العالمي المتوقع في مجال الطاقة مستقبلاً، **مجلة اخبار النفط والصناعة**، تصدر عن وزارة النفط والثروة المعدنية في دولة الامارات، العدد ٤٠٥، السنة الخامسة والثلاثون - حزيران.
- ٢٢- ميرفت بدوي، ١٩٩٥، تمويل عمليات تطوير الطاقة، **النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول**، اوابك، السنة ٢١ العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر.

د- المؤتمرات والندوات

- ١- الشركة العربية لمصائد الاسماك، ١٩٩٧، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية في مدينة الحمامات التونسية للفترة ٢٤ - ٢٥ مارس، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
- ٢- حمدي البنبي، ١٩٩٦، **صناعة البترول والغاز العالمية بين التحديات والطموحات**، مؤتمر البترول الثالث عشر، القاهرة ٢١ - ٢٤ تشرين الاول.
- ٣- صلاح عبد الحسن، ١٩٩٨، **الاستثمارات الاجنبية - المسوغات والايخاطر**، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، شباط، بغداد.
- ٤- فهيم صالح الوندي، ١٩٨٩، **دور التكاليف طبقاً لمفاهيم النظام المحاسبي الموحد في رفع الكفاءة الانتاجية**، ندوة "تخفيض كلف الانتاج" للفترة ٣ - ٤ نيسان، المنشأة العامة لصناعة الغاز في المنطقة الشمالية.
- ٥- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول، اوابك، ١٩٨٢، مؤتمر الطاقة العربي الثاني المنعقد في الدوحة من ٦ - ١١ اذار مارس، **التقرير الموجز والبيان الختامي**.
- ٦- ناظم الشمري، (١٩٩٨) **الاستثمارات الاجنبية - المسوغات والايخاطر**، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، شباط، بغداد.
- ٧- هناء عبد الغفار السامرائي، ١٩٩٨، **الاستثمارات الاجنبية - المسوغات والايخاطر**، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، شباط، بغداد.

هـ- المعاجم

١- محمد بن ابي بكر الرازي، ١٩٨٣، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت.

و- الكتب

- ١- احمد حسين الهيبي، ٢٠٠٠، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
- ٢- احمد عبد الرحمن احمد، ٢٠٠١، مدخل إلى ادارة الاعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض.
- ٣- الكسندر بريماكوف، ١٩٨٤، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، الطبعة الاولى، بيروت.
- ٤- برهان محمد نوري، ١٩٩٩، افاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة - العولمة وتحرير التجارة - بغداد.
- ٥- بول ستيفنز، ١٩٩٤، النفط والسياسة لخليج بعد الحرب، ترجمة عبد النبي حسن، الطبعة الاولى.
- ٦- تشارلس عيساوي، محمد يغانه، ١٩٦٦، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط، ترجمة حسن احمد السلطان، الطبعة الاولى، منشورات مكتبة المثني - مطبعة شفيق، بغداد.
- ٧- خالد امين عبد الله، ٢٠٠١، محاسبة النفط، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
- ٨- رؤوف مصطفى، ١٩٧٥، مذكرات في حسابات البترول والغاز، جامعة الكويت، الكويت.
- ٩- زياد رمضان، ١٩٩٨، مباديء الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر، عمان.
- ١٠- سرمد كوكب الجميل، ٢٠٠٠، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان.
- ١١- سرمد كوكب الجميل، ٢٠٠٢، التمويل الدولي - مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة - جامعة الموصل، الموصل.
- ١٢- شوقي ناجي جواد، ٢٠٠٢، ادارة الاعمال الدولية - مدخل تتابعي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- ١٣- عبد الرحمن منيف، ١٩٧٣، مبدأ المشاركة وتأميم البترول العربي، دار العودة، بيروت.
- ١٤- عبد السلام ابو قحف، ٢٠٠٠، ادارة الاعمال الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- ١٥- فريد راغب النجار، ١٩٧٨، تنظيمات مؤسسات واجهزة صناعة النفط - تحليل ميداني للشركات العربية والمتعددة الجنسية والاوابك، الناشر : وكالة المطبوعات - الكويت، طباعة دار غريب، القاهرة.
- ١٦- محمد ازهر السماك، ١٩٨٠، البترول العراقي بين السيطرة الاجنبية والسيادة الوطنية، الموصل.
- ١٧- محمد ازهر السماك، ١٩٨٢، الصناعات النفطية في العراق، بغداد.
- ١٨- محمد ازهر السماك، ١٩٨٧، اقتصاد النفط والسياسة النفطية - اسس وتطبيقات،

- دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
- ١٩- محمد ازهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، ١٩٧٩، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الاولى. الموصل.
- ٢٠- محمد الرميحي، ١٩٨٢، النفط والعلاقات الدولية - وجهة نظر عربية، سلسلة عالم الفكر، الكويت.

ثانياً : المصادر الأجنبية

A- Peroidicals and Articles

- 1- A – M. M. Abdel – Rahman, 2002, **The Determinants of Foreign Direct Investment in the Kingdom of Saudi Arabia**, Septmeber. بحث منشور على الانترنت متوفر على الموقع : www.erf.org.eg/.../Trade/T-B_Abdul_Mahmoud_Abdel-Rahman.pdf
- 2- David R. Baker, 2005, Seeking Iraq's Oil Prize Government May Allow Foreign Petroleum Firms to Invest, **San Francisco Chronicle**, Jaunuary 26. www.Sfgate.Com/Chronicle and www.Globalpolicy.org.
- 3- **Energy Information Adminstration**, 2005, Chronlogy of World Oil Market 1970 – 2003, March, www.Eia.Doe.Gov.
- 4- **Energy Overworld**, 2004, Energy Profile : Reserve Depletion. www.Gordondonaldo.Com/Energy/Energy.Htm.
- 5- **ESCWA**, 2000, the Role of FDI In Economic Development In ESCWA Member Countries, UNITED NATIONS, New York, USA.
- 6- **Global Policy Forum**, 2004, Cost of Oil In 1979. www.Globalpolicy.org.
- 7- **Global Policy Forum**, 2004, Number of Wells Producing Oil Average Barrels Pre Well Daily In 1979. www.Globalpolicy.org.
- 8- Heather Timmons and James Glanze, 2004, Iraq Surveys, It's Oil Fields As Prices Keep Bubbling, **Global Policy Forum**. www.Globalpolicy.org.
- 9- International Petroleum Enterprieses, 2004, Reopening of Upstream Oil and Natural Gas to Foreign Interests : Views and Actions of Iran, Iraq, Kuwait and Saudia Arabia, Secong Edition, September. www.Ipeconsultants.Com.
- 10- **International Tax and Investment Center**, 2004A, Petroleum and Iraq's Future : Fiscal Options and Challenges, Special Report.

www.Iticnet.org.

- 11- **International Tax and Investment Center**, 2004B, Petroleum and Iraq's Future : Fiscal Options and Challenges, Special Report (Summary), July. www.Iticnet.org.
- 12- James A. Paul, 2004, the Iraq Oil Bonanza : Estimating Future Profits, **Global Policy Forum**, January 28. www.Globalpolicy.org/Security/Oil/2004.
- 13- Jase, C. L., 2001, GCC Oil, Gas sector to Get Huge Investments, **Gulf News Journal**, Dubai, Wednesday, November. www.Gulfnews.com.
- 14- John H. Dunning and John R. Dilyard, 1999, Towards a General Paradigm of Foreign Direct and Foreign Portfolio Investment, UNCTAD, **Transnational Corporations**. Vol. 8, No. 1, April.
- 15- Mira Wilkins, 1999, Two Literature - Two Storylines : is A General Paradigm of Foreign Portfolio and Foreign Direct Investment Feasible?, UNCTAD, **Transnational Corporations**, Vol. 8, No. 1, April.
- 16- Oil and Energy Trends, 2003, **Annual Statistical Review**, Blackwell Publishing, May.
- 17- **OPEC Energy Studies Department**, 2002, Upstream Petroleum Contracts Within OPEC and Non-OPEC Countries : Legal, Fiscal and Economic Comparative Study, Combined Report. August.
- 18- OPEC, 1999, **OPEC Annual Statistical Bulletin**.
- 19- OPEC, 2003, **OPEC Annual Statistical Bulletin**.
- 20- **PB Global Reports**, 2004, Statistical Review of World Energy, 2003 In Review. www.Pb.Com.
- 21- Precy S. Mistry, 2002, Mobilizing Private Sources of Finance for Development, **Financing for Development**, Pamphlet Series 33, Vienna, Austria, August.
- 22- **Society of Petroleum Energy** (SPE), 2004A, Petroleum Reserves & Resources Definitions. www.Spe.org.
- 23- **Society of Petroleum Energy**, 2004B, How Dose the Industry find the oil and natural gas?. www.Spe.org.
- 24- **Society of Petroleum Engineers**, 2004C, How Much Oil and Gas is left?. www.Spe.org.

- 25- **Society of Petroleum Engineers**, 2004D, Where are Oil and Gas Produced?. www.Spe.org.
- 26- Turkey : The key to Kaspian Oil and Gas ،(2001), August.
 بحث متوفر في المكتبة الالكترونية/ المكتبة المركزية، جامعة الموصل تحت التصنيف: A 35 pdf
- 27- U. S. Energy Information Administration ،(EIA), 1998, Country Analysis Brief-Iraq, February.
www.Converger.Com/Eia/Iraq/Htm.
- 28- **UNCTAD**, 1996, Incentives and FDI, UNITED NATIONS, New York and Jeneva.
- 29- UNCTAD, 1998, **World Investment Report**, UNITED NATIONS, New York and Jeneva.
- 30- UNCTAD, 1999, **World Investment Report**, United Nations, New York and Geneva.
- 31- UNCTAD, 2000, International Invesment Agreements : Flixibility for Development, **Unctad Series On Issu In International Investment Agreements**, United Nations, New York and Jeneva.
- 32- UNCTAD, 2003, **World Investment Report**, United Nations, New York and Geneva.
- 33- UNCTAD, 2004, **World Investment Report**, United Nations, New York and Geneva.
- 34- **United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific**, 2004, Energy Efficiency : Promotion of Energy Efficiency In Industry and Financing of Investments, United Nations. www.Unescap.org/Esd/Energy.

B- Conferences

- 1- OPEC, 2003, Financing for Development : the Predicament of the Least Developed Countries ،(LDCS), statement submmited to the 64th meeting of the Development Committee Ottawa, Canada, November 18, 2001, the OPEC Fund for International Development, Vienna, Austria.
- 2- World Energy Congfenence, 1983, New Delhi, Conservation Commission, Report by the Oil Substitution Task Force, Oil Substitution : World Outlook to 2020, Oxford University Press, Oxford.

C- Books

- 1- Aswath Damodaran, 1997, **Corporate Finance : Theory and Practice**, 2nd ed.
- 2- Aswath Damodaran, 2001, **Corporate Finance : Theory and Practice**, Second Edition, John Wiley and Sons, Inc. USA.
- 3- Barbara Parker, 1998, **Globalization and Business Practice : Management Across Boundaries** SAGE Publication, Great Britain.
- 4- Benton, A. Gup, 1987, **Principles of Financial Management**, John Wiley, Inc. USA.
- 5- Beth V. Yarbrough and Robert M. Yarbrough, 1991, **The World Economy : Trade and Financem**, Dryden Press, USA.
- 6- Charles P. Jones, 2000, **Investments-Analysis and Management**, John Wiley & Sons, Inc., USA.
- 7- Michael Melvin, 2000, **International Money and Finance**, 6th ed. Addison – Wesley Publishers Inc. USA.
- 8- Richard A. Breley and Stewart C. Myers, 2000, **Principles of Corporate Finance**, 6th Ed., Magraw-Hill Companies, Inc.
- 9- Ricky W. Griffin and Michael W. Pustay, 1998, **International Business - A Maenegerial Perspective**, Addission-Wesly, USA.
- 10- Robert J. Carbaugh, 2000, **International Economics**, South-Wester College Publishing, USA.
- 11- Stephen A. Baker, 1990, **An Introduction to Internatoonal Economics**, Harcourt Brace Joranovich, USA.
- 12- Stephen A. Ross, Randolph W. Westerfield, Bradford D. Jordan, 1996, **Essentials of Corporate Finance**, Irwin, USA.
- 13- T. W. Mcrae, 1996, **International Business Finance**, John Wiley & Sons, Ltd., England.
- 14- Thomas A. Pugel and Peter H. Lindert, 2000, **International Economics**, Irwin Mcgraw-Hill.